



الموضوع

أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

خلال الفترة 2009-2023

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الأستاذ المشرف:

فريد عبة

إعداد الطالب(ة):

فاطمة الزهراء صفايحي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
1	علي بو عبد الله	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	فريد عبة	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا	جامعة بسكرة
3	عادل مياح	أستاذ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024 / 2025



الموضوع

أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية خلال الفترة 2009-2023

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الأستاذ المشرف:

فريد عبة

إعداد الطالب(ة):

فاطمة الزهراء صفايحي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
1	علي بوعبد الله	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	فريد عبة	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا	جامعة بسكرة
3	عادل مياح	أستاذ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2025/ 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

"وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا"

(سورة الإسراء، الآية: 85)

الإهداء

لكل بداية نهاية و ها نحن اليوم نقف أمام ثمار مجهوداتنا التي أهدي فرحتها :

إلى من زرعوا في قلبي بذور الأمل وشجعوني على المضي قدماً و من كانوا سندي في كل خطوة في هذه الرحلة العلمية، والديّ و أخي الأعزاء رمز الحب ، التضحية والعطاء اللامحدود، الذين لولا دعمهم ودعاؤهم لما تحقق هذا الإنجاز.

إلى تلك الأختين و إلى أعز الفتيات على قلبي " نادين و رجاء " اللواتي كنتا رفيقتي الدرب و الروح خلال هذه الرحلة الطويلة و من مد لي يد العون الصادقة التي كانت دائماً مصدر قوة وإلهام لي

إلى ذلك الرجل الذي منحني القوة والإيمان بنفسي، وكان الشريك والرفيق في كل لحظة تحدي والذي شارك معي كل لحظة فرح، و تعب، ليظل الداعم المستمر والمحفز الأكبر لي.

أهدي هذا العمل بكل حب وامتنان أيضاً لعائلي الكبيرة التي هي رمز القوة و النجاح الحقيقي وفي الختام وختامها مسك إلى أساتذتي الأفاضل وإلى أصدقائي وزملائي في الجامعة وكل من أعضاء دربي بنور العلم والمعرفة،

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية، مع التركيز على القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2023). تتمثل أهداف الدراسة في إبراز النظريات والأدبيات المتعلقة بالسيولة والملاءة المالية والربحية، وتحليل تطور هذه المتغيرات في القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة (2009-2023)، بالإضافة إلى قياس العلاقة بين السيولة، الملاءة المالية، وربحية البنوك. تمثل الدراسة جهداً علمياً لتسليط الضوء على العلاقة بين المتغيرات المستقلة (السيولة البنكية والملاءة المالية) والمتغير التابع (الربحية البنكية)، من خلال منهجية شاملة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام نماذج المربعات الصغرى وتطبيق برنامج EViews 10.

ارتكزت الدراسة على الإطارين النظري والتطبيقي. تناول الإطار النظري مفاهيم السيولة، الملاءة المالية، والربحية، مع تحليل الأدبيات والنظريات المرتبطة بها، بينما ركز الإطار التطبيقي على قياس تأثير السيولة والملاءة المالية على الربحية باستخدام بيانات سنوية مستخلصة من إحصائيات البنك الدولي، تقارير بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات.

كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية بين نسبة الملاءة الإجمالية (CAR) والعائد على حقوق الملكية (ROE). بالمقابل، أظهرت نسبة رأس المال الأساسي (TIER-1-CR) علاقة عكسية مع العائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: السيولة ، الملاءة المالية ، الربحية ، البنوك التجارية ، كفاية رأس المال

Abstract

This study aims to analyze and measure the impact of liquidity and financial solvency on the profitability of commercial banks, focusing on the Algerian banking sector during the period 2009-2023. The study's objectives include highlighting the theories and literature related to liquidity, financial solvency, and profitability, analyzing the development of these variables in the banking sector over the study period, and measuring the relationship between liquidity, solvency, and bank profitability. The study represents a scientific effort to shed light on the relationship between the independent variables (bank liquidity and financial solvency) and the dependent variable (bank profitability) through a comprehensive methodology combining descriptive and statistical analysis using least squares models and the EViews 10 software.

The study relied on both theoretical and empirical frameworks. The theoretical framework covered concepts of liquidity, financial solvency, and profitability, alongside an analysis of relevant literature and theories. The empirical framework focused on measuring the impact of liquidity and financial solvency on profitability using annual data sourced from World Bank statistics, reports from the Bank of Algeria, and the National Office of Statistics.

The results revealed a positive relationship between the overall solvency ratio (CAR) and return on equity (ROE). Conversely, the core capital ratio (TIER-1-CR) showed a negative relationship with return on equity.

Keywords: Liquidity, Financial Solvency, Profitability, Commercial Banks, Capital Adequacy.

الفهارس 

فهرس المحتويات 

فهرس الجداول 

فهرس الأشكال 

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
—	الاهداء
—	الملخص
—	فهرس الجداول
—	فهرس الاشكال
أ—ح	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للسيولة والملاءة والربحية في البنوك التجارية
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للسيولة والملاءة المالية البنكية
3	المطلب الأول: مفهوم السيولة الكلاسيكية.
3	الفرع الأول: تعريف السيولة البنكية.
5	الفرع الثاني: مكونات وأهمية السيولة البنكية .
7	الفرع الثالث: مستويات قياس درجة سيولة البنك التجاري و مصادرها.
12	الفرع الرابع: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها.
17	المطلب الثاني: مفهوم الملاءة المالية والبنكية.
17	الفرع الأول: تعريف الملاءة المالية والبنكية.
18	الفرع الثاني: أهمية الملاءة المالية والبنكية .
19	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الملاءة المالية والبنكية.
20	الفرع الرابع: مؤشرات قياس الملاءة المالية في البنوك التجارية.
22	الفرع الخامس: تحديات (المخاطر) التي تواجه الملاءة المالية والبنكية.
26	المبحث الثاني: مفهوم الربحية في البنوك التجارية
26	المطلب الأول: تعريف وأهمية ربحية البنوك التجارية .
26	الفرع الأول: تعريف ربحية البنوك التجارية.
26	الفرع الثاني: أهمية ربحية البنوك التجارية.
27	المطلب الثاني: اهداف ومصادر ربحية البنوك التجارية .
27	الفرع الأول: اهداف ربحية البنوك التجارية.
27	الفرع الثاني: مصادر ربحية البنوك التجارية.

فهرس المحتويات

28	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية .
30	المطلب الرابع: آليات وطرق تقسيم الربحية في البنوك التجارية .
31	المبحث الثالث: العلاقة بين السيولة والملاءة المالية وربحية البنوك
31	المطلب الأول: العلاقة النظرية بين السيولة وربحية البنوك.
33	المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين ملاءة مالية وربحية البنوك
35	خلاصة الفصل الاول
36	الفصل الثاني: تاثير السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية في الجزائر
37	تمهيد
38	المبحث الأول: نشأة، تطور وهيكل النظام المصرفي الجزائري
38	المطلب الأول: نشأة وتطور نظام المعرفي الجزائري.
38	الفرع الأول: النظام المعرفي الجزائري قبل الاستقلال.
40	الفرع الثاني: مرحلة السيادة (1962-1966)
42	الفرع الثالث: مرحلة التأميم واضفاء الطابع الجماعي (1966-1982)
42	الفرع الرابع: مرحلة إعادة الهيكلة (1982-1986)
44	الفرع الخامس: مرحلة التحرير من (1986- الى يومنا هذا)
48	المطلب الثاني: عوائق الدخول في هيكل نظام معرفي الجزائري.
50	الفرع الأول: عائق الحصول على الترخيص والاعتماد.
50	الفرع الثاني: عائق الحد الأدنى لرأسمال البنك.
51	الفرع الثالث: العوائق التكنولوجية.
54	المبحث الثاني: تطور السيولة، الملاءة مالية، الربحية في البنوك الجزائرية
54	المطلب الأول: تطور السيولة (نسبة الاصول السائلة للبنوك) خلال الفترة (2009-2023)
55	المطلب الثاني: تطور الملاءة المالية خلال الفترة (2009-2023)
56	المطلب الثالث: تطور الربحية خلال الفترة (2009-2023)
57	المبحث الثالث: قياس وتحليل اثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك في الجزائر خلال الفترة (2009-2023)
57	المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات وتقدير النموذج وتحليل النتائج.
57	الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات
59	الفرع الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج.

فهرس المحتويات

61	المطلب الثاني: اختيار المعلمات من الناحية الإحصائية.
61	الفرع الأول: اختبار ستودنت.
63	الفرع الثاني: اختبار معامل التحديد.
63	الفرع الثالث: اختبار فيشر.
64	المطلب الثالث: اختيار المعلمات من الناحية الاقتصادية.
64	الفرع الأول: على مستوى تقدير نموذج السيولة والربحية.
65	الفرع الثاني: على مستوى تقدير نموذج ملاءة والربحية.
67	المطلب الرابع: اختيار المعلمات من الناحية القياسية.
67	الفرع الأول: دراسة استقرارية مربعات البواقي.
68	الفرع الثاني: اختبار دارين واتسون
69	الفرع الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.
71	الفرع الرابع: ارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين.
73	خلاصة الفصل الثاني
74	الخاتمة
75	قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-1)	حاجيات البنك الى السيولة	4
الجدول (2-1)	أنواع السيولة البنكية	6
الجدول (3-1)	مخاطر السيولة في البنوك التجارية	15
الجدول (4-1)	عوامل تحقق مخاطر السيولة	15
الجدول (5-1)	تحديات (مخاطر) التي تواجه الملاءة المالية والبنكية	22
الجدول (6-2)	تطور عدد البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2009-2023	48
الجدول (7-2)	نسبة السيولة (نسبة الأصول السائدة) خلال الفترة 2009-2023	53
الجدول (8-2)	نسبة الملاءة المناسبة خلال الفترة 2009-2023	54
الجدول (9-2)	تطور الربحية خلال الفترة 2009-2023	55
الجدول (10-2)	نتائج تقدير نموذج السيولة والربحية خلال فترة الدراسة	59
الجدول (11-2)	نتائج تقدير نموذج الملاءة المالية والربحية خلال فترة الدراسة	60
الجدول (12-2)	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي لنموذج خاص بالسيولة	66
الجدول (13-2)	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي لنموذج خاص بالملاءة المالية	67
الجدول (14-2)	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين للنموذج الخاص بالسيولة	70
الجدول (15-2)	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين للنموذج الخاص بالملاءة المالية	71

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	نموذج الدراسة	ب
الشكل 2	هيكل الدراسة	ز
الشكل (1-1)	مستويات قياس درجة سيول البنك التجاري	11
الشكل (2-1)	أنواع خطر السيولة	14
الشكل (3-1)	فجوات السيولة وطرق قياسها	17

19	أهمية الملاءة المالية والبنكية	الشكل (4-1)
20	العوامل المؤثرة على الملاءة المالية والبنكية	الشكل (5-1)
25	امثلة واقعية للمخاطر المالية والبنكية وتأثيرها على الملاءة المالية	الشكل (6-1)
27	مصادر ربحية البنوك التجارية	الشكل (7-1)
29	العوامل المؤثرة في ربحية التجارية	الشكل (8-1)
32	طريقة تخصيص الموارد لحل التعارض بين السيولة والربحية	الشكل (9-1)
38	بنية الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال	الشكل (10-2)
48	بنية النظام المصرفي الجزائري بعد إعادة الهيكلة	الشكل (11-2)
68	سلسلة بواقى النموذج الخاص بالسيولة	الشكل (12-2)
68	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقى النموذج الخاص بالسيولة	الشكل (13-2)
69	سلسلة بواقى النموذج الخاص بالملاءة المالية	الشكل (14-2)
69	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقى النموذج الخاص بالملاءة المالية	الشكل (15-2)

مقدمة عامة

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على حركة النشاط الاقتصادي والتنمية. فهي تؤدي دورًا حيويًا في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما يجعلها العمود الفقري للنظام المالي. وفي ظل البيئة الاقتصادية الديناميكية التي تتسم بالتغيرات المتسارعة والمخاطر المتزايدة، يواجه القطاع المصرفي العديد من التحديات، أبرزها تحقيق التوازن بين السيولة، الملاءة المالية، والربحية .

تُعد السيولة والملاءة المالية من العناصر الأساسية التي تحدد مدى استقرار البنك التجاري وقدرته على مواجهة الأزمات الاقتصادية. فالسيولة تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، في حين تشير الملاءة المالية إلى قدرته على تحمل الخسائر غير المتوقعة والحفاظ على رأس المال في مواجهة المخاطر. ومع ذلك، فإن التركيز المفرط على أحد هذين العنصرين قد يؤثر سلبًا على العنصر الآخر.

على سبيل المثال، فإن الاحتفاظ بمستوى عالٍ جدًا من السيولة قد يقلل من قدرة البنك على استثمار الأموال بشكل مربح، مما يؤدي إلى تراجع الربحية. في المقابل، فإن السعي لتعظيم الربحية قد يؤدي إلى تقليل مستويات السيولة والاعتماد على موارد خارجية، مما يعرض البنك لمخاطر السيولة.

و منه فان فهم العلاقة بين السيولة و الربحية من جهة و الملاءة المالية و الربحية من جهة أخرى، يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق توازن مالي سليم يعزز من قدرة البنوك على مواجهة تقلبات الأسواق المالية والأزمات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، يحسن أدائها المالي. وعلى الرغم من وجود علاقة طردية في بعض الأحيان بين السيولة والملاءة المالية ، حيث يمكن أن يؤدي تحسين أحدهما إلى تعزيز الآخر، إلا أن التحدي يكمن في كيفية تحقيق هذا التوازن دون التضحية بأحد العوامل على حساب الآخر، مما يؤثر بشكل غير مباشر على الربحية .

الاشكالية :

من هنا تبرز معالم إشكالية الدراسة و التي تتمثل في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

كيف تؤثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية؟ وهل يمكن تحقيق توازن مستدام بين هذه المتغيرات في

بيئة مصرفية تنافسية؟

مقدمة عامة

يندرج عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة جزئية التالية:

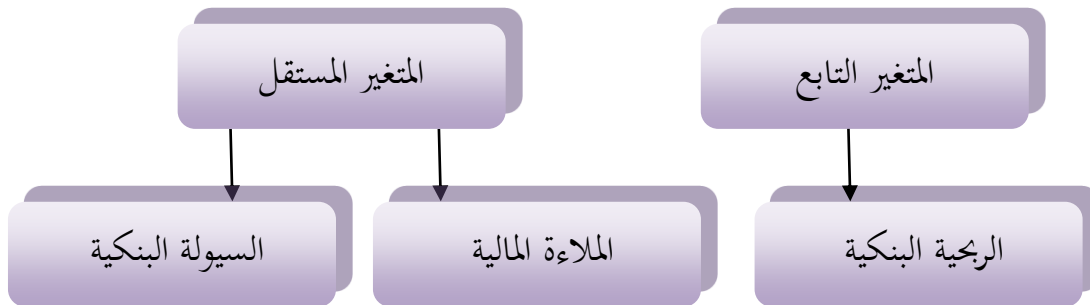
- ✓ هل يوجد أثر بين السيولة والربحية في البنوك التجارية خلال فترة الدراسة (2009-2023)؟
- ✓ هل يوجد أثر بين الملاءة المالية و الربحية في البنوك التجارية خلال فترة الدراسة (2009-2023)؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين السيولة و الربحية في البنوك التجارية خلال فترة الدراسة (2009-2023)؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين الملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية خلال فترة الدراسة (2009-2023)؟

فرضيات الدراسة :

من خلال التساؤل الرئيسي للبحث ومجموع التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يوجد أثر بين السيولة والربحية في البنوك التجارية خلال فترة الدراسة (2009-2023).
- ✓ يوجد أثر بين الملاءة المالية و الربحية في البنوك التجارية خلال فترة الدراسة (2009-2023).
- ✓ طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية خلال فترة الدراسة هي علاقة طردية .
- ✓ طبيعة العلاقة بين الملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية خلال فترة الدراسة هي علاقة عكسية .

شكل (1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

أهمية الدراسة :

تُعتبر دراسة "أثر الملاءة المالية والسيولة على ربحية البنوك" من الدراسات المهمة ذات القيمة العلمية الكبيرة في مجال العلوم المالية والمصرفية، حيث تقدم إسهامًا نظريًا عميقًا لفهم العلاقة بين الملاءة المالية، التي تمثل قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، والسيولة، التي تشير إلى قدرتها على تغطية احتياجاتها النقدية قصيرة الأجل، وبين ربحيتها كعامل أساسي لضمان استمراريتها ونموها. تلقي الدراسة الضوء على أهمية هذه العوامل وتأثيرها المتبادل في تعزيز استقرار البنوك وزيادة كفاءتها التشغيلية، مما يثري الأدبيات العلمية ويساعد في سد الفجوات المعرفية المتعلقة بهذه الموضوعات.

إلى جانب ذلك، تُساهم الدراسة في تطوير سياسات واستراتيجيات مصرفية فعالة تساعد البنوك المركزية والبنوك التجارية على تحقيق توازن بين الاحتفاظ بمستويات ملاءة وسيولة كافية وبين تحقيق عوائد ربحية مستدامة. هذا التوازن ليس مهمًا فقط للبنوك نفسها، بل يمتد تأثيره إلى دعم الاستقرار المالي العام للاقتصاد الوطني، حيث تؤدي البنوك دورًا حيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تقديم التمويل اللازم للقطاعات المختلفة. ومن خلال تحليل العوامل المرتبطة بالملاءة والسيولة، تقدم الدراسة رؤى جديدة يمكن للبنوك استثمارها لتحسين أدائها وتقليل مخاطر التعثر أو الخسائر، مما يدعم استقرار النظام المصرفي ككل.

من الجانب التطبيقي، تُبرز أهمية هذه الدراسة من خلال توفير أدوات عملية تساعد البنوك والمؤسسات المالية على تحسين أدائها وتطوير استراتيجياتها المالية. إذ تُمكن هذه الدراسة البنوك من تحديد مستوى الملاءة المالية والسيولة الأمثل الذي يحقق التوازن بين تقليل المخاطر المالية وزيادة الربحية. كما تساهم في تمكين الإدارة من اتخاذ قرارات دقيقة بشأن تخصيص الموارد المالية بطريقة فعالة، مما يساعد على تعزيز الاستدامة المالية والقدرة التنافسية.

توفر الدراسة أيضًا مقترحات مباشرة يمكن تطبيقها على أرض الواقع، مثل تحسين إدارة السيولة اليومية للبنوك لضمان تغطية الاحتياجات الفورية دون الإفراط في الاحتفاظ بأصول غير منتجة. كذلك، تساعد في وضع نماذج تقييم شاملة لمراقبة المخاطر المرتبطة بالملاءة المالية، مما يُمكن البنوك من التكيف مع التغيرات الاقتصادية المفاجئة، مثل الأزمات المالية أو تغيرات معدلات الفائدة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية المختارة على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2009-2023) بطريقة المربعات الصغرى كما تهدف إلى محاولة البحث عن أهم العوامل التي تؤثر في ربحية البنوك التجارية ، و التي تشمل بعض المتغيرات ، كسيولة و الملاءة المالية و يمكن صياغة الأهداف كما يلي :

مقدمة عامة

✓ إبراز الأدبيات و النظريات التي تعكس اتجاه العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي و الإنفاق العام.

✓ تحليل تطور السيولة و الملاءة المالية في القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة.

✓ تحليل تطور الربحية البنكية في القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة.

✓ قياس و تحليل العلاقة السيولة , الملاءة المالية و الربحية البنكية خلال فترة الدراسة.

حدود البحث :

تمثل حدود البحث في الإطار المكاني و الزماني لموضوع البحث، ليسهل على الباحث رسم الملامح الدقيقة للدراسة، والتي تكون كما يلي:

✓ **الحدود المكانية:** جاءت الدراسة حول القطاع المصرفي من خلال دراسة تطبيقية ومدى تأثير متغيرات المستقلة (السيولة البنكية و الملاءة المالية) على المتغيرات التابعة (الربحية البنكية)

✓ **الحدود الزمنية:** تحديد فترة الدراسة (2009-2023) وذلك في إطار معاينة طور متغيرات الدراسة، والنتائج المحققة خلال هذه الفترة.

منهجية الدراسة :

ل للوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة، قمنا باستخدام الأساليب الوصفية الكمية، لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، و استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات و تحقيق أهداف الدراسة، علاوة على ذلك تحليل اتجاهات تطور متغيرات الدراسة في الجزائر، بالاعتماد على المراجع التي لها صلة بالموضوع، و جمع البيانات والمعلومات و تحليلها، وتم جمع البيانات السنوية للدراسة من خلال إحصائيات البنك الدولي، تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

كما تم استخدام المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين متغيرات المستقلة (السيولة البنكية و الملاءة المالية) على المتغيرات التابعة (الربحية البنكية) بالأدوات الإحصائية والنماذج القياسية، بتطبيق نموذج المربعات الصغرى و بالاستعانة ببرنامج eviews10.

الدراسة السابقة :

من خلال جمعنا للمادة العلمية و القراءة المتأنية لها، توصلنا إلى أن أغلب الدراسات ركزت على أثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و كانت أهم الدراسات التي قدمت تحليل و تفسير المتغيرات المستقلة المختارة و المؤثرة على المتغير التابع و التي سندرجها حسب الترتيب التالي:

2- الدراسات باللغة العربية :

1- دراسة (بن سعدون سيف الإسلام ، أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية ، 2018-2019) : مذكرة ماستر .

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر السيولة على تحقيق الربحية في البنوك التجارية الجزائرية، والذي يتجلى بالبحث عن الآليات التي تسهم في تحقيق التوازن بين الربحية العالية والوفاء بمتطلبات السيولة. في ظل سعي ملاكها ومساهميها لتحقيق أعلى معدلات الربحية، يهدف مودعوها لضمان حصولهم على أموالهم متى أرادوها، مع خصوصية عملها القائم على أموال الغير، سواء اقراضاً أو اقتراضاً، وتميزها بصغر حجم رؤوس أموالها، ما يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة إثر التغيرات والتطورات التي شهدتها البيئة البنكية الجزائرية، بعد جملة الإصلاحات التي عرفتها كنتيجة للعولمة المالية والاقتصادية والتحرير المالي والبنكي واشتداد المنافسة بين البنوك العامة والخاصة. لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم للدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة تمت دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية، التي تنوعت بين العامة والخاصة. وكعينة تم اختيار بنكين عامين رائدين وهما بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري، وبنكين خاصين واعددين هما الخليج والثقة الجزائريين، للفترة الممتدة من 2013-2017، للوصول إلى نتائج واقعية يمكن الاستفادة منها. وتوصلت الدراسة لتفوق البنوك الخاصة عن العامة على الرغم من الامتيازات الكبيرة التي تتمتع بها، ككثافة انتشارها الدارية الكافية بالسوق الجزائرية ومتطلباتها، فضلاً عن إثارتها من قبل السلطات العمومية، ما يعكس أن على البنوك العامة إعادة النظر في استراتيجيات إدارتها لإيجاد التوليفة الصحيحة بين السيولة والربحية، والعمل وفق المبادئ البنكية المتعارف عليها. (الاسلام، 2018-2019)

2- دراسة (ابراهيم آدم محمد أمجد ، العلاقة بين الملاءة المالية و الربحية في البنوك التجارية ، 2020): مقال منشور

في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية السعودية. وقد شملت عينة الدراسة ستة بنوك تجارية سعودية خلال الفترة (2010م - 2016م). وتم التركيز على عدد من النسب المالية. وتم استخدام مجموعة من مؤشرات التحليل الإحصائي لاختبار الفروض. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي وجود علاقات ذات دلالات إحصائية بين متغيرات الملاءة ونسبة العائد على حقوق الملكية عدا متغير حقوق الملكية إلى الودائع وحقوق الملكية إلى الأصول، ووجود علاقة بين متغيرات الملاءة والعائد على الأصول عدا متغير حقوق الملكية إلى الودائع وحقوق الملكية إلى الأصول، ووجود علاقة بين متغيرات الملاءة ومعدل العائد على الودائع عدا متغير حقوق الملكية إلى الودائع وحقوق الملكية إلى الأصول، ووجود علاقة بين متغيرات الملاءة و ربح السهم عدا متغير حقوق الملكية إلى الودائع وحقوق الملكية إلى الأصول. وأثبتت الدراسة

أيضاً وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الملاءة ومتغيرات الربحية. وتم وضع عدد من التوصيات ذات العلاقة بنتائج البحث.

– الدراسات باللغة الأجنبية :

1- دراسة (Anil K. Sharma ، Rosy Chauhan) ، **The effect of liquidity creation on bank profitability and credit risk: evidence from BRICS countries** ، **afro-Asian journal of finance and accounting** ، 2024) في دراسة تابعة للجريدة الافرو أسيوية حول المالية و المحاسبة ، قامت هذه الدراسة بالتحقيق تجريبياً فيما إذا كان خلق السيولة بعد تنفيذ اللوائح التنظيمية للسيولة يمكن أن يساعد في تعزيز الربحية وتقليل مخاطر الائتمان في الاقتصادات الناشئة. تُحلل الدراسة عينة من 499 بنكاً تجارياً من دول مجموعة البريكس (BRICS) بين عامي 2013 و 2021، وتستخدم طريقة العزوم العامة المكونة من خطوتين (GMM). علاوة على ذلك، تم تأكيد النتائج من خلال اختبارات المتانة. تشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لخلق السيولة على ربحية البنوك، لكن هذا لا ينطبق على البنوك الصغيرة. كما تظهر النتائج أن زيادة خلق السيولة يؤدي إلى ارتفاع في مخاطر الائتمان. وبالتالي، توصي النتائج بأن يقوم المنظمون بوضع تدابير لتقييد الإفراط في خلق السيولة، والدعوة إلى تنظيم مشترك لكل من السيولة ومخاطر الائتمان.

2- دراسة (Slah Bahloul ، Mariem Ben Abdallah) ، **The influence of solvency and liquidity ratios on profitability of Tunisian banks: the moderating effect of asset quality** ، **African Journal of Economic and Management Studies** ، 2024) هذه الدراسة تابعة للمجلة الأفريقية للدراسات الاقتصادية والإدارية و التي تهدف إلى تحديد تأثير الملاءة المالية والسيولة على ربحية البنوك التونسية (عائد الأصول ROA) - خلال الفترة من الربع الثاني من عام 2020 إلى الربع الثالث من عام 2022، مع اعتبار جودة الأصول كمتغير معدل. استخدمت الدراسة بيانات عن السيولة، والملاءة المالية، وعائد الأصول لـ 12 بنكاً، بالإضافة إلى حجم البنك، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم كمتغيرات تحكمية. اعتمدت المنهجية على بيانات اللوحة باستخدام تقدير المربعات الصغرى العامة (GLS) وتقدير طريقة العزوم العامة (GMM) كاختبار لمتانة النتائج.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية معنوية بين السيولة والملاءة المالية. كما تبين أن السيولة تؤثر بشكل إيجابي على عائد الأصول، وكذلك الملاءة المالية التي تعتمد على قدرة رأس المال. خلصت الدراسة إلى أن هذين المتغيرين لهما تأثير إيجابي على ربحية البنوك.

مقدمة عامة

ما تميزت به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تم التوصل في دراستنا ان الدراسات السابقة تشهد نقص كبير سواء كانت دراسات باللغة العربية أو باللغة الأجنبية التي تدعمها، وأن القليل جدا اتجه لتحليل بطريقة المربعات الصغرى ، إذ وجدنا خلال دراستنا أن الغالبية اتجهت للبحث بطريقة المربعات الصغرى ، أو إحدى الطرق الأخرى ، كما تعتبر من الدراسات النادرة التي تبحث في أثر متغيرين بالنسبة لمتغير واحد في القطاع المصرفي ، و إن وجدت فهي كانت تدرس كل متغير عن حدى، وهذا ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة. علاوة على ذلك فترة الدراسة (2009-2023) ، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى للكشف عن تأثير المتغيرات بالمستقلة بالنسبة للربحية في البنوك التجارية ، وتطبيق نموذج لتحديد أثر متغيرات الدراسة في فترة الدراسة .

صعوبات الدراسة :

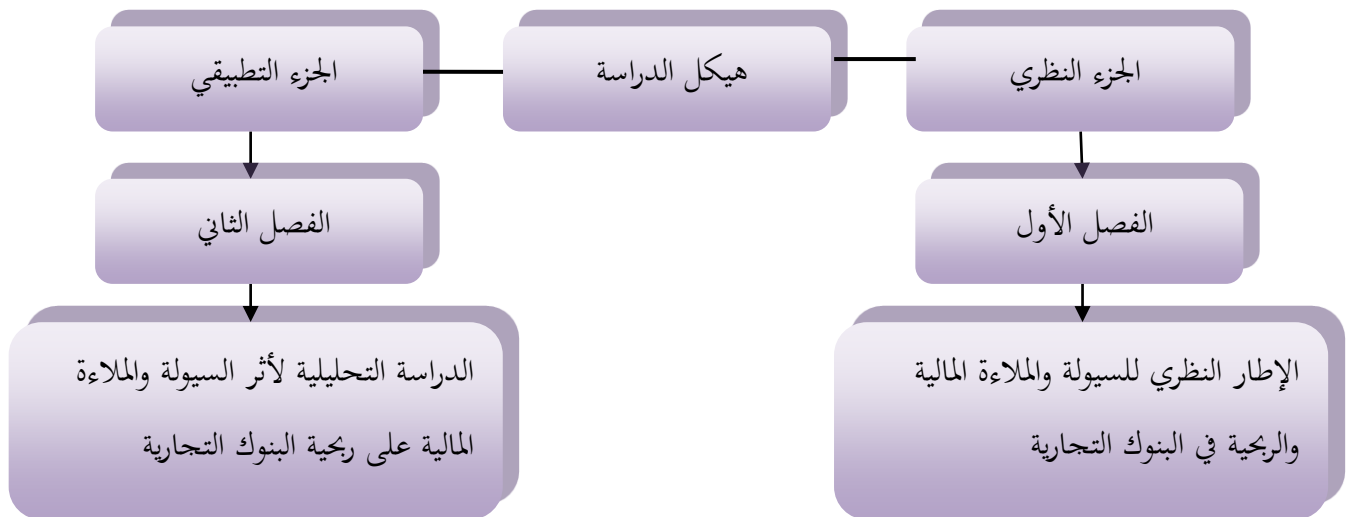
من أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة سواء من الجانب النظري أو التطبيقي منها:

- ✓ صعوبة اختيار متغيرات المؤثرة على الربحية البنكية ، وهذا لصعوبة تحديد اتجاه العلاقة لهذه المتغيرات.
- ✓ قلة النظريات الاقتصادية نتائج الدراسات التجريبية، التي تدعم ربط العلاقة بين متغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة
- ✓ غياب بعض الإحصائيات يشترط حسابها

خطة و هيكل الدراسة :

يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

الشكل (2) : هيكل الدراسة



المصدر : من إعداد الطالبة

مقدمة عامة

لقد خصص الفصل الأول لمعالجة الإطار النظري للسيولة والملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية، حيث اعتمد هذا الفصل ثلاث مباحث: المبحث الأول يتضمن عموميات حول السيولة والملاءة المالية والبنكية ، المبحث الثاني الإطار النظري لربحية البنوك التجارية المبحث الثالث العلاقة بين السيولة و الملاءة المالية و ربحية البنوك أما في ما يخص الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث: المبحث الأول يتضمن نشأة ، تطور وعوائق الدخول الى هيكل النظام المصرفي الجزائري ، المبحث الثاني تطور السيولة ، الملاءة المالية و الربحية خلال الفترة (2009-2023) أما المبحث الثالث قياس وتحليل اثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2009-2023)

الفصل الأول: الإطار النظري للسيولة والملاءة المالية

والربحية في البنوك التجارية

تمهيد

عموميات حول السيولة و الملاءة المالية و البنكية

الإطار النظري لربحية البنوك التجارية

العلاقة بين السيولة والملاءة المالية وربحية البنوك

خلاصة الفصل الاول

تمهيد

تعد البنوك التجارية حجر الزاوية في النظام الاقتصادي، حيث تقوم بدور محوري في توجيه الموارد المالية ودعم الأنشطة الاقتصادية من خلال عمليات الإقراض والتمويل. لتحقيق هذا الدور، تواجه البنوك تحديًا مستمرًا يتمثل في الحفاظ على التوازن بين ثلاثة مكونات رئيسية: السيولة، الملاءة المالية، والربحية. هذا التوازن لا يضمن فقط استمرارية العمليات البنكية، بل يعزز من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الاقتصادية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

السيولة المالية تُعتبر العامل الأكثر حيوية للبنوك، حيث تعكس قدرتها على الوفاء بالالتزامات الفورية وتلبية احتياجات العملاء النقدية. يُنظر إلى السيولة كخط دفاع أول يقي البنوك من التعثر الناتج عن سحب الودائع أو الطلبات النقدية المفاجئة. في المقابل، تشير الملاءة المالية إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل وضمان استقراره المالي على المدى البعيد. الملاءة هي المقياس الأهم لصحة البنك وقوته في مواجهة الأزمات الاقتصادية. أما الربحية، فهي المعيار الذي يُحدد مدى كفاءة البنك في تحقيق العوائد المالية من أنشطته المختلفة، وهو الهدف الأسمى الذي يضمن استدامته ونموه في سوق تنافسية.

العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة معقدة ومتشابكة، حيث يتطلب تحقيق الربحية المثلى الحفاظ على مستويات كافية من السيولة والملاءة. الإفراط في التركيز على السيولة قد يُفوت على البنك فرص استثمارية مربحة، بينما التركيز الزائد على تعظيم الربحية قد يؤدي إلى زيادة المخاطر وتقويض الملاءة المالية. هذا الترابط يجعل من الضروري فهم الإطار النظري لكل عنصر على حدة، إلى جانب فهم العلاقة الديناميكية التي تجمع بينها.

لذلك، يتناول هذا المبحث الإطار النظري للسيولة والملاءة المالية والربحية باعتبارها مفاهيم جوهرية في العمل المصرفي. يُسلط الضوء على التعريفات والأبعاد الأساسية لكل مفهوم، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليها وأثرها المتبادل على أداء البنوك التجارية. كما يناقش أهم النظريات والممارسات التي تحكم إدارتها، مع استعراض أبرز الأدبيات التي تناولت العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة. فهم هذه المفاهيم من خلال الإطار النظري يشكل أساسًا علميًا لفهم السلوك البنكي وتحليل آليات تحقيق التوازن بين استقرار البنك المالي وزيادة عوائده

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

➤ المبحث الأول: عموميات حول السيولة و الملاءة المالية و البنكية

تعتبر السيولة والملاءة المالية من المواضيع الجوهرية التي تشغل بال المتخصصين في القطاع المالي والمصرفي. تساهم هذه المفاهيم بشكل كبير في تحديد قدرة البنوك على التفاعل مع التحديات الاقتصادية، وضمان استمرار نشاطها في ظل تقلبات الأسواق المالية. البنوك والمؤسسات المالية تعمل دائماً على إيجاد توازن دقيق بين السيولة المتاحة والملاءة المالية التي تديرها، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية والاقتصادية. ويشكل هذا التوازن أحد الأسس التي يعتمد عليها استقرار النظام المصرفي على المدى الطويل .

✓ المطلب الأول: عموميات حول السيولة البنكية

– الفرع الأول : تعريف و أهمية السيولة البنكية

أ. تعريف السيولة البنكية :

للسيولة البنكية تعريفات متعددة منها:

هي "قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقداً، والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض

الجديدة. " (أسعد حميد، صفحة ص181)

وهذا يستدعي ويتطلب:

✚ توفر نقد سائل لدى المصارف بشكل كاف؛

✚ سهولة الحصول على النقد عن طريق: القدرة على تسير بعض موجودات المصرف، وبالسعة الكافية لمواجهة

الاحتياطات النقدية الفورية أو العاجلة ودون التضحية بقيمة هذه الموجودات؛

✚ قدرة المصرف على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو إصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف

مقبولة.

إن سيولة البنك التجاري تعني "قدرته على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفير نقد سائل لدى البنك، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسير بعض أصوله" (رضا صاحب أبو حمد، 2002، صفحة 185)

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

يرى البعض الآخر بأن السيولة عبارة عن "قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقديّة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع" (جلدة، صفحة 16)

وعليه، فإن السيولة هو ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها البنوك التجارية من الأموال النقديّة أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحويل إلى نقديّة وبدون خسائر في قيمتها، لذلك فإن من أولى واجبات البنك وضمن استراتيجياته أن يكون قادراً ومستعداً على الدوام على تأمين سيولة مركزه المالي " (الشمري، الأردن، صفحة 271)

الجدول (1-1) : حاجيات البنك إلى السيولة

المطلوبات من سيولة البنك	إمدادات صندوق السيولة
- سحبوات الزبائن لبعض ودائعهم من البنك - طلبات الزبائن للحصول على القروض والائتمان البنكي بمختلف أنواعه - قيام البنك بسداد الأقساط أو القروض المترتبة بدمته - قيام البنك بدفع تكاليف ونفقات العمليات ودفع الضرائب - قيام البنك بدفع توزيعات أرباح نقدية للمالكين	- ودائع الزبائن المختلفة - الإيرادات التي يكسبها المصرف من بيع الخدمات المصرفية - سداد الزبائن للأقساط والقروض بدمتهم للمصرف - قيام المصرف ببيع بعض موجودات - قيام المصرف بالاقتراض من سوق النقد

المصدر : أسعد حميد العلي (2012)، إدارة المصارف التجارية -مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار

الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص183

ب. أهمية السيولة البنكية :

إن البنك يحتاج دائماً إلى سيولة لغرض مواجهة سحبوات المودعين، وكذا لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت الفرصة الاستثمارية. لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي : (الشمري، إدارة المصارف-الواقع والتطبيقات العلمية، 2009، صفحة 125)

✚ أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين و الإدارة وكذا المحللين؛

✚ أنها تعتبر أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإبقاء بالتزاماته تجاه جميع الأفراد؛

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها؛

تجعل البنك لا يقوم ببيع بعض وموجوداته بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته؛

وجود السيولة يمكن البنك من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي؛

أنها تشكل تعزيزاً لثقة كل من المقرضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأن البنك قادر على الاستجابة السريعة لمطالباتهم

– الفرع الثاني : مكونات وأنواع السيولة البنكية

أ. مكونات السيولة البنكية :

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية: (جلدة، صفحة 16)

1. السيولة الحاضرة: و هي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه، و هي تشمل ما يلي:

النقدية بالعملة المحلية و العملات الأجنبية: وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عمالة رسمية ومساعدة محلية وأجنبية، وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند، ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.

الودائع لدى البنوك الأخرى و لدى البنك المركزي: حيث يلتزم البنك وفقاً للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة، في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين. ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان، هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى. وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها، ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي و الحصول على المقابل النقدي.

الشيكات تحت التحصيل: وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها، وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة، و وفقاً للخبرة السابقة، وبذلك لا يؤخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر. وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد في مدينة أخرى.

2. السيولة شبه النقدية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها مثل أذون الخزانة، والكمبيالات المخضومة والأوراق المالية (الأسهم والسندات). ويسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق، وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن، مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

ب. أنواع السيولة البنكية :

للسيولة البنكية أنواع عديدة يمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول (2-1): أنواع السيولة البنكية

النوع	التعريف	المكونات	الأهمية
السيولة الفورية (Immediate Liquidity)	هي الأصول النقدية المتاحة فورًا لتلبية الالتزامات العاجلة.	النقدية في الخزينة، الأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة الجارية في البنوك الأخرى.	تُمكن البنك من تلبية الطلبات المفاجئة مثل سحب الودائع أو تسوية الشيكات.
السيولة التشغيلية (Operational Liquidity)	السيولة اللازمة لتسيير العمليات اليومية للبنك.	الأموال المخصصة لتسوية المعاملات اليومية مثل التحويلات والمدفوعات.	تضمن استمرارية العمليات المصرفية دون انقطاع.
السيولة قصيرة الأجل (Short-term Liquidity)	السيولة المتاحة خلال فترة زمنية قصيرة (عادة أقل من سنة) لتلبية الالتزامات القريبة.	أذون الخزنة، الأوراق التجارية، والاستثمارات قصيرة الأجل.	تُستخدم لتغطية الالتزامات المالية قصيرة الأجل وضمان استقرار العمليات.
السيولة طويلة الأجل (Long-term Liquidity)	السيولة المتاحة لتغطية الالتزامات المالية التي تتجاوز السنة.	الاستثمارات طويلة الأجل، الأصول العقارية، والسندات ذات الاستحقاق الطويل.	تُستخدم لتخطيط وتمويل المشاريع والاستثمارات الكبرى.
السيولة الاحتياطية (Contingency Liquidity)	السيولة المخصصة لمواجهة الأزمات أو الظروف غير المتوقعة.	الاحتياطيات النقدية الإضافية، الأصول السائلة التي يمكن تصفيتها بسرعة.	تُستخدم كخط دفاع أولي في حالات الطوارئ المالية.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

السيولة التنظيمية (Regulatory Liquidity)	لسيولة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها وفقاً للمتطلبات التنظيمية.	الاحتياطي الإلزامي، ونسب السيولة المطلوبة مثل نسبة تغطية السيولة (LCR).	تضمن التزام البنك بالمعايير التنظيمية وتُعزز من استقراره المالي.
السيولة السوقية (Market Liquidity)	تشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقد في السوق دون خسارة كبيرة في القيمة	الأوراق المالية القابلة للتداول، الأصول السائلة.	تُتيح للبنك تسهيل أصوله بسرعة لتلبية الاحتياجات المالية
السيولة الممولة (Funding Liquidity)	تعكس قدرة البنك على الحصول على التمويل اللازم لتلبية احتياجاته	ودائع العملاء، القروض من المؤسسات المالية، إصدار السندات.	تُساعد البنك في تمويل عملياته واستثماراته بشكل مستمر

المصدر : "إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة"، 2002، جامعة كربلاء، العراق

الفرع الثالث : مستويات قياس درجة السيولة البنك التجاري ومصادرها

أ. مستويات قياس درجة السيولة البنك التجاري :

يوجد عدد من النسب التي تقيس مستويات سيولة البنك التجاري في لحظة زمنية معينة، منها نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف، نسبة الاحتياطي القانوني، و نسبة الـ 17 % من أرصدة الودائع بالعملات الحرة.

1. **نسبة الرصيد النقدي:** يرى البعض أن تحسب هذه النسبة بقيمة النقدية بخزينة البنك / الودائع بينما يرى آخرون أن تحسب من خلال المعادلة التالية : (غزلان، دار النهضة العربية، صفحة 142)

نقد في الصندوق + نقد لدى البنك المركزي + أرصدة سائلة أخرى

نسبة الرصيد النقدي = $\frac{100x}{\text{الودائع و ما في حكمها}}$

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

نرى أن النسبة الأخيرة جديدة بالاستخدام لعدة أسباب من أهمها:

أنه لا يعقل أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي، و لا تؤخذ في الحسبان. فأخذ هذه الأرصدة يدفع إدارة البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة، واستخدامها بما يؤدي إلى تحسين العائد للبنك، و مراعاة ألا تتجاوز هذه النسبة تلك النسبة المتعارف عليها؛

أن المعادلة الأخيرة أخذت في الحسبان ما أغفلته المعادلات التي سبقتها و هي الالتزامات الأخرى، وهي عبارة عن التزامات تقترب من صفة الودائع، و يتعين على البنك الوفاء بها حالا أو في المستقبل القريب. مثال على ذلك: الشيكات و الحوالات وخطابات اعتمادات دورية مستحقة الدفع... إلخ.

ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات؛
- سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء؛
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثال؛
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، و ليس عن طريق تجميد الاحتياطات؛
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى، نتيجة لعمليات المقاصة.

وتجدر الإشارة بالنسبة لهذه النقطة إلى أنه التأثير لها على حجم الرصيد النقدي للبنوك مجتمعة، و إنما يبدو التأثير على توزيع

هذا الرصيد بين البنوك

2. **نسبة التوظيف:** وتعني قدرة المصرف على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة مع ملاءة تحصيل هذه القروض ومنح القروض وسلفيات جديدة. وبالتالي، يستلزم على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء و استبعاد ما يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، و هذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة عمليات السحب والإيداع وذلك للتعرف على أسلوب استخدام القرض من نسبة السيولة العامة، وهذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء .

و تحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية: (شروق حدوش، 2019 / 2020)

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{إجمالي الودائع بالعملة المحلية و الالتزامات المشابهة}}{100 \times \text{التسهيلات الائتمانية}}$$

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

3. **نسبة الاحتياطي القانوني:** وفقا لقوانين البنك المركزي، تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي، وإذا تجاوز العجز 7 % مما يجب أن يكون عليه الرصيد وإذا استمر العجز لمدة تتجاوز شهرا، جاز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يفرض على البنك التجاري عدم إعطاء أي قروض جديدة حتى يتم استيفاء النقص بالإضافة إلى جزاء مالي. و تحسب نسبة الاحتياطي القانوني وفقا للمعادلة الآتية : (محمد عزت غزلان، دار النهضة العربية، ، صفحة 142)

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{100 \times \text{إجمالي الودائع بالعملة المحلية و الالتزامات المشابهة}}$$

4. **نسبة السيولة القانونية:** يراقب البنك هذه النسبة 4 مرات في الشهر، والتي تصل في المتوسط 30% وتحسب وفقا للمعادلة التالية : (جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي)

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{نقدية و الذهب لدى البنك + أرصدة البنك لدى البنك المركزي + أوراق تجارية + أذونات الخزنة + إجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقرضة من البنك المركزي + مستحقات البنوك + شيكات و خطابات دورية مستحقة الدفع + اعتمادات و حوالات}}{100 \times}$$

– من مكونات بسط النسبة السابقة ما يلي :

 **النقدية بخزينة البنك:** وهي الموجودة بخزينة البنك الرئيسي وفروعه، وذلك بإضافة أو طرح الفرق بين الإيداعات والمسحوبات النقدية المواجهة طلبات السحب. وبحسب رصيد النقدية في أي وقت و في أي لحظة إلى رصيد النقدية السابق.

 **الذهب:** عبارة عن الذهب الحر (سبائك والعملات التذكارية الذهبية) حيث يسهل تحويلها إلى نقدية، ولا يجب المبالغة في هذا البند لأنه يمثل نقدية عاطلة بدون توظيف. ويظهر بميزانية البنك بسعر الشراء أو السوق أيهما أقل.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

✚ **الأوراق التجارية:** يتضمن هذا البند والذي يدخل في حساب النسبة الأوراق التجارية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، ومستوفية الشروط. ويعتبر هذا البند من أهم بنود السيولة و يحقق ربحاً مناسباً ويساعد في تمويل النشاط الاقتصادي بتسييل جزء من رأس المال العامل للمنظمات العامة والخاصة

✚ **الأوراق المالية الحكومية والمضمونة منها و أذون الخزانة:** فهي أكثر سيولة من غيرها (غير الحكومية) وتكون جزء هاماً من محفظة الأوراق المالية، ويمكن خصم أذون الخزانة حتى 16 أيام سابقة لتاريخ الاستحقاق.

✚ **شيكات وأوراق مالية تحت التحصيل:** وهي تمثل مستحقات للبنك لدى البنوك الأخرى يتم تحصيلها بعد، ولذلك فهي تظهر بميزانية البنك.

- من مكونات مقام النسبة السابقة ما يلي : (جلال جويذة القصاص، 2019)

✚ **الشيكاك و الحولات و السندات المستحقة الدفع:** تمثل هذه أوامر وتعليمات يتلقاها البنك من عملائه للدفع لآخرين، أي أنها تمثل التزامات على البنك لصالح المستفيدين.

✚ **المستحق للبنوك:** سواء في شكل حسابات جارية أو غيرها، ولصالح بنوك تجارية أخرى، حيث يتم تسوية الشيكاك والحولات عن طريق غرفة المقاصة بالبنك المركزي، ويضاف إلى ما سبق الودائع التي يتلقاها البنك لحساب البنك المركزي، وكذلك الأرصدة الخاصة بالبنوك المتخصصة.

✚ **الجزء غير الفعلي من خطابات الضمان:** حيث يعتبر ذلك التزاماً على البنك قبل الجهات التي صدر لصالحها خطاب الضمان، و يظل قائماً إلى أن يسترد الخطاب أو ينفذ العميل الالتزام. و تعطى نموذجاً يمكن به حساب نسبة السيولة سواء بالنسبة للمركز الرئيسي للبنك أو للفرع لأغراض المتابعة.

و يمكن أن نلخص مستويات قياس درجة السيولة البنك التجاري في المخطط الآتي :

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الشكل (1-1): مستويات قياس درجة سيولة البنك التجاري



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على سبق ذكره

ب. مصادر سيولة البنك التجاري :

وتتمثل هذه المصادر فيما يلي :

الأصول التي حل تاريخ استحقاقها: وذلك كالقروض والفوائد المستحقة، وأقساط القروض والعمولات والودائع لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

✚ **بيع الأوراق المالية التي يمتلكها البنك:** أي بيع الأوراق المالية التي في محفظة البنك خاصة الأوراق المالية قصيرة الأجل، كالسندات الحكومية و أذون الخزانة. و هذه تتمتع بدرجة سيولة مرتفعة لأنها مضمونة من الحكومة أي يقوم ببيع الأوراق المالية لتعزيز السيولة لديه. و بهذا الخصوص، تحاول البنوك في معظم الأحيان شراء أوراق مالية يمكن بيعها بسهولة مع التركيز الخاص على الأوراق المالية الحكومية كونها أفضل الأوراق المالية التي يمكن أن تحقق هذه الشروط.

✚ **إدارة خصوم البنك التجاري:** و ذلك كإصدار شهادات الإيداع أو توريق الديون، أو الاقتراض من البنك المركزي و البنوك التجارية الأخرى (جلال جويده القصاص، 2019)

- الفرع الرابع : مخاطر السيولة البنكية و طرق إدارتها

في ظل التطورات المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة، أصبحت المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك التجارية، تواجه تحديات كبيرة في ما يتعلق بمخاطر السيولة. هذه التحديات تتطلب اهتمامًا خاصًا لضمان استقرار النظام المالي وحمايته من المخاطر التي قد تؤثر عليه. ومن هنا تبرز أهمية مراقبة السيولة لدى البنوك التجارية، حيث يتعين عليها التأكد من قدرتها على تلبية احتياجاتها المالية بشكل مستمر، والعمل على قياس وتحليل المخاطر المرتبطة بالسيولة بشكل دقيق. يساهم ذلك في تعزيز قدرة البنوك على إدارة السيولة بكفاءة، مما يضمن استمرار استقرارها المالي في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

أ. مفهوم خطر السيولة :

يمكن تعريف خطر السيولة على أنه "عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزامات البنك في تواريخ استحقاقها و الحصول على النقود من المقترضين أو بيع الأصول، أي عدم القدرة على تمويل محفظة الأصول بمعدلات ملائمة و تسهيل أصولها بأسعار معقولة" (Salman Syed Ali، 2004، صفحة 02)

كما تعرف مخاطر السيولة على أنها تلك "المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غري متوقع لودائع عملائه للخارج، بسبب تغير مفاجئ يف سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غري اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة (آسيا قامسي، حمزة فيلاي، 2011، صفحة 05)

يعرف خطر السيولة كذلك بأنه "نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، هذا التباين ينتج إما عن فائض في النقدية الذي يفضل استثماره، أو عجز مالي يجب تمويله. كما يظهر خطر السيولة من صعوبة الحصول على النقدية الحاضرة بتكلفة معقولة. ويتعاطف هذا الخطر في البنوك الإسلامية في ظل عدم تعاملها مع عدم إمكانية الاقتراض بفوائد" (E. Mounira B. A Anas، 2008، الصفحات 80-81)

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

و يمكن تلخيص التعريفات السابقة فيما يلي :

أن خطر السيولة هو عدم القدرة على توفير التمويل الكافي للوفاء بالتزاماته في مواعيدها المستحقة نتيجة تغيرات غير معتادة في سلوك المودعين و/أو ضعف القدرة على تسييل الأصول و/أو تمويل محفظة الأصول بمعدلات وأسعار معقولة. ويظهر هذا النوع من الخطر عندما يتوجب على البنوك مستجدة أن تواجه فجوة سيولة ناتجة عن تباين في مواعيد استحقاق الأصول والخصوم ، وقد يتفاقم في البنوك الإسلامية نظراً لقيود الاقتراض بالفائدة.

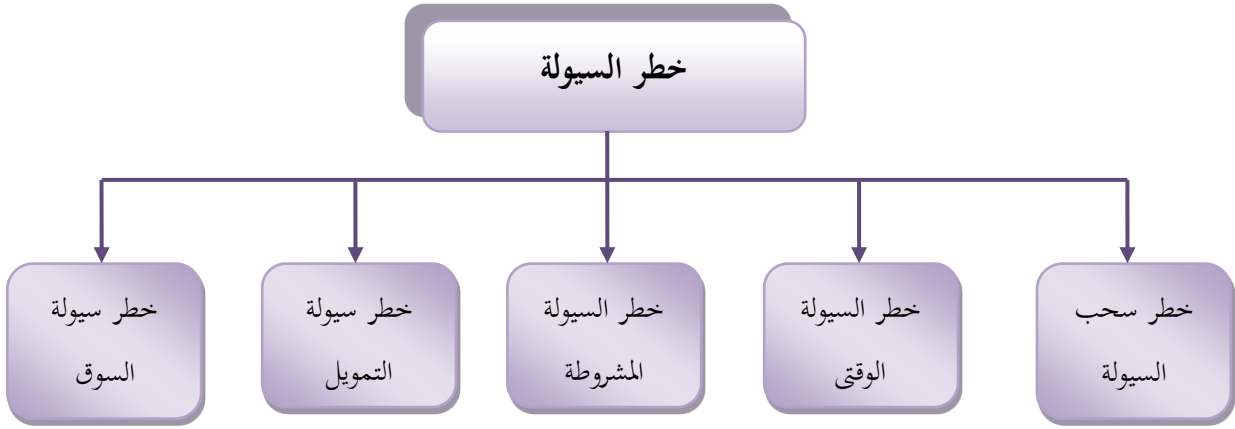
ب. أنواع خطر السيولة:

ويصنف خطر السيولة إلى 5 أنواع كما يلي:(Suresh Padmalatha, 2011)

1. **خطر سحب السيولة:** مرتبط بالأصول والخصوم معا، والمتعلق بالسحوبات المفاجئة والكبيرة للودائع في تواريخ مسبقة بدل تمديد آجالها، وهذا ما يجعل البنك غير قادر على مواجهة التزامات التسديد.
2. **خطر السيولة الوقتي:** ينتج عن التمديد غير المتوقع لفترة التزام رأس المال في المعاملات الاقراضية ، أي التأجيل غير المتوقع للسداد، حيث أن التسديدات يمكن أن تنحرف عن الشروط التعاقدية، أي الحاجة لتعويض عدم استلام التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة مثال: الأصول العاملة تتحول إلى أصول غير عاملة.
3. **خطر السيولة المشروطة:** وهو الخطر المرتبط بالأموال الإضافية للتمويل أو تحويل الخصوم المستحقة خلال ظروف الضغط المحتملة والمستقبلية للسوق.
4. **خطر سيولة التمويل:** و يعين عدم قدرة الأموال المتاحة على مواجهة الالتزامات عند استحقاقها، وهو مرتبط أكثر بالإدارة النقدية، أي عدم قدرة البنك مواجهة التدفقات النقدية المستقبلية والحالية المتوقعة و غير المتوقعة، والاحتياجات المضمونة دون التأثير على العمليات اليومية للبنك (شرون، 2018)
5. **خطر سيولة السوق:** يظهر عندما لا تستطيع المؤسسة تعويض أو التخلص من وضعية ما بسعر السوق بسبب عدم كفاية أو اختلال السوق (شرون، 2018)

و نلخص المخاطر السابقة في المخطط التالي :

الشكل (1-2) :أنواع خطر السيولة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق ذكره

ج. مصادر وعوامل تحقق مخاطر السيولة:

1. مصادر خطر السيولة:

بالنظر إلى جانبي ميزانية البنك الأصول والخصوم، فإن خطر السيولة يظهر للأسباب التالية: (مخيسي قايدي، أمينة بن خزناجي، 2016)

- I. **الجانب المتعلق بالخصوم:** و يتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة و غير المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين. وبالتالي يلجأ إلى بيع أصوله بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية، وهذا ما يعرضه لمخاطر الإفلاس وإغلاق أبوابه وخاصة أنه في مثل هذه الظروف يصعب عليه أن جيد من يقرضه.
- II. **الجانب المتعلق بالأصول:** و يتمثل في الطلبات غري العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية. وبالتالي تظهر مخاطر السيولة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهدات الائتمانية عما تتوقعه هذه البنوك، لأنه بمجرد تقديم هذه الطلبات يكون لزاما على البنك أن يمنح القرض فورا، الأمر الذي قد يعرضه لخطر السيولة إذا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلبات

ويمكن تلخيص المصادر الداخلية والخارجية لخطر السيولة في الجدول الموالي :

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الجدول (1-3) : مخاطر السيولة في البنوك التجارية

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
- عرض مرتفع لبنود خارج الميزانية	- أسواق مالية ذات حسابات عالية
- الاعتماد بشكل كبير على ودائع الشركات قصيرة الأجل	- أزمات اقتصادية مفاجئة
- زيادة سريعة للأصول تفوق الخصوم	- أداء اقتصادي منخفض
- التركيز على الودائع قصيرة الأجل	- انخفاض الثقة ينف القطاع البنكي
- تخصيص أقل لوسائل السيولة الحكومية	- العوامل غري الاقتصادية (الاضطرابات السياسية... اخل)
- عدم وجود حوافز لتشجيع الودائع طويلة الأجل	- الحاجة المفاجئة للنقدية لتمويل المشاريع
	- احتياجات الحكومة لأغراض والتزامات خارجية

Source: Rifki Ismail, Management the Demand and Supply of Liquidity in Islamic Banking (case of Indonesia) , P40

2. عوامل تحقق مخاطر السيولة :

تتمثل في العوامل الداخلية والخارجية، و يمكن شرحها في الجدول التالي :

الجدول (1-4) : عوامل تحقق مخاطر السيولة

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بني الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛	- تتعلق بالسوق النقدي، حيث أن البنك يلجأ إليه باستمرار لخصم أوراقه التجارية مقابل السيولة اللازمة و الذي يتميز بتغيير مستمر بسبب تذبذب العرض والطلب للسيولة نفسها. فارتفاع السيولة مع الطلب و نقص عرضها تخلق أزمة سيولة في السوق، و هذا يؤثر مباشرة في البنوك و قدرتها على رفع رؤوس أموالها أو معدل سيولتها
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة، مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة؛	
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العريضة إلى التزامات فعلية.	

المصدر : مسري الخطيب (2019)، قياس إدارة المخاطر البنكية - منهج علمي و تطبيقي عملي - رسالة

ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أم البواقي

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

د. تقنيات واستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة :

1. تقنيات إدارة مخاطر السيولة :

إن عملية إدارة السيولة تبدأ باشتراط وضع تقنيات لإدارة السيولة من قبل مجلس إدارة البنك. فهناك متطلبات للعمل بها، منها : (رقية عبد الحميد شرون، 2018)

✚ يجب على مجلس الإدارة أن يفهم مخاطر السيولة في البنك وظروف المحيط الداخلي و الخارجي؛

✚ يجب على مجلس الإدارة تحديد الموافقة على استراتيجيات، سياسات وتقنيات إدارة مخاطر السيولة؛

✚ يجب على مجلس الإدارة نشر التعليمات، الاتصال وتوجيه المديرين لإدارة السيولة بشكل فعال؛

يجب على مجلس الإدارة أن يدمج تكاليف السيولة، والمخاطر في التسعير الداخلي، قياس الأداء والمصادقة على المنتجات الجديدة

2. استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة :

من أهم استراتيجيات إدارة خطر السيولة، يمكن ذكر:

I. إدارة الخصوم والأصول: تعتبر إدارة الأصول والخصوم من التقنيات المعتمدة لإدارة خطر معدل الفائدة وخطر السيولة

معاً، أي أننا نركز على العمليات التجارية في البنك. وتتضمن إدارة الأصول والخصوم الأدوات والتقنيات والطرق التي تهتم بخلق القيمة ومراقبة المخاطر، حيث يقوم البنك بتطبيق تقنيات إدارة الأصول والخصوم لرفع العوائد من خلال التغطية ضد المخاطر. ومن جهة أخرى، تخفيض الخسائر الناتجة عن المعاملات (Bijion Bidabad, 2011)

وبالموازاة مع إدارة الأصول والخصوم، تنشأ البنوك أجهزة خاصة لتنظيم سياسات إدارة السيولة في المستويات الدنيا تسمى " بلجنة الأصول و الخصوم" تعمل على تطبيق سياسات إدارة الأصول والخصوم بالتعاون مع لجنة إدارة مخاطر الصناعة، لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر المالية، حيث تقوم بما يلي: (Bessis, 2011)

✚ إدارة ومراقبة وضعية السيولة اليومية في جانبي الأصول و الخصوم؛

✚ تحديد استراتيجيات لتقليل عدم توازن السيولة؛

✚ المحافظة على علاقة جيدة مع أطراف خارجية لإدارة و توقع ضغوطات السيولة

II. طريقة الفجوات: يتم تقييم وقياس خطر السيولة بدلالة العجز بالسيولة، وهو عبارة عن الانحرافات الموجودة بين

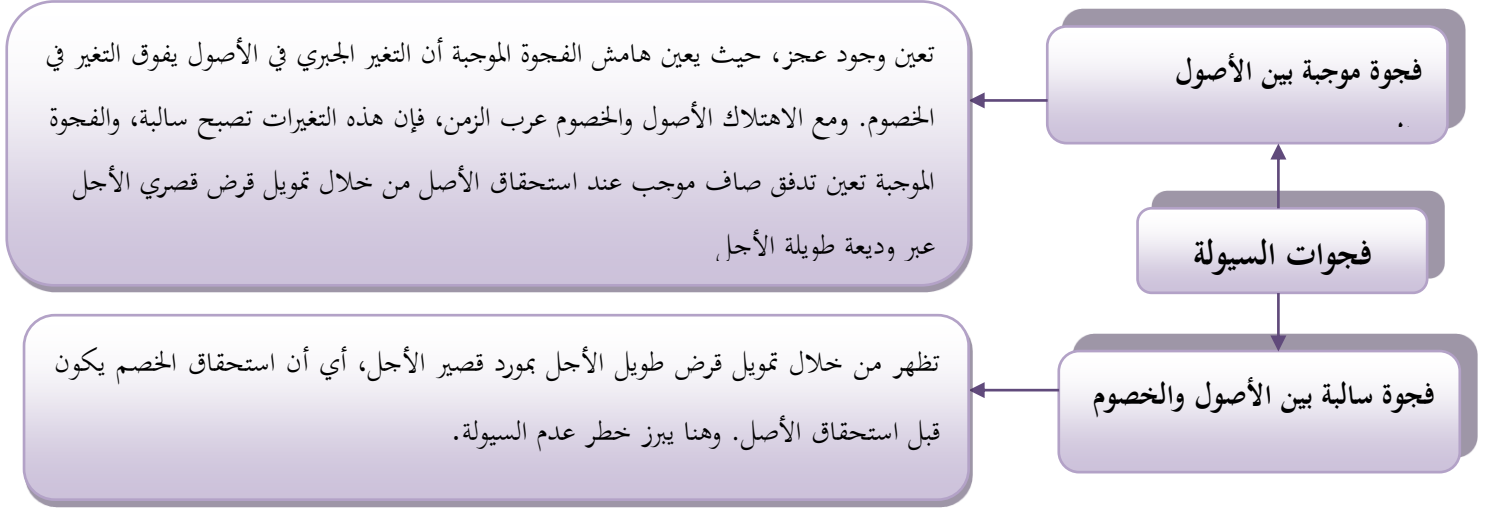
الاستخدامات والموارد المصرفية في تاريخ معين. التقنية المعتمدة لتسيير السيولة تعتمد على الفجوة التي تمثل الفرق بين استحقاق الخصوم والأصول، حيث تحتوي ميزانية البنك على أصول في الحجم (لمبالغ) و في تواريخ الاستحقاق الفرق بين

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الأصول والخصوم في كل التواريخ المستقبلية يعرف بفجوة السيولة. هذه الفجوة يتم إدارتها بطريقة تضمن بأن العجز في التمويل المتوقع يمكن أن يقابل تحت ظروف عادية . (رقية عبد الحميد شرون، 2018)

و يمكن تلخيص فجوات السيولة و طرق قياسها في الشكل التالي :

الشكل (1-3): فجوات السيولة و طرق قياسها



المصدر: Moorad Choudhry , 2004. Global. Repo Markets: Instruments and Applications, :

✓ المطلب الثاني : عموميات حول الملاءة المالية و البنكية

– الفرع الأول : مفهوم و تعريف الملاءة المالية و البنكية

- أ. من المنظور المالي التقليدي: "الملاءة المالية هي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية طويلة الأجل، من خلال أصولها وإيراداتها التشغيلية الحالية، مما يُظهر مدى استقرارها المالي واستدامتها على المدى البعيد." (الحناوي، 2018)
- ب. من منظور التحليل المالي: "الملاءة المالية تشير إلى قدرة الشركة على الحفاظ على التوازن المالي بين ما تملكه من أصول ثابتة ومتداولة وما تدين به من التزامات، مع القدرة على تحقيق أرباح كافية لتغطية تلك الالتزامات." (السيد، 2020)
- ج. من منظور المخاطر: "الملاءة المالية تمثل قدرة المؤسسة على امتصاص الصدمات المالية غير المتوقعة من خلال توفر الأصول الكافية أو الاحتياطيّات النقدية، مع الحد من الحاجة إلى التمويل الخارجي." (Management, Solvency Analysis in Financial, 2020)
- د. من منظور الاقتصاد الكلي: "الملاءة المالية هي مؤشر على قدرة الاقتصاد الكلي أو المؤسسة على إدارة الالتزامات المالية طويلة الأجل، بما يضمن تعزيز الثقة لدى المستثمرين والدائنين." (صادق، 2019)

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

مفهوم عام للملاءة المالية و البنكية : الملاءة المالية تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية طويلة الأجل عند استحقاقها، وذلك من خلال استخدام مواردها الذاتية وأصولها دون الحاجة إلى تمويل خارجي. تمثل الملاءة المالية مؤشراً هاماً على استقرار المؤسسة واستدامتها، إذ تعكس توازن العلاقة بين الأصول المتاحة والالتزامات المالية، ومدى قدرة المؤسسة على امتصاص المخاطر المالية غير المتوقعة وضمان استمرارية عملياتها. (الحناوي، 2018) (صادق، 2019)

– الفرع الثاني : أهمية الملاءة المالية و البنكية

كما يمكن إبراز أهمية الملاءة المالية و البنكية فيما يلي : ((Banks, basel (III) (محمد، 2019)

أ. حماية أموال المودعين:

تعتبر الملاءة البنكية عاملاً أساسياً في ضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين.

البنوك ذات الملاءة الضعيفة تكون أكثر عرضة لخطر التعثر المالي، مما قد يؤدي إلى فقدان المودعين لمديرتهم.

ب. تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي:

البنوك ذات الملاءة القوية تساهم في استقرار النظام المالي من خلال تقليل احتمالية الإفلاس البنكي، والذي قد يؤثر سلباً على الاقتصاد ككل.

ج. الامتثال للتنظيمات والمعايير الدولية:

تفرض البنوك المركزية متطلبات صارمة تتعلق بكفاية رأس المال، مثل متطلبات بازل III، لضمان أن البنوك لديها ملاءة كافية لتغطية المخاطر.

هذه المعايير تساعد في تقليل احتمالية الأزمات البنكية التي قد تهدد النظام المالي.

د. دعم الاقتصاد المحلي:

البنوك ذات الملاءة العالية تستطيع تمويل المشاريع المحلية والاستثمار في البنية التحتية، مما يعزز النمو الاقتصادي.

في المقابل، البنوك ذات الملاءة الضعيفة تقلص من عمليات الإقراض، مما يؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية.

هـ. تحسين التصنيف الائتماني:

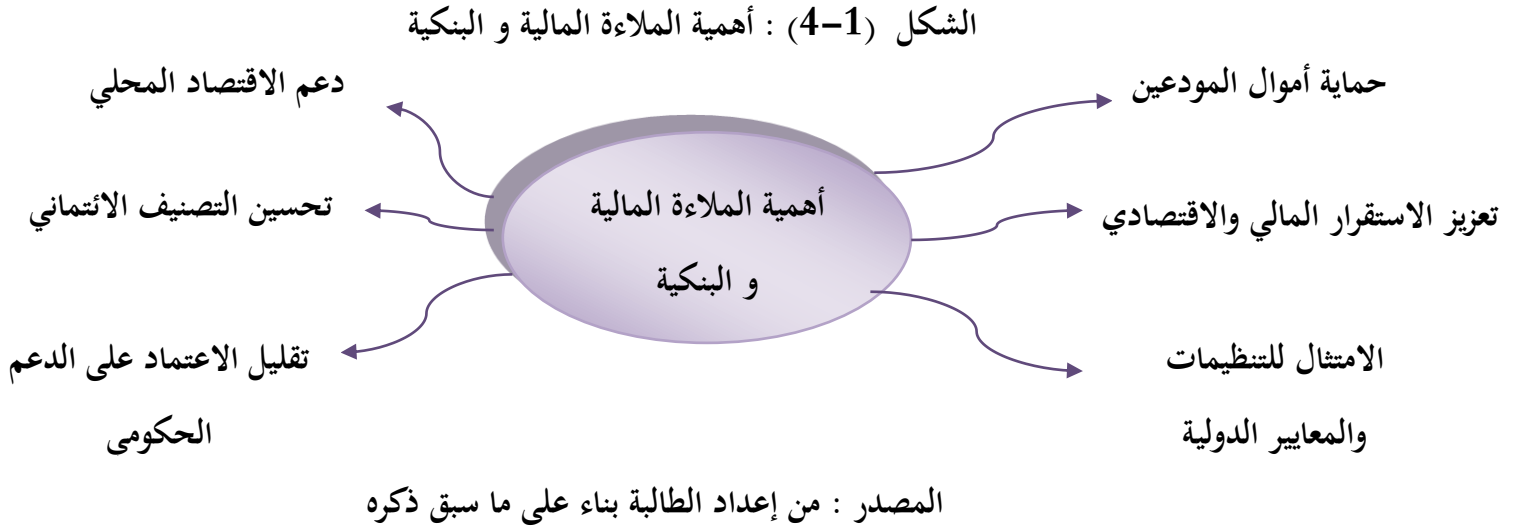
الملاءة البنكية العالية تؤدي إلى تحسين التصنيف الائتماني للبنك، مما يجعله أكثر قدرة على جذب المستثمرين والحصول على تمويل بتكاليف أقل.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

و. تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي:

البنوك ذات الملاءة القوية تقلل من احتمالية الحاجة إلى تدخل الحكومات لإنقاذها خلال الأزمات، مما يوفر موارد الدولة ويحد من تأثير الأزمات على دافعي الضرائب.

يمكن تلخيص أهمية الملاءة المالية والبنكية في الشكل التالي :



– الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الملاءة المالية و البنكية :

للملاءة المالية عوامل مؤثرة عديدة نذكر منها ما يلي : (هارفارد بزنس، 2021) (Management, Solvency) (Analysis in Financial، 2020) (السيد، 2020)

أ. كفاية رأس المال: تشمل:

يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية للملاءة البنكية، حيث يُقَيَّم مدى قدرة البنك على تحمل المخاطر. تُحدد معايير بازل III نسبة كفاية رأس المال التي يجب أن تلتزم بها البنوك لضمان استقرارها المالي.

ب. إدارة المخاطر الائتمانية: تشمل:

تعتمد الملاءة البنكية على قدرة البنك على إدارة مخاطر عدم السداد من العملاء. ارتفاع معدلات القروض غير المنتظمة (NPLs) يؤدي إلى تآكل رأس المال، مما يضعف الملاءة البنكية.

ج. تنويع الأصول: تشمل:

تنويع استثمارات البنك يقلل من تعرضه لمخاطر محددة، مثل تقلبات سوق معينة.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الاعتماد الكبير على نوع واحد من الأصول يزيد من مخاطر التعثر.

د. السيولة البنكية: تشمل:

توفر السيولة يُعد عاملاً أساسياً في قدرة البنك على مواجهة الطلبات المتزايدة من المودعين والسداد للدائنين.

نقص السيولة يؤدي إلى تعثر البنك في الوفاء بالتزاماته اليومية.

هـ. الأوضاع الاقتصادية والتنظيمية: تشمل:

الظروف الاقتصادية الكلية مثل التضخم وأسعار الفائدة تؤثر بشكل كبير على كفاءة البنوك.

الالتزام باللوائح التنظيمية الصارمة يعزز الملاءة البنكية، بينما يؤدي الإخلال بها إلى أزمات مالية.

و. التصنيف الائتماني:

البنوك ذات التصنيف الائتماني المرتفع تُعتبر أكثر استقراراً مالياً، مما يعزز من ملاءتها البنكية.

ز. مستوى الديون الخارجية:

البنوك التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي تواجه مخاطر إذا حدثت تقلبات في سوق الدين العالمي.

يمكن تلخيص العوامل السابقة في الشكل التالي :

الشكل (1-5): العوامل المؤثرة على الملاءة



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق ذكره

— الفرع الرابع : مؤشرات قياس الملاءة المالية في البنوك التجارية:

تتيح هذه المؤشرات كشف قدرة البنك معلى مواجهة مختلف مخاطر الائتمان والاستثمار، و في دراستنا تم اعتماد ثلاثة

نسب لقياس الملاءة المالية وهي (نسبة حقوق الملكية الى مجموع الودائع، نسبة حقوق الملكية الى مجموع الأصول ، ونسبة حقوق

الملكية الى اجمالي القروض) والتي تعد من أهم النسب :

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

أ. نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع :Equity Capital to Total Deposits

تشير هذه النسبة الى مدى مقدرة البنك على رد الودائع التي حص عليها من خلال أمواله الخاصة ، كما تشير الى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل فكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين (نعمان، 2019)

فهي تهدف الى قياس المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال ، وقد قامت البنوك بتحديد نسبة 10% كحد أقصى لهذا المقياس ، أي كلما زادت قيمة الودائع عن عشرة أضعاف رأس المال كلما زادت مخاطر المودعين لديه، ويعاب معلى هذا المعيار عدم أخذه في الاعتبار مجموع و نوعية الاصول التي يتم فيها توظيف الودائع ، (إبراهيم آدم محمد أمجد، 2020)

ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100x$$

نسبة حقوق الملكية الى مجموع الأصول : Equity Capital to Total Assets

تشير نسبة حقوق الملكية الى مجموع الاصول الى المدى الذي اتجه اليه المصرف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل، حيث أن زيادة هذه النسبة تعني حماية أفضل للمودعين، وهو ما يعكس هدف السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي : (Dawood, 2012)

ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100x$$

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

ب. نسبة حقوق الملكية الى اجمالي القروض :Equity Capital to Total Loans

تعتبر هذه النسبة مقياس لهامش الامان في مواجهة مخاطر عدم القدرة على استرداد جزء من الاموال المستثمرة في القروض ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100x$$

– الفرع الخامس : تحديات (المخاطر) التي تواجه الملاءة المالية والبنكية

تلعب الملاءة المالية دورًا حاسمًا في ضمان استقرار المؤسسات البنكية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه العملاء والمستثمرين. ومع ذلك، تواجه هذه الملاءة تحديات متعددة نتيجة التعقيدات المتزايدة في البيئة المالية العالمية. تشمل هذه التحديات مخاطر الائتمان، تقلبات الأسواق، نقص السيولة، والمخاطر التشغيلية، مما يضع البنوك أمام ضغوط كبيرة تهدد استقرارها. إن دراسة هذه المخاطر وفهم تأثيراتها يعد أمرًا ضروريًا لتطوير استراتيجيات فعالة تضمن استمرارية النظام المصرفي وتعزيز الثقة فيه ويمكن إبراز هذه المخاطر وأسبابها وتأثيرها فيما يلي :

الجدول (1-5): تحديات (المخاطر) التي تواجه الملاءة المالية والبنكية

المخاطر	التعريف	الأسباب	التأثير	الحلول
مخاطر الائتمان (Credit Risk) (Saunders, 2010)	تشير مخاطر الائتمان إلى احتمال تعثر العملاء أو المؤسسات في سداد القروض أو الالتزامات المستحقة عليهم، مما يؤدي إلى خسائر مالية للمؤسسة البنكية.	– تقديم القروض دون إجراء تحليل دقيق للجدارة الائتمانية. – ضعف الضمانات المقدمة من العملاء. – الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى انخفاض دخل العملاء.	– ارتفاع نسبة القروض المتعثرة (NPLs). – انخفاض السيولة البنكية نتيجة تجميد الأموال في القروض غير المسددة. – الحاجة إلى زيادة المخصصات المالية لتغطية القروض المعدومة.	– تقييم الجدارة الائتمانية بدقة قبل منح القروض. – استخدام تقنيات تحليل المخاطر مثل درجات التصنيف الائتماني (Credit Scoring). – تطبيق سياسات صارمة لاسترداد

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

القروض.				
- استخدام المشتقات المالية للتحوط ضد تقلبات السوق. - تقليل التعرض المفرط لأسواق محددة. - مراقبة المخاطر يوميًا باستخدام أنظمة قياس المخاطر (مثل VAR - Value at Risk)	- خسائر كبيرة في محافظ الاستثمار. - تراجع قيمة الأصول التي يحتفظ بها البنك. - تأثير سلبي على أرباح البنك.	- تغيرات السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية. - عدم استقرار الأسواق المالية العالمية. - تقلب أسعار السلع مثل النفط والذهب.	- تتعلق مخاطر السوق بالتغيرات غير المتوقعة في أسعار الأصول المالية، مثل تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم. - تقلب أسعار السلع مثل النفط والذهب.	مخاطر السوق (Market Risk) (Hull, 2018)
- الحفاظ على نسب سيولة مرتفعة (مثل LCR و NSFR). - تنوع مصادر التمويل. - الاحتفاظ بمحافظ أصول سائلة مثل السندات الحكومية.	- تعثر البنك في دفع الالتزامات، مما قد يؤدي إلى إفلاسه. - انخفاض الثقة بين العملاء والمستثمرين. - تدخل البنوك المركزية لتوفير السيولة الطارئة.	- الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل. - السحب المفاجئ للودائع من قبل العملاء. - عدم كفاية الأصول القابلة للتحويل إلى نقد.	- تشير مخاطر السيولة إلى احتمال عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل بسبب نقص الأصول السائلة. - قصيرة الأجل بسبب نقص الأصول السائلة.	مخاطر السيولة (Liquidity Risk) (Diamond)
- تحسين الرقابة الداخلية وأنظمة الأمن السيبراني. - تدريب الموظفين على تجنب الأخطاء التشغيلية. - وضع خطط	- خسائر مالية مباشرة نتيجة الأخطاء التشغيلية. - تهديد سمعة البنك في السوق. - تكاليف إضافية لتحسين الأنظمة	- عدم كفاءة البنية التحتية التكنولوجية. - ضعف الإجراءات الرقابية. - الجرائم الإلكترونية والاختراقات السيبرانية.	هي المخاطر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية للبنك، سواء بسبب أخطاء بشرية، عمليات احتيال، أعطال في الأنظمة التكنولوجية، أو ضعف الرقابة.	المخاطر التشغيلية (Operational Risk) (Basel Committee on Banking Supervision / Operational Risk)

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

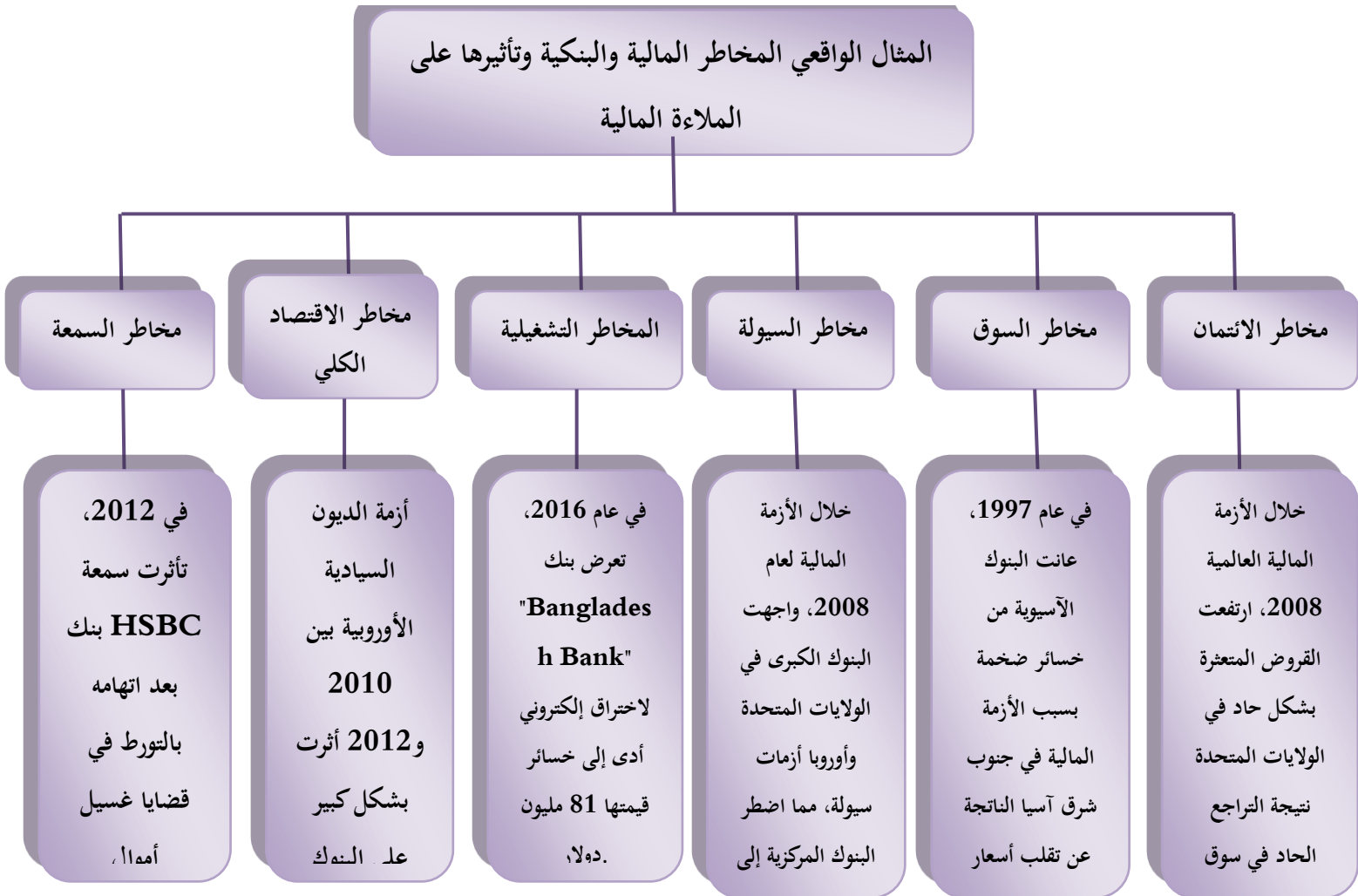
Management (2011)			التكنولوجية.	للتعافي من الكوارث.
مخاطر الاقتصاد الكلي Macroeconomic Risk (Mishkin, 2019)	تشير هذه المخاطر إلى التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي، مثل الركود، التضخم، أو الأزمات المالية.	- الأزمات الاقتصادية العالمية أو المحلية. - ارتفاع معدلات البطالة. - التغيرات في السياسات المالية والنقدية.	- زيادة القروض المتعثرة نتيجة تراجع الدخل. - انخفاض الطلب على الخدمات المالية. - تراجع عائدات البنك.	- استخدام نماذج التحليل الاقتصادي للتنبؤ بالتغيرات الاقتصادية. - تنويع المحافظ الاستثمارية. - وضع خطط طوارئ للتعامل مع الأزمات.
مخاطر السمعة Reputation Risk (Gatzert, 2016)	هي المخاطر الناتجة عن تراجع سمعة البنك بسبب قضايا أخلاقية أو فضائح مالية.	- التورط في قضايا غسيل الأموال. - ضعف الامتثال للأنظمة والقوانين. - شكاوى العملاء المتكررة.	- فقدان الثقة من العملاء والمستثمرين. - تراجع ودائع العملاء. - صعوبة في الحصول على تمويل.	- تحسين الامتثال للقوانين واللوائح. - زيادة الشفافية في العمليات المالية. - التعامل السريع مع الأزمات الإعلامية.

المصدر: (Dawood, 2012)

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

و يمكن توضيح بعض الأمثل الواقعية للمخاطر التي تمس الملاءة المالية :

الشكل (1-6) : أمثلة واقعية للمخاطر المالية والبنكية وتأثيرها على الملاءة المالية



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول السابق

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

➤ المبحث الثاني :الإطار النظري لربحية البنوك التجارية

✓ المطلب الأول: تعريف وأهمية ربحية البنوك التجارية

- الفرع الأول : تعريف ربحية البنوك التجارية

وضعت تعاريف عديدة للربحية يمكن ذكر بعضها فيما يلي :

✚ تعرف على أنها: " زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو عبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم". (هاشم، 1976 ، صفحة 22)

✚ يمكن تعريفها على أنها: " تعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه و اجراء توزيعات نقدية على مساهميه." (العزیز، اقتصاديات وادارة النقود والبنوك في الاطار عالمية القرن الحادي والعشرين: الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية، الاسكندرية)

✚ كما تعرف أيضا: " هي قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة. " (محمود، 2015)

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الربحية تعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك لتحقيقها وهي مؤشر ومقياس لمدى قدرة البنك المالية على استخدام مواردها بصورها كفئة تضمن لها تحقيق عوائد خلال فترة معينة.

- الفرع الثاني : أهمية ربحية البنوك التجارية

للأرباح في البنك التجاري منافع عديدة منها: (باسل جبر حسن أبو زعيتر، 2006)

✚ الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كبيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان، الاستثمار، مخاطر السرقة والإفلاس ومخاطر سعر الفائدة الخ؛

✚ الأرباح ضرورية لمالك المشروع، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات البنكية والشركات

✚ الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل، وذلك على ثلاثة وجوه:

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو أحد وسائل التمويل الذاتي؛
- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماله؛
- إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت بصفة عامة، حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة؛

تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين؛

تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.

✓ المطلب الثاني: أهداف و مصادر ربحية البنوك التجارية

– الفرع الأول : أهداف ربحية البنوك التجارية

تسعى الربحية إلى تحقيق : (جمعة، صفحة 125)

قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة؛

تأمين تشغيل وتطوير البنك عن طريق إنشاء الموارد المتاحة؛

تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات؛

ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة.

عموما تتجلى أهمية الربحية أساسا في ضمان إشباع حاجات المالك و كذا الدفع بالبنك نحو النمو والتقدم.

– الفرع الثاني : مصادر ربحية البنوك التجارية

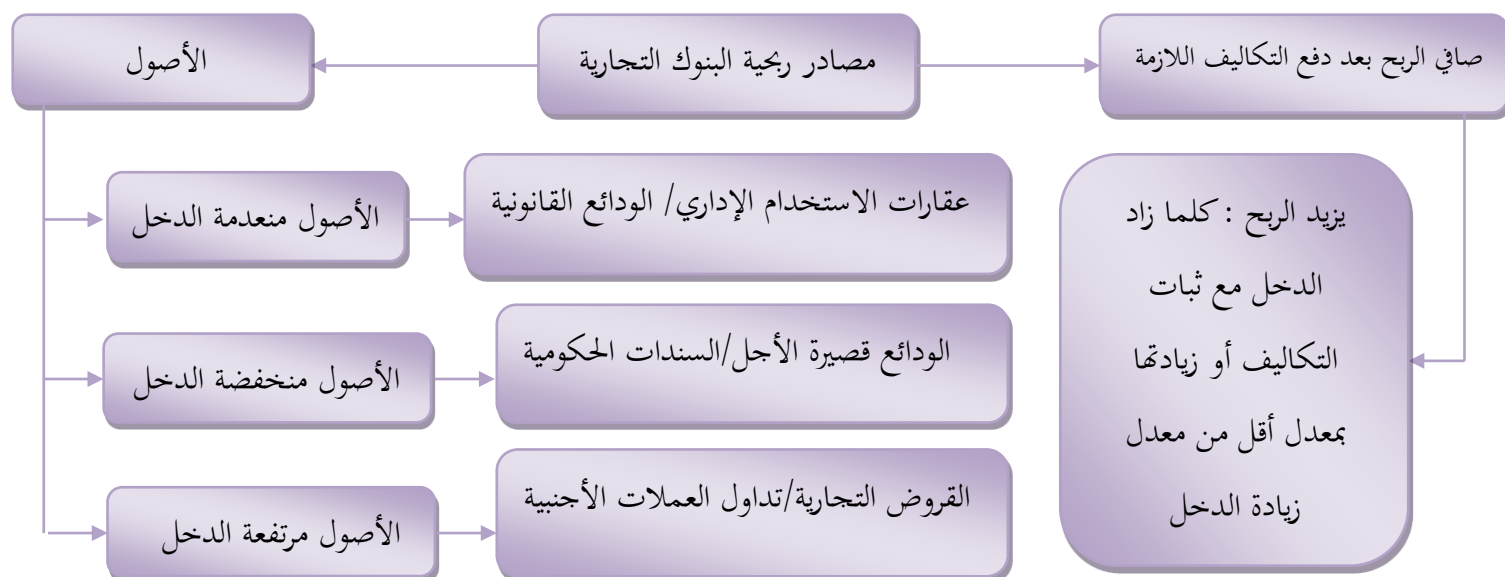
الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة، وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل كلما زاد الربح، ويحصل البنك على زيادة في دخله كنتيجة لاحتفاظه بحجم أكبر من الأصول، فأصول البنك والتي تتكون أساسا من وعود بالدفع في صورة قروض وسلفيات، تتم مقابل معدل يدفعه المقترض للبنك نتيجة استعماله للقروض وليست أصول البنك من القروض والسلفيات بالمصدر الوحيد لدخل البنك، فهناك أنواع أخرى من الأصول يمكنها أن تدر أيضا دخلا للبنك، وهناك أصولا لا يمكنها أن تدر دخلا على الإطلاق، فاحتفاظ البنك بنقدية بالخزينة، يمثل احتفاظه بأصول لا تدر أي دخل، كذلك فإن شراء البنك الأوراق المالية كأسهم وسندات، يمثل احتفاظ البنك بأصول تدر ربحا.

وهكذا نرى أن أصول البنك تتدرج في قدرتها على تحقيق دخل للبنك، فهناك أنواع من الأصول يكون الدخل منها منعدم، وأنواع تدر دخلا منخفضا، وأنواع أخرى تدر دخلا مرتفع (طه، تنظيم و ادارة البنوك : منهج وصفي تحليلي)

كما يمكن تلخيصها فيما يلي :

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الشكل (1-7): مصادر ربحية البنوك التجارية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق ذكره

✓ المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية و أخرى خارجية. (علي محمود محمد، صفحة 152)

أ. العوامل الخارجية: تتمثل في:

➤ **معدلات الفائدة:** تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت معدلات الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون معدلات

الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش معدل الفائدة. وتؤدي معدلات الفائدة دور فاعلا في التأثير في استثمارات البنوك، ان معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة؛

➤ **السياسة النقدية:** تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية

فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها؛

➤ **عوامل خارجية أخرى :** و المتمثلة في التشريعات القانونية والضوابط البنكية والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافة

الاجتماعية والوعي البنكي و المنافسة

ب. العوامل الداخلية: تتمثل في:

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

✚ **هيكل الودائع:** تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توزيعها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، في سبيل تحقيق ربحية أكبر وفي الوقت نفسه. وتؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال؛

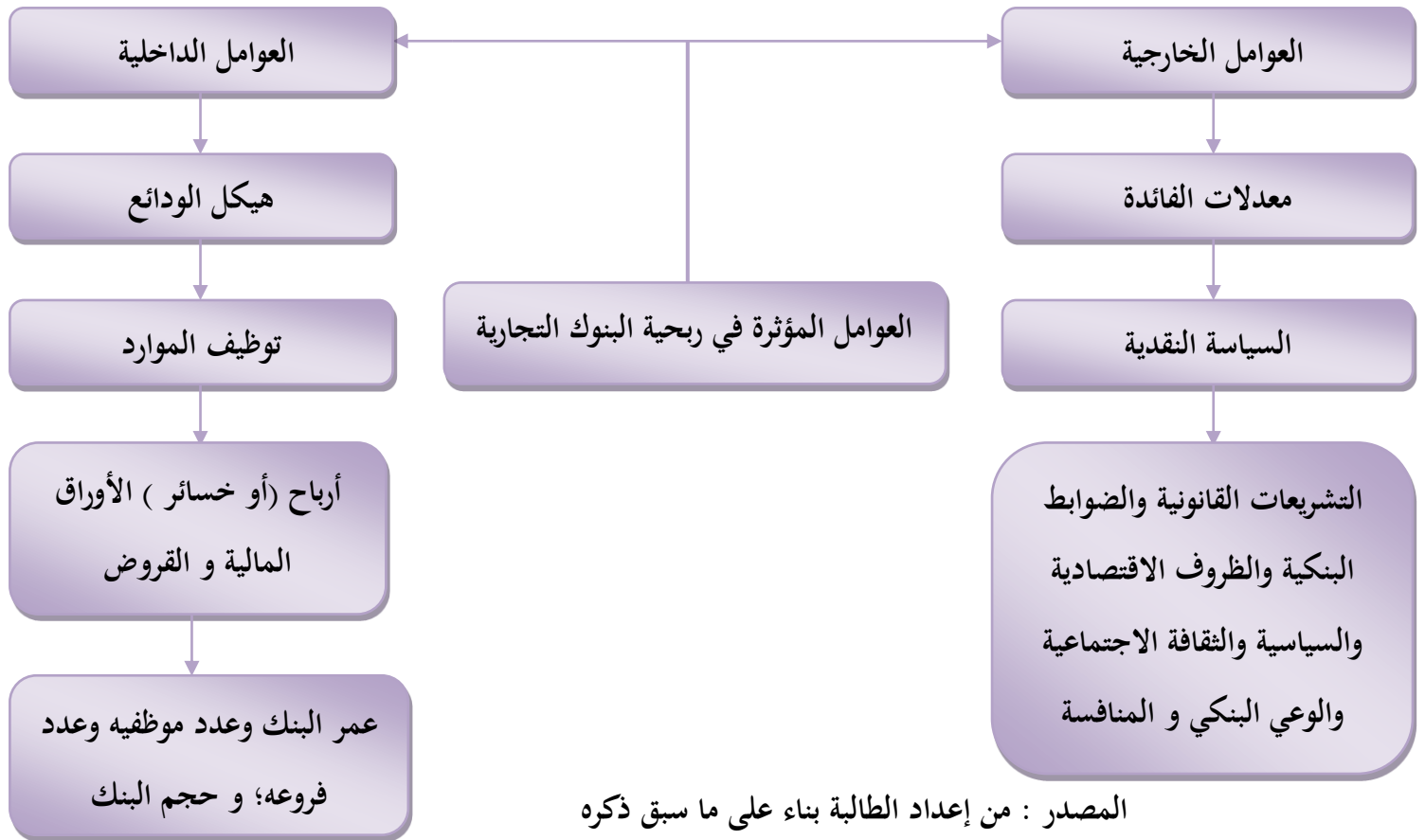
✚ **توظيف الموارد:** توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزداد ربحية البنك التجاري، كما أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك خاصة الدخل المتولد من القروض. أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الأصول غير المدرة للدخل وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها

✚ أرباح أو خسارة الأوراق المالية وأرباح أو خسارة القرض؛

✚ عمر البنك وعدد موظفيه وعدد فروعهم؛ / حجم البنك وإدارته؛ / السيولة.

إذ يمكننا تلخيص العوامل المؤثرة في ربحية البنوك في الشكل الموالي:

الشكل (1-8) : العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية



الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

✓ المطلب الرابع : آليات و طرق تقييم الربحية في البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتقييم ربحيتها بناء على العديد من الطرق ومن أبرزها النسب والمؤشرات المالية (نسب الربحية) حيث تتاح أمام الإدارة البنكية في سبيل قياس ربحية البنك وتقييمها مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية، والتي يمكن حسابها وتحليلها وتقييمها من التحديد الدقيق لربحية البنك ، والتعرف فيما إذا كانت مقبولة أم لا، أو أنها تعوض المخاطرة، أو أنها تضمن تعظيم الثروة وأبرز هذه الطرق هي النسب المالية، والتي هي عالقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، (زاهد حاج محمد، صفحة 163)

بحيث يكون الربط بين البنود في القائمة المالية نفسها أو بين بنود في قائمتين متتاليتين إذ تقيس نسب الربحية ما يحصل عليه المالك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة وتتمثل هذه النسب في : (سعداوي، صفحة 125)

– نسبة العائد إلى إجمالي الأصول (ROA):

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه البنك من استثمار موارده ويعتمد إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، و تحسب بالعلاقة التالية: (العبيدي، 2018، صفحة 142)

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات (إجمالي الأصول)}} \times 100$$

تبين النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، إذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء أكانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخل وهي: النقدية، الاستثمارات المالية، القروض والسلف، الأوراق المخصوصة، أرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة وهذا يعني أن مقام النسبة يحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف وهذه إحدى عيوب هذه النسبة ويتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار سواء كانت المعيار الهدف المطلوب تحقيق في الخطر أو معدل عائد البنوك أو السنوات السابقة (دريد كامل آل شبيب، 2018)

– نسبة هامش الربح الصافي (ROR):

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك التجاري و بالعكس (نصر حمود مزنان فهد، صفحة 123)

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100x$$

– معدل العائد على الودائع (ROD) :

ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ويحسب وفق الصيغة الآتية :
(بلال نوري سعيد الكروي، صفحة 142)

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100x$$

➤ المبحث الثالث : العلاقة النظرية بين السيولة و الملاءة المالية و ربحية البنوك

✓ المطلب الأول : العلاقة النظرية بين السيولة و ربحية البنوك

يستطيع البنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية احتياجاته، لكنه بالمقابل سيفقد أرباحا كان سيحققها لو أنه قام بتوظيف هذه السيولة، إذا ما استثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحا كبيرة، لكن هناك مخاطرة في حال حدوث خسارة أو حدوث سحبوات مفاجئة وسيؤدي ذلك إلى كارثة مالية قد تؤدي بالبنك إلى الفشل و الإفلاس، ومن هنا يأتي التعارض أو العلاقة العكسية بين السيولة والربحية، فالربحية يجب أن تكون مستقرة وتسعى للنمو وذلك لتحقيق عائد مستقر للمودعين والمساهمين والعمل على زيادته ألن ذلك يحسن صورة البنك ويرسخ ثقة المودعين به مما يزيد من موارد البنك وحصته في السوق. على البنك أن يختار القروض والاستثمارات التي تتناسب وقدرته على تحمل المخاطر، فالربح يتناسب طرديا مع المخاطرة، وقد تؤدي الاستثمارات الخطرة أحيانا إلى حدوث خسائر كبيرة تؤثر على سمعة البنك وثقة العملاء به.

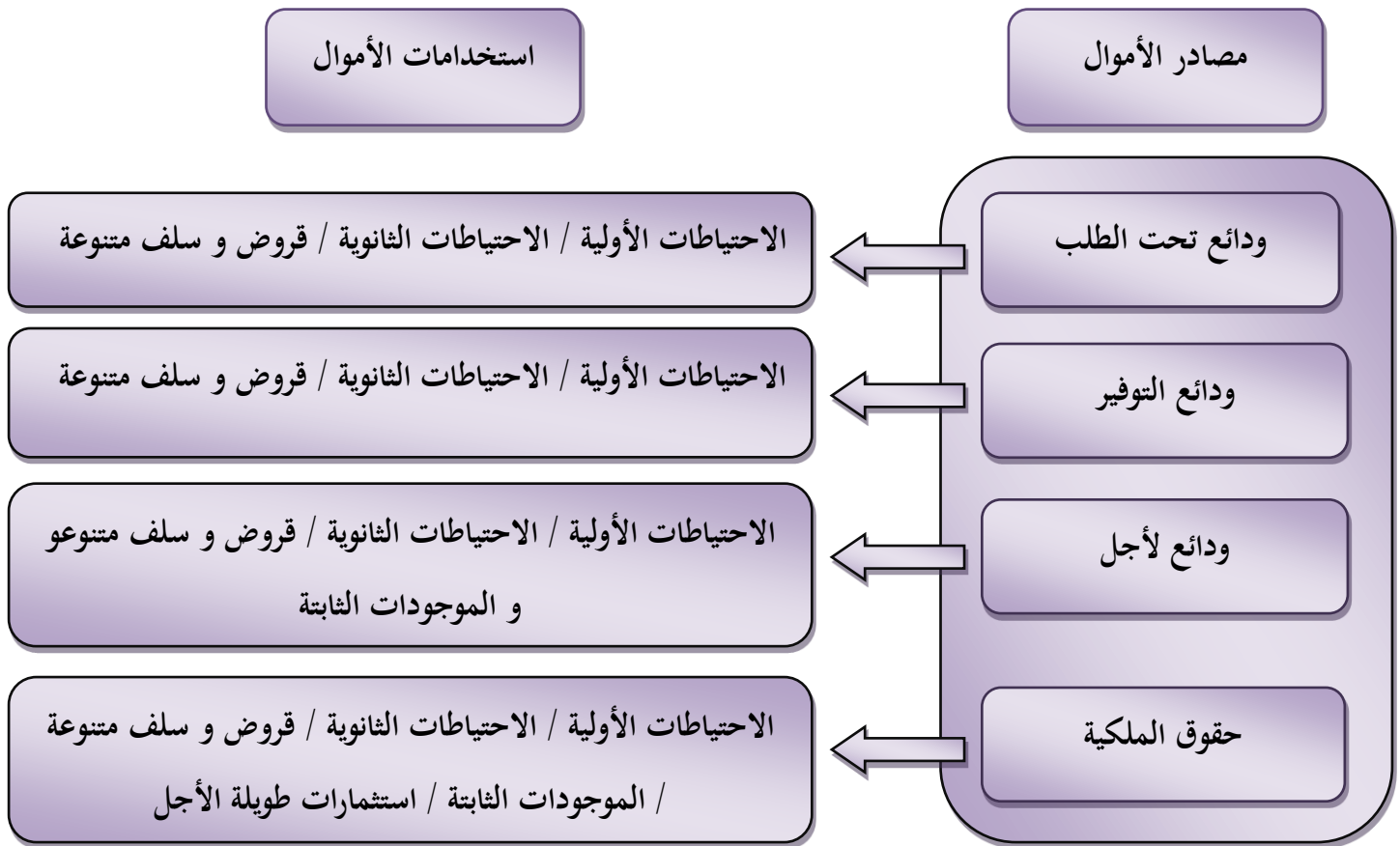
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

لحل التعارض بين السيولة والربحية يعمل البنك على إدارة الأصول والخصوم بشكل يحقق التوازن الأمثل بينهما باستخدام عملية التخصيص (إدارة الموجودات) من خلال توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدام المختلفة (النقدية-الأوراق المالية-القروض-الأصول الأخرى)، و بطريقة تضمن تحقيق أعلى عائد ممكن ضمن حدود المخاطرة المقبولة والحفاظ على مستوى سيولة مناسب. لكن هذه العملية ليست بالأمر السهل حيث تحكم عملية توزيع موارد البنك المالية على الموجودات عدة اعتبارات أهمها : (هاني، صفحة 25)

✚ يخضع النظام البنكي لأسس تشريعية وتنظيمية شديدة، مثل اشتراط حد أدنى لرأس المال المدفوع وحد أدنى من السيولة النقدية مقارنة بالودائع، وضع حدود لمجالات الاستثمار وحجم التوظيف؛
✚ يستند العمل البنكي على الثقة بين البنك والمودعين، وكذلك بين البنك وطالبي القروض، مما يفرض احتفاظه بسيولة تكفي طلبات سحب المودعين وطلبات الاقتراض للعملاء أيضا؛
✚ تحقيق عائد للمستثمرين (الملاك) يتناسب مع المخاطرة التي يتحملونها.

ويمكن تلخيص طريقة تخصيص الموارد لحل التعارض بين السيولة والربحية في الشكل التالي :

الشكل (1-9) : طريقة تخصيص الموارد لحل التعارض بين السيولة والربحية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق ذكره

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

✓ المطلب الثاني : العلاقة النظرية بين الملاءة المالية و ربحية البنوك

يعتبر مقدار ما يملكه أي بنك من رأس المال من أسباب أو مصادر الجدل في البنوك التجارية فمقدار رأس المال مرتبط كذلك بالمخاطر الرئيسية التي قد تواجه البنك خاصة و ان هناك أطراف مختلفة ذات مصالح متباينة قد يصعب اتفاقها على الأهداف و وظائف رأس المال و بالتالي مقداره المناسب . فيرى البنك المركزي أن وظيفة رأس المال الأساسية تتمثل في حماية البنك ضد مخاطر التشغيل و بالتالي حماية المودعين من فقدان أموالهم و حماية البنك من الفشل المالي والخروج من السوق , أما المساهمين فتعارض وجهة نظرهم مع وجهة نظر البنوك المركزية و المودعين إذ يتمثل الهدف الخاص بهم في تحقيق عائد أكبر من رأس مال المستثمر بدون زيادة في رأس المال و بالاعتماد أكثر على أموال المودعين (المتاجرة بالملكية) . أما إدارة البنك فترى ضرورة الاحتفاظ برأس مال كاف يتناسب مع حجم الودائع و الأصول من ضمن أدوات تحقيق هذا الغرض عملية احتجاز الأرباح و تحقيق معدلات ربحية أعلى على الأصول , أي ان زيادة الأرباح تساهم في زيادة و تدعيم رأس المال في البنوك . و من ضمن القواعد المصرفية المتعارف عليها فان ارتفاع نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ترتبط بانخفاض معدل العائد على الأصول (ROA) بمعنى أن العلاقة بين رأس المال و الأرباح هي علاقة عكسية حيث يؤدي ارتفاع رأس المال إلى تخفيض المخاطر و بالتالي تخفيض العوائد المتوقعة , و من جانب آخر فإن رأس المال المرتفع يؤدي إلى انخفاض الأرباح الصافية بعد الضرائب نتيجة لحرمان البنك من الوفورات الضريبية التي يمكن الحصول عليها نتيجة خصم مصروفات الفوائد (نادية، صفحة 65)

إن معايير لجنة بازل بصفة عامة و لجنة بازل (II) بصفة خاصة جاءت استجابة للواقع الذي فرضته التغيرات الهامة في الأسواق المالية و المصرفية العالمية . و كانت لمعايير بازل (II) عدة أهداف تتمثل في الآتي : (بيطار، 2010، صفحة 158)

زيادة سلامة و استقرار النظام المصرفي العالمي من خلال الاعتماد على نماذج و أساليب أكثر تقدماً في قياس المخاطر

تدعيم التساوي و التوازن بين البنوك ذات النشاط الدولي

الربط بين كفاية رأس المال و المكونات الأساسية للمخاطر الائتمانية و المخاطر المصرفية بشكل عام

زيادة الشفافية بين البنوك التي تميل للمخاطرة بين عملائها و نظرائها الذين يتعرضون للمخاطرة

وبالتالي يرى الباحث أن معايير بازل و من خلال الربط بين كفاية رأس المال و بين المخاطر قد أشارت بوضوح للعلاقة بين الملاءة المالية للبنوك وبين ربحيتها والتي ترتبط (أي الربحية) ارتباطاً مباشراً بالمخاطر المختلفة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق و مخاطر التشغيل و مخاطر تقلبات سعر الفائدة..... الخ

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة لا يعني زيادة القوة الإردادية للبنك , حيث قد يترتب على ذلك تخفيض الربحية للأسباب التي ذكرت (فكرة المتاجرة بالربحية) , لذلك فان الارباح المحتجزة هي المصدر المفضل و الأخص لزيادة رأس المال , وفي كل الأحوال يفضل توظيف وأي زيادة في رأس المال في محالات تحقق معدلات عائد مناسبة تعادل تكلفة الفرصة البديلة (opportunity cost) أي استثمار رأس المال الاضافي بمعدل عائد يعادل على الأقل العائد الحالي

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

للاستثمارات بهدف المحافظة على سعر السهم , أو تحقيق معدل العائد المطلوب (required rate of return) و الذي يناظر تكلفة الحقوق على الملكية (the cost of equity capital)(حنفي عبدالغفار)

خلاصة الفصل

يتناول هذا الفصل الإطار النظري الذي يحدد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسيولة، الملاءة المالية، والربحية في البنوك التجارية، مع التركيز على العلاقات النظرية المتبادلة بين هذه العناصر. تم تسليط الضوء على السيولة البنكية باعتبارها قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية في الأوقات المناسبة، مع شرح مكوناتها، أهميتها، أنواعها، ومستويات قياسها، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بها وطرق إدارتها. كما تم تعريف الملاءة المالية بأنها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، مع بيان أهميتها لاستدامة المؤسسات المالية والعوامل المؤثرة عليها مثل الهيكل المالي ونوعية الأصول، إلى جانب مؤشرات قياس الملاءة ككفاية رأس المال. وفيما يتعلق بالربحية، تناول الفصل مفهومها كقدرة البنك على تحقيق الأرباح من عملياته التشغيلية، مع الإشارة إلى أهدافها كمكافأة المساهمين وتعزيز رأس المال، ومصادرها مثل الإقراض والاستثمارات، وآليات تقييمها باستخدام مؤشرات مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). أخيراً، استعرض الفصل العلاقة بين السيولة والربحية، موضحاً تأثير فائض أو نقص السيولة على الأداء المالي للبنوك، وكذلك العلاقة بين الملاءة المالية والربحية من حيث تأثير كفاية رأس المال ونوعية الأصول على الأداء المالي. يبرز الفصل أهمية فهم هذه العلاقات لتعزيز استقرار البنوك التجارية وضمان استدامتها في مواجهة التحديات المالية.

الـفـصـل الـثـانـي: تـأـثـير الـسـيـولـة و الـمـلـاءـة الـمـالـيـة عـلـى رـبـحـيـة الـبـنـوك

الـتـجـارـيـة فـي الـجـزائـر

❖ تمهيد

❖ نشأة ، تطور و هيكل النظام المصرفي الجزائري

❖ تطور السيولة ، الملاءة المالية و الربحية في البنوك الجزائرية

❖ قياس و تحليل اثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك في

الجزائر خلال الفترة (2009-2023)

❖ خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

تمهيد

يمثل الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يهدف إلى استقصاء العلاقة بين السيولة، الملاءة المالية، وربحية البنوك التجارية في الجزائر. يتميز هذا الفصل بتقديم تحليل شامل يعتمد على منهجية دقيقة تسعى إلى استكشاف ديناميكيات القطاع المصرفي الجزائري، مع تسليط الضوء على الفترات الزمنية المختلفة والتغيرات الهيكلية التي أثرت على أدائه.

يتضمن الفصل ثلاثة مباحث رئيسية. في المبحث الأول، يتم استعراض نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري منذ البدايات وحتى الوقت الحاضر، مع التركيز على المراحل المحورية التي مر بها النظام المصرفي. تشمل هذه المراحل فترة ما قبل الاستقلال، والتي تميزت بسيطرة الأنظمة الأجنبية، مروراً بفترة السيادة الوطنية والتأميم، وصولاً إلى مرحلة إعادة الهيكلة وتحرير القطاع المصرفي. يتم أيضاً تحليل العوائق التي تواجه دخول اللاعبين الجدد إلى هيكل النظام المصرفي، بما في ذلك المعوقات التشريعية والتنظيمية.

أما المبحث الثاني فيركز على تحليل تطور المؤشرات الرئيسية للسيولة، الملاءة المالية، والربحية للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2009-2023). يتم فيه تقييم مدى استجابة هذه المؤشرات للظروف الاقتصادية السائدة، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، مع الإشارة إلى كيفية تعامل البنوك مع التحديات الاقتصادية والمخاطر المتزايدة.

أما المبحث الثالث، فيركز على الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في الدراسة التحليلية. يتم تقديم الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة لتقدير العلاقة بين المتغيرات المدروسة، بما في ذلك تحليل البيانات الزمنية واختبارات التكامل المشترك. بالإضافة إلى ذلك، يتم التعريف بالمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي، وتحليل النتائج المستخلصة من الدراسة الإحصائية، مما يوفر فهماً أعمق لكيفية تأثير السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية في الجزائر.

هذا الفصل يُعد العمود الفقري للدراسة التحليلية، حيث يمزج بين التحليل التاريخي والاقتصادي مع تطبيقات قياسية حديثة للوصول إلى نتائج دقيقة تدعم أهداف البحث، مما يساهم في تعزيز الفهم الأكاديمي والتطبيقي للقطاع المصرفي الجزائري.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

➤ المبحث الأول: نشأة ، تطور وهيكل النظام المصرفي الجزائري

مر النظام المصرفي الجزائري منذ نشأته بعدة تحولات تماشيا مع الأوضاع السياسية و الاقتصادية لكل فترة، من فترة الاحتلال الفرنسي إلى مرحلة الاستقلال ذات التوجه الاشتراكي المخطط مركزيا، إلى اقتصاد السوق و التحرير، تولد عن كل هذا عدة انعكاسات على السياسات النقدية وأهدافها وعلى النظام المصرفي، نحاول في هذا المبحث بإيجاز مساهمة هذه التطورات، التحولات والإصلاحات

✓ المطلب الاول : نشأة و تطور النظام المصرفي الجزائري

– الفرع الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال.

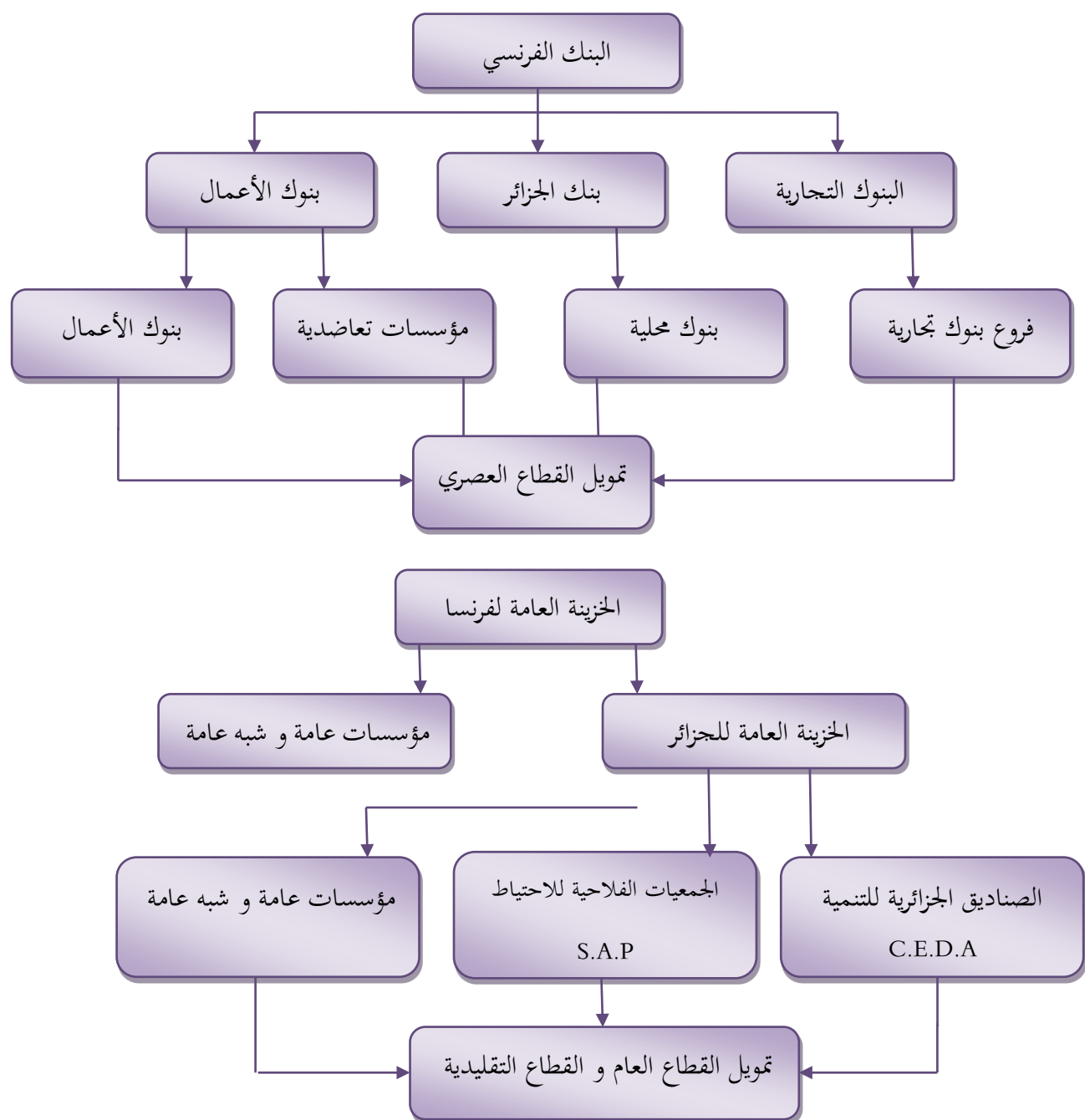
إن الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي كانت تتميز بنظام المعدنين و الدور المحدود للنقود في المبادلات شأنها في ذلك شأن كل الدول التابعة للإمبراطورية العثمانية وكانت هناك درا لسك النقود . وبعد الاحتلال الفرنسي سنة 1830 عمد المستعمر إلى إنشاء بنك له يمثل فرعاً لبنك فرنسا، و ذلك بموجب القانون الصادر بتاريخ 1843/07/19 ، كما أسس مؤسسة خصص تدعى (Le Comptoir National Dècompte) و هي عبارة عن مؤسسة لا حق لها في إصدار العملة و انما تنحصر وظيفتها في منح الإئتمان و جلب الودائع فقط. ونظرا لنقص الودائع استبدلت هذه المؤسسة عام 1851 ببنك الجزائر (لغرض إصدار العملة الفرنسية) برأسمال قدره 3 ملايين فرنك، منحت السلطات الفرنسية قرضا بنصف قيمة رأسماله المدفوع و زاول نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار (لم يكن حق الإصدار في ذلك الزمان أبديا) وبنك ائتمان في آن واحد و بعد نصف قرن من إنشائه بدأت وظيفته الثانية تتقلص شيئا فشيئا إلى أن تخصص كبنك مركزي . (رايس،، 2016، صفحة 85)

حيث شهدت هذه الفترة إنشاء المؤسسات المصرفية الزراعية (صناديق جهوية للائتمان الزراعي المشترك و الصندوق الجزائري للائتمان الزراعي المشترك) ، ثم بعد ذلك البنوك التجارية و بنوك الأعمال و المؤسسات المتخصصة.

وفي 16 جانفي 1947 تم إنشاء المجلس الجزائري للقرض من أجل تنظيم النشاط البنكي و تحديد السياسة العامة للقروض، و لقد كان من المفروض أن يؤدي النشاط البنكي دوره بشكل مستقل عن النظام المصرفي الفرنسي، إلا أن بنك الجزائر و المجلس الجزائري للقرض لم يكونا في الواقع إلا مجرد هيئتين تنفيذيتين لنظيرتيهما الفرنسيتين. كذلك الأمر بالنسبة للبنوك التجارية كالمؤسسات المالية الأخرى فقد كانت تنشط تحت وصاية مثيلاتها في فرنسا، فقد كانت مهامها الرئيسية تتمثل في خدمة مصالح الدولة المستعمرة خاصة و المصالح الأوروبية بشكل عام . (السلام، معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر، 2006، صفحة 258)

كالشكل التالي بوضوح بنية الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال :

الشكل (2-10) : بنية الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال



المصدر : عبد الرحمان بلحفصي (2016)، محاضرات في الاقتصاد المصرفي ، محاضرات غير منشورة ، جامعة

سطيف

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

كان النظام المصرفي الجزائري في هذه الفترة من بين الأنظمة المصرفية المتقدمة في شمال إفريقيا و المستعمرات الفرنسية. لكن بشكل عام ، كانت البنوك الجزائرية مجرد امتداد للنظام المصرفي الفرنسي . تم إنشاؤها لضمان الاحتياجات المالية للاقتصاد الاستعماري . و من ثم تم إنشاء البنوك في المدن الكبرى حيث يوجد المستعمر على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، تخصصوا في تمويل أنشطة الزراعة الاستعمارية و التجارة الخارجية و استغلال البترول و التعدين . من ناحية أخرى أهملوا تمويل أنشطة المتعلقة بالمصالح الجزائرية . (DAHOU، 2018، صفحة 58)

— الفرع الثاني: مرحلة السيادة (1962-1966)

بعد الاستقلال مباشرة، ونظرا لعدم ملائمة الجهاز المصرفي الليبرالي الموروث عن الحقبة الاستعمارية مع توجهات الدولة الجزائرية الحديثة، و رفض البنوك الأجنبية المتبقية في الجزائر، تمويل برامج الاستثمار للحكومة الجزائرية ذات الأهداف الاجتماعية التي تتعارض مع أهدافها التجارية. كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تؤسس لنظام مالي جديد، يساعد على تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية. و يضمن استقلالية الاقتصاد الوطني عن الاقتصاد الفرنسي، كذلك باتخاذ إجراءات سريعة تمثلت فيما يلي:

أ. إنشاء الخزينة العمومية: لقد تم إنشاء الخزينة العمومية الجزائرية في 29 أوت 1962 ، و فصلها

عن الخزينة الفرنسية، و قد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض الاستثمارات للقطاع الإقتصادي، و كذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من المؤسسات المصرفية المتواجدة. (رايس،، 2016)

ب. تأسيس البنك المركزي الجزائري: أسس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13

ديسمبر 1962 أي بعد عملية الفصل التي عرفتها الخزينة، و كان خاضعا لها فيما يخص عمليات منح التسيقات كالقروض، أي كان يقوم بدور محاسبي فقط، مما أدى إلى وجود إصدار نقدي من دون مقابل، و منه تجريده من أهم ميزة له كسلطة نقدية (رفيقة،، 2006)

و كلف البنك المركزي بمنح المباشر للقروض تحت شكل تسيقات بشكل استثنائي و مرحلي و خاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنوك و هيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية و لذلك تدخل البنك المركزي بشكل مباشر لتمويل هذه المشاريع (رايس،، 2016)

كما يقوم بالمهام التالية : (السلام، معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر، 2006)

✚ إصدار النقود و ضبط تداولها؛

✚ إدارة ومراقبة توزيع القروض؛

✚ شراء و بيع الذهب و العملة الصعبة؛

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

✚ إعادة خصم السندات القصيرة الأجل المقدمة من طرف البنوك

✚ تقديم قروض للدولة في شكل خصم للسندات لفائدة خزينة الدولة؛

✚ تسيير و توظيف احتياطات الصرف؛

✚ منح رخص التصدير و الاستيراد للمتعاملين الاقتصاديين.

ج. تأسيس البنك الجزائري للتنمية: أنشئ هذا البنك بموجب القانون رقم 165/63 المؤرخ في 7 ماي 1963 و الذي

سمي فيما بعد ببنك الاستثمارات، و كان البنك الاستثماري الوحيد في تلك الفترة، و لقد قامت هذه المؤسسة مقام العديد

من الصناديق التي كانت تابعة للنظام الفرنسي. و تمثلت مهامه الأساسية في : (السلام، معوقات تطوير النظام البنكي في

الجزائر، 2006، صفحة 58)

✚ منح قروض استثمارية طويلة الأجل للمؤسسات العمومية؛

✚ ضمان القروض الممنوحة من قبل مؤسسات مالية أخرى وطنية أو أجنبية؛

✚ استعمال كل أنواع القروض من أجل تسهيل سير مشاريع الدولة و الجماعات المحلية

✚ تمثيل و تسيير مساهمات الدولة في المؤسسات الأخرى؛

✚ تسهيل عمليات استيراد التجهيزات المطابقة للخطط الوطني للتصنيع؛

✚ التكفل بالتسيير المالي لبرنامج التجهيز العمومي.

د. إصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري) : تم تعزيز السلطة النقدية في 10 أوت 1994 ، بإصدار العملة الوطنية

(الدينار الجزائري) على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب

النقي للدينار الواحد و هي مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك ، و بهذه العملية وضع حدا لتهريب رؤوس الأموال

إلى الخارج، و في نهاية الستينات ل تق أي علاقة بين الدينار الجزائري و الفرنك الفرنسي . (رايس،، 2016)

هـ. تأسيس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) : أسس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بموجب

القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964 ، ليساهم بدوره في عملية التنمية باعتباره مؤسسة ادخارية عامة،

بالإضافة لإدارته لأموال الهيئات المحلية، المنتمين لها. (رفيقة،، 2006)، صفحة 125

و يمكن حصر مهامه في :

✚ تعبئة الادخارات واستثمارات؛

✚ تسيير الصناديق الخاصة للجماعات المحلية؛

✚ منح قروض للمدخرين من أجل بناء مساكن؛

✚ تمويل الجماعات المحلية لأجل إنجاز البناءات القاعدية؛

✚ المشاركة في تمويل التعاونيات الهادفة إلى الحياة العقارية؛

✚ منح قروض لغير المدخرين بشروط خاصة من أجل البناء أو الترميم .

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

— الفرع الثالث: مرحلة التأميم وإضفاء الطابع الاجتماعي (1966-1982)

إن النظام المصرفي الليبرالي الذي ورثته الجزائر عن الفترة الإستعمارية، و النظام المصرفي ذو التوجه الإشتراكي الذي أسسته بداية الستينات، خلق نظام مصرفي مزدوج، عجز من خلاله البنك المركزي الجزائري القيام بالدور المنوط به على أتم وجه، خصوصا وأن البنوك التجارية الأجنبية و الفرنسية على وجه الخصوص و ان بمكانها تأدية كل مهامها و أنشطتها دون اللجوء أو الاستعانة ببنك الجزائر لذلك قررت الجزائر تأميم البنوك سنة 1966 كتأسيس ثلاثة بنوك تجارية تمثلت في:

1. البنك الوطني الجزائري (BNA): لقد تم إنشاء البنك الوطني الجزائري بمقتضى الأمر 178/66 المؤرخ في

13 جوان 1966 , و ذلك بتأميم المصارف الأجنبية التالية : القرض العقاري الجزائري التونسي (CFAT), بنك باريس و هولندا (BPPB) , البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا (BNCIA), القرض الصناعي و التجاري (CIC), مصرف الخصم لمعسكر (CEM) المصرف الوطني للخصم لباريس (CNEP) (عبر،، 2018/2017)

2. القرض الشعبي الجزائري (CPA): تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي

1967 و هو بنك ودائع و قد استرجع أصول البنك الشعبي، و تخصص في الأنشطة التي كانت تقوم بها بعض فروع البنوك الأجنبية و هي الصناعات التقليدية الحرفية , المهن الحرة , السياحة , الفنادق , الصيد ,التعاونيات غير الفلاحية , تعاونيات التوزيع ,التسويق و الخدمات و يقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الاصدار و الفوائد و تقديم قروض للإدارات المحلية و تمويل مشتريات الدولة و الولاية و البلدية و الشركات الوطنية , كما يقوم بمنح القروض الموجهة للاستهلاك و لكن في سنة 1970 ألغي هذا النوع من القروض بالإضافة الى انه يقوم بجميع العمليات المصرفية الاخرى (فريدة، 2014-2015)

3. بنك الجزائر الخارجي (BEA): تأسس في أكتوبر 1967 بموجب الأمر 204/67 لتولي تمويل عمليات

التجارة الخارجية بعد تأميم البنوك الأجنبية الخمس و هي: القرض الليبي ، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر و المتوسط و بنك باركليز (DAHOU، 2018) كون الجزائر في تلك الحقبة قد دخلت في معاملات مع العالم الخارجي لأجل تنمية العلاقات الدولية، تركزت وظائفه بشكل رئيسي على تسهيل و تطوير جميع هذه المعاملات بين الجزائر و الدول الأجنبية

— الفرع الرابع: مرحلة إعادة الهيكلة (1982-1986)

مع بداية الثمانينات انطلقت عمليات إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية و منه انطلاق الإصلاحات الهيكلية، و قد كان من نتائج هذه الإصلاحات تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) و بنك التنمية المحلية (BDL) . (رفيقة، 2006)

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) : شرعت السلطات الجزائرية بضرورة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

مع بداية الثمانينات، كذلك نتيجة لضعف مستوى الإنتاج و كذلك ضعف نسب المردودية و هذا بالرغم من حرص الدولة على إنجاح المخططات التنموية خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الفلاحي. نتيجة لكل هذا فكرت السلطات المعنية بإنشاء بنك متخصص يهدف للتكفل التام بهذا القطاع ، خاصة جانب التمويل و كذلك دفع عجلة التنمية للمناطق الريفية من خلال برامج منح قروض قصيرة و متوسطة (بضمانات أو بدونها) لهذا الغرض. و تطبيقا لهذه الانشغالات تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس سنة 1982 في شكل مؤسسة وطنية و برأس مال مكتتب كلية من طرف الدولة، بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13/03/1982 (السلام، معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر، 2006، صفحة 58)

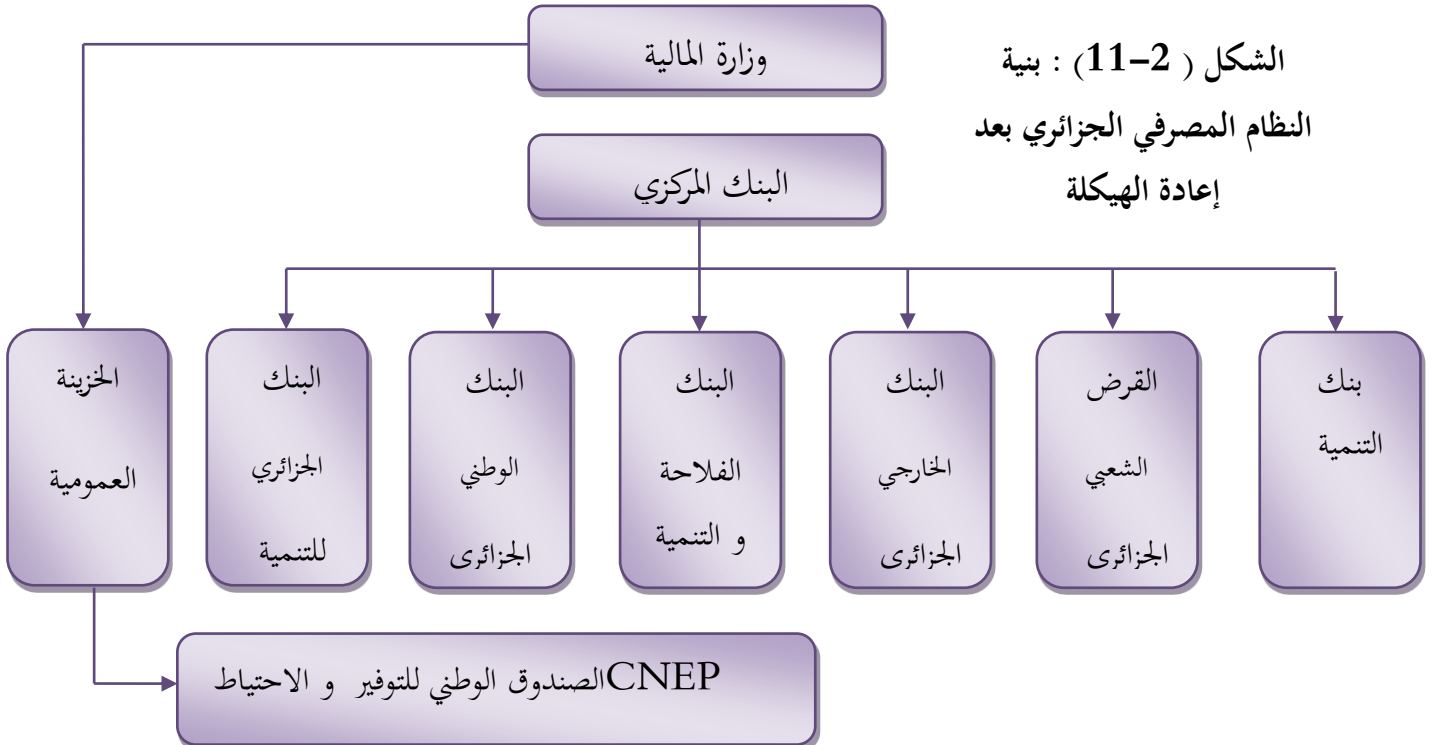
2. بنك التنمية المحلية (BDL): في نفس السياق ارتأت السلطات تزويد الجماعات المحلية و المؤسسات

العمومية التابعة لها بميثاق دعم متخصصة كذلك من أجل إعطاء أولوية كذلك لهذا القطاع الذي لا يمكن الاستغناء عنه في النسيج الاقتصادي (السلام، معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر، 2006، صفحة 59)

أسس بنك التنمية المحمية المتفرع أصلا من القرض الشعبي الجزائري و بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 1985/04/30 و أسندت له مهمة تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية، فيمنح هو الآخر قروضا طويلة، متوسطة و قصيرة الأجل لتمويل المشاريع الإنتاجية المخططة من قبل الجماعات المحلية. (رفيقة، 2006، صفحة 87)

يأتي إنشاء هذه البنوك المتخصصة ضمن سياق إعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة. كما كان لغرض توسيع القطاع المصرفي ليشمل جميع القطاعات في جميع أنحاء البلاد. (DAHOU، 2018، صفحة 87)

و يمكن توضيح بنية النظام المصرفي الجزائري بعد إعادة الهيكلة في الشكل التالي :



الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

ويمكن تلخيص أهم خصائص و مميزات القطاع المصرفي في هذه المرحلة في النقاط التالية: (الجموعي، 2006/2005)

- ✚ غياب سلطة القرار على منح القروض للبنوك و غياب مخزونها في تجميع الموارد؛
- ✚ عدم وجود قانون مصرفي موحد يحدد و يوضح العلاقة بين البنوك و البنك المركزي و الخزينة و بالتالي ساد التناقض و التداخل في الصلاحيات بين هذه الأطراف؛
- ✚ غياب دور البنك المركزي و عدم قيامه بهامه الرئيسية كبنك للبنوك، اقتصر دوره في إعادة تمويل الخزينة والبنوك التجارية دون توجيه أو رقابة على تداولها في السوق؛
- ✚ كانت البنوك عبارة عن صناديق توفر السيولة اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية و استثمارات الدولة، و عليه غاب هدف المردودية المالية لهذه البنوك و غابت الوظيفة الأساسية للبنوك و هي الوساطة المالية
- ✚ غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك نتيجة التخصص

— الفرع الخامس: مرحلة التحرير من 1986 الى يومنا هذا

شهدت هذه المرحلة تحريرا تدريجيا للقطاع المصرفي تمثل في عدة قوانين ، نظمت و غيرت العمل البنكي الجزائري ، يتمثل أهمها في :

أ. إصلاحات قانون سنة 1986 :

في عام 1986 ،شهد الاقتصاد الجزائري أزمة حادة نجمت عن انخفاض حاد في أسعار النفط، مما أدى إلى انكماش عائدات التصدير. و معدل النمو لاقتصادي الذي سجل قيما سالبا . و هذا بدوره ادى الى انهيار احتياطي العملة و زيادة مستوى الدين الخارجي و خدمة الدين . في ظل هذه الحقائق كان من الضروري إجراء مجموعة من الإصلاحات تمس غالبية القطاعات الاقتصادية من بينها القطاع المصرفي. عانت البنوك الجزائرية من مشكلة الإفلاس التي تفاقت بسبب الوضع الحرج للمؤسسات المملوكة للدولة التي فشلت في تحقيق أهدافها و أعاقته أداء البنوك. لذلك، صدر قانون البنك و القروض لعام 1986 ليشمل تغييرات جذرية في القطاع المصرفي. كما سعت السلطات الجزائرية إلى تحديد الإطار القانوني الذي يحدد أنشطة المؤسسات المالية المختلفة. (DAHOU، 2018، صفحة 58)

يعتبر قانون البنك و القروض رقم 86 - 12 المؤرخ في 19/08/1986 أول قانون بنكي، و قد أدخل إصلاحا جذريا على الوظيفة البنكية، و يتمثل أهم ما جاء به هذا القانون فيما يلي: (السلام، معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر، 2006، صفحة 258)

- ✚ استرجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، يقوم بمهام البنوك التقليدية ؛
- ✚ الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للاقراض و بين نشاطات البنوك التجارية؛

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

استعادت البنوك دورها من خلال تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقروض، فأصبحت تتمتع بحرية في

استلام الودائع و منح القروض و متابعتها

تقليل دور الخزينة في نظام التمويل

إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي و هيئات استشارية أخرى.

ب. إصلاحات قانون 1988:

سنة 1988 وبسبب تضمن قانون البنوك و القروض لسنة 1986 عدة نقائص جاء قانون رقم 88-06 المؤرخ في 12/01/1988 , ليتم و يعدل القانون 86-12 و بالإمكان تسميته بقانون استقلالية البنوك، حيث تمثلت قواعده ومبادئه في النقاط الأساسية التالية : (رفيقة، 2006، صفحة 87)

استقلالية البنوك

دع دور البنك المركزي في عمليات ضبط و تسيير السياسة النقدية؛

إمكانية البنوك للجوء إلى الجمهور لأجل أن تحصل على قروض طويلة المدى، أو أن تلجأ إلى الخارج أيضا؛

إخضاع البنوك إلى القوانين التي تحكم التجارة ليصبح بذلك مبدأ تحقيق الربحية و المردودية، و منه تمكين المؤسسات من اختيار البنك المناسب للتعامل معه و الذي يحقق لها أكبر ربحية ممكنة.

ج. قانون النقد والقروض 10/90 :

حاول قانون النقد والقروض تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. و بموجب هذا القانون أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقدم الائتمان لمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي العالمي، كما فتحت السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص و الأجنبي، و كنتيجة لذلك ظهر بالجزائر العديد من البنوك الخاصة و الأجنبية كان أولها بنك البركة الجزائري سنة 1991 ، هذا بالإضافة إلى تعزيز رقابة البنك المركزي (بنك الجزائر) على البنوك، و تمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية. (ناصر، صفحة 58) و يتمثل أهم ما نص عليه هذا القانون في: (السلام، معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر، 2006، صفحة 25)

إلغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرسخة في ظل التخطيط المركزي؛

عدم التمييز في منح القروض ما بين القطاع العام و القطاع الخاص؛

اعتماد المرونة في تحديد معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك من قبل البنك المركزي؛

تم الفصل بين البنك المركزي صاحب السلطة في إصدار النقد و الخزينة العمومية صاحبة العجز في التمويل؛

تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية خاصة تلك المتمثلة في منح القروض التي كانت محتكرة من قبل الخزينة العمومية؛

إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض؛

إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب و توجيه مصادر التمويل؛

إعادة الاعتبار لبنك الجزائر والدور المنوط به كبنك مركزي؛

تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية؛

تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية.

إن صدور قانون النقد و القرض 90-10 كان بداية لإطلاق حزمة من التشريعات العامة للنشاط المصرفي عن طريق عدة أنظمة و قوانين ترتب وفق عناوين رئيسية كما يلي: (حبار، 2014, p. 85 ,

قوانين و أنظمة عامة متعلقة بالبنوك كالمؤسسات المالية؛

أنظمة وقوانين خاصة بقواعد التسيير و المعايير المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية؛

أنظمة و قوانين عامة للرقابة على الصرف و التجارة الخارجية؛

أنظمة و قوانين متعلقة بخلق و صك و انشاء و تداول القطع النقدية المعدنية و أوراق البنك .

سمحت هذه المرحلة للبنوك بالتحكم أكثر في عملية الوساطة المصرفية حسب ما تقتضيه حاجتها في ظل خفض حجم القيود الحكومية و تماشيا مع سياسات التحرير المالي والمصرفي المتبعة، غير أنه لا يمكن الحكم على مدى إيجابية النشاط التمويلي للبنوك سواء العمومية أو حتى الخاصة (الحديثة النشأة و العمل) باعتبارها مرحلة انتقالية أفرزت ممارسات مصرفية جديدة غير معمول بها سابقا.

د. الأمر 11/03 :

بعد إصدار قانون النقد و القرض 90/10 و الذي أنتج خاصيتين اثنتين ميزت القطاع المصرفي خلال فترة التسعينيات و هما استقلالية البنك المركزي و انفراده بالسياسة النقدية، و اعتماد البنوك الخاصة، لاحظت السلطات ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي. مما هدد بشكل مباشر استقرار النظام المصرفي الج زائري، ما ألزم إدخال إصلاحات جديدة، جاء بها الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 . بهدف تحقيق ثلاث مهام أساسية و هي: (حبار، 2014، صفحة 56)

تدعيم صلاحيات بنك الجزائر؛

تدعيم دور بنك الجزائر في مجال الحوكمة المالية؛

ضمان حماية البنوك لأموال المودعين.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

انفتح القطاع المصرفي الجزائري بداية من هذه المرحلة على الممارسات المصرفية العالمية مع بقاء عملية الوساطة المصرفية الموكلة للبنوك أساس تمويل التنمية في البلاد مع استمرار غياب شبه كلي لدور السوق المالية في تعبئة الموارد و تمويل الاستثمار، و في ظل هذه الوضعية تزايدت الضغوط على البنوك في القطاع المصرفي الجزائري لأداء وساطة مصرفية فعالة و ناجعة (مطلب ذاتي) و القيام بتمويل التنمية الاقتصادية (مطلب داخلي) و احترام قواعد و معايير العمل المصرفي الدولي (مطلب خارجي).

تمى هذا الأمر مجموعة م الأوامر و الأنظمة سعت إلى تعزيز صلابة النظام المصرفي و مراقبة المخاطر أهمها كان الأمر 04/10، لكن دون المساس بجوهر الإصلاحات السابقة.

هـ. القانون رقم 09/23 :

القانون رقم 09-23 الصادر في 21 يونيو 2023، يمثل تحولاً محورياً في إصلاح النظام المصرفي والنقدي الجزائري، حيث يهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي وتطوير الإطار القانوني للعمل المصرفي بما يتماشى مع المعايير الدولية. يتضمن القانون عدة أحكام رئيسية تهدف إلى تحسين الحوكمة، تعزيز الشفافية، ودعم الابتكار المالي.

و من أهم البنود والمواد المنصوص عليها: (وزارة المالية الجزائرية، 2023)

🇩🇿 حوكمة بنك الجزائر (المادة 5):

- يُنظم القانون نظام العهدة لمحافظ بنك الجزائر ونوابه، حيث يتم تعيينهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

- هذا يهدف إلى تعزيز الاستقلالية والشفافية في اتخاذ القرارات النقدية.

🇩🇿 توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض (المادة 20):

- منح المجلس سلطة اعتماد البنوك الرقمية. - السماح بفتح مكاتب الصرف.

- الترخيص لمقدمي خدمات الدفع والوسطاء المستقلين.

🇩🇿 إصدار عملة رقمية وطنية (المادة 28):

- ينص القانون على إمكانية إصدار عملة رقمية وطنية تُعرف بـ "الدينار الجزائري الرقمي".

- هذه الخطوة تهدف إلى تعزيز الأمان المالي وتقليل الاعتماد على العملات التقليدية الورقية.

🇩🇿 تعزيز وسائل الدفع الحديثة (المادة 34):

- إنشاء لجنة وطنية مسؤولة عن تطوير وسائل الدفع الحديثة.

- هذه اللجنة مكلفة بوضع استراتيجية وطنية شاملة لزيادة الاعتماد على المدفوعات الرقمية.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

✚ لجنة الاستقرار المالي (المادة 45):

- تشكيل لجنة مكلفة بمراقبة المخاطر المالية الكلية.
- دورها الأساسي هو تقديم تقارير سنوية حول المخاطر والاستقرار المالي، ورفعها إلى رئيس الجمهورية.

✚ دعم الصيرفة الإسلامية (المادة 50):

- يلزم القانون البنوك بتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- يهدف ذلك إلى توسيع قاعدة العملاء وجذب المدخرات من الفئات التي تفضل هذا النوع من التمويل.

✚ تشجيع التمويل الأخضر (المادة 55):

- تقديم دعم تشريعي للمشاريع المستدامة بيئيًا والتمويل الأخضر.
- يهدف ذلك إلى تعزيز الاقتصاد المستدام وتشجيع الشركات على تبني ممارسات صديقة للبيئة.

و كما يهدف هذا القانون الى ما يلي : (وكالة الأنباء الجزائرية ، 2023)

- ✚ تحديث التشريعات: مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية.
- ✚ تعزيز الاستقرار المالي: وضع آليات استباقية لتجنب الأزمات المالية.
- ✚ تشجيع الابتكار المالي: من خلال إدخال خدمات رقمية وصيرفة متطورة.
- ✚ تحسين الشمول المالي: بتوفير منتجات تتناسب مع مختلف الشرائح، بما في ذلك الصيرفة الإسلامية

✓ المطلب الثاني : عوائق الدخول في هيكل نظام المصرفي الجزائري

إن لعوائق الدخول للقطاع دورا هاما في توصيف هيكل السوق، و تحديد السلوكيات القائمة فيه، لذا دراسة وجود هذه العوائق و شدتها وقدرتها على منع المنافسين المحتملين من الدخول للأسواق يعتبر أمرا أساسيا عند أي تحليل لهيكل السوق .

و انطلاقا من كون عوائق الدخول تؤثر بصفة مباشرة على عدد البنوك القائمة في القطاع، نستعرض تطور عدد المؤسسات البنكية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009-2023 من خلال الجدول التالي :

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الجدول (2-6) : تطور عدد البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2009-2023

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المصارف الخاصة	14	14	14	14	14	14	14
المصارف العمومية	06	06	06	06	06	06	06
إجمالي المصارف	20	20	20	20	20	20	20

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المصارف الخاصة	14	14	14	14	14	13	13	13
المصارف العمومية	06	06	06	06	06	06	07	07
إجمالي المصارف	20	20	20	20	20	19	20	20

المصدر : تقارير بنك الجزائر لسنة 2023/2019/2014

يلاحظ في الجدول ثبات عدد البنوك في الجزائر عند العدد 20 إلى غاية سنة 2020 ، و شهدت سنة 2021 خروج بنك "كريدي اريكول كبروات (Crédit Agricole) و انغستمانت بنك ألجيري" من القطاع المصرفي الجزائري بعدما سحب مجلس النقد و القرض الإعتماد الممنوح له بموجب المقرر رقم 02-21 بناء على طلب البنك. (الشعبية، 22 افريل 2021)

كما ضم النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2023 ، 28 بنكا ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي كلهم بالجزائر العاصمة. ويجدر الإشارة إلى أن اثنتا عشر (12) من البنوك من أصل 20 بنكا تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الإسلامي؛ (06) ستة بنوك عمومية و (06) ستة بنوك خاصة، منها (02) اثنان متخصصان حصريا في التمويل الإسلامي. تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي: (الجزائر، 2024)

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

-سبعة (07) بنوك عمومية؛

-ثلاثة عشر (13) بنكا خاصا برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكا مختلط رأس المال؛

إن ثبات عدد بنوك القطاع المصرفي منذ سنة 2009، رغم ما يتسم به القطاع من عوائد قادرة على استقطاب مستثمرين جدد ، و كما يظهره عدد خروج البنوك من القطاع باستثناء حالة كريدي اكريكول كبروات (Crédit Agricole) سنة 2021 ،إن هذا الأمر يوحي بوجود عوائق دخول قوية، زادت شدتها بعد سنة 2009 تعيق دخول بنوك جديدة للقطاع، و فيما يلي سنحاول وصف أهم هذه العوائق:

الفرع الأول: عائق الحصول على الترخيص والإعتماد

قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90 و تحرير القطاع المصرفي الجزائري، كان الحصول على اعتماد فتح بنك جديد في الجزائر أمر جد مستبعد حيث انحصرت البنوك الناشطة في الجزائر على مجموعة البنوك العمومية التقليدية، و بعد توجه القطاع نحو الإنفتاح سنة 1990 ، لم يعد الأمر بذلك التعقيد حيث منحت الدولة عدة اعتمادات لفتح بنوك خاصة وطنية و أجنبية و فتح فروع مكاتب و لكن يبقى الحصول على الإعتماد من أكبر العوائق لدخول القطاع المصرفي الجزائري كذلك نظرا لعدد الطلبات المفروضة أو التي لا تزال تنتظر الرد الإيجابي من طرف مجلس النقد و القرض، حيث أجلت اعتماد 10 بنوك من الإمارات العربية المتحدة، المغرب، إيران، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا و الولايات المتحدة، قدمت ملفاتها ما بين 2006-2008، فهاته البنوك رغم وجود عوائق دخول أخرى ستحملها تكاليف إضافية لا تحمّلها البنوك القائمة إلا أنها أبدت رغبتها في ولوج السوق، وكان الحصول على الإعتماد هو العائق الحقيقي لها.

و يلزم المشرع الجزائري الحصول على ترخيص قبل إنشاء أي بنك أو مؤسسة مالية من طرف مجلس النقد و القرض حسب قانون النقد و القرض، و يعد للمجلس السلطة المطلقة لقبول أو رفض طلب الترخيص، حيث لم يحدد المشرع معايير القبول و الرفض، و بالتالي يمكن للمجلس رفض الطلب لأي سبب يراه مبررا .

يعد الحصول على الترخيص غير كافي لمزاولة النشاط المصرفي، حيث يلزم المشرع البنوك بتقديم طلب الحصول على الإعتماد من محافظ بنك الجزائر ، و يتحصل البنك على الإعتماد اذا استوفى بعد حصوله على الترخيص على مجموعة من الشروط وضحتها قانون النقد و القرض 11/03.

و رغم ذلك يوجد العديد من البنوك التي لم تقدم طلبات ترخيص و اعتماد و ذلك لتأثير عوائق الدخول الأخرى

الفرع الثاني: عائق الحد الأدنى لرأسمال البنك

يعتبر نظام رقم 90/01 المؤرخ في 04 جويلية 1990 أول نظام يحدد رأس المال الأدنى للبنوك في الجزائر، حيث قدر بـ 500 مليون دينار مع إمكانية تحرير ربع رأس المال عند الإنشاء النهائي للبنك والباقي في أجل 5 سنوات، ما قد تعتبر شروطاً بسيطة ولا يمكن اعتبارها عائقاً أمام البنوك الجديدة الراغبة في الدخول. لكن بعد قضيتي بنك الخليفة، والبنك التجاري الصناعي

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الجزائري، اللتان هزتا النظام البنكي، صدر الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والذي عزز الإطار القانوني لنشاط البنك في إطار استقرار النظام المصرفي الجزائري، عن طريق تشديد شروط النشاط للقطاع، ورفع الحد الأدنى لرأس المال البنكي بموجب القانون رقم 04/01 المؤرخ في 04 فيفري 2004 إلى مبلغ 500 مليون دينار. وهو ما يحدد تحرير رأس المال كاملاً نقدًا عند الإنشاء كما نصت عليه المادة الثانية من النظام 04/01. كما تم تعديل في شروط الدخول للقطاع عن طريق دفع أيضًا بعض البنوك الصغيرة إلى طلب مدة الاعتماد لتبريرها على استيفاء هذا الشرط لترتفع بعدها مجددًا الحد الأدنى لرأس المال بموجب النظام صدر النظام رقم 04/08 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، إلى 10 ملايين دج محرة كليًا ونقدًا، ما أثر على عدد طلبات إنشاء بنوك جديدة سنة 2008. وفي هذا الصدد أيضًا أصدر مجلس النقد والقرض نظام رقم 18/03 في 4 نوفمبر 2018 لتعزيز الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر ورفعته إلى 20 مليار دينار نقدًا عند الإنشاء، بالنسبة للبنوك الجديدة، ويجب على البنوك القائمة الالتزام بالحد الأدنى الجديد قبل 31 ديسمبر 2020.

على الرغم من أن مجلس النقد والقرض يسعى من وراء هذه الزيادات إلى إعطاء إشارة واضحة للساحة المصرفية تتعلق بتحسين الموارد الذاتية للبنوك والمؤسسات المالية وقدرتها في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد، وتأكيد أن هذا التعديل لن يقلل من صلابة النظام المصرفي الجزائري، في مجمله، من قدراته التي أثبتت جدواها، مقارنة بالخدمات الخارجية، ولا من مردوديته النسبية، إلا أنه يعتبر عائقًا حقيقيًا أمام البنوك الراغبة في دخول القطاع لعدم توفر الموارد الواجب تخصيصها كاملة كرأس مال عند الإنشاء ما يمنع البنوك القائمة أصلاً في هذا المجال.

الفرع الثالث: العوائق التكنولوجية

تعتبر الصيرفة الإلكترونية من أهم محاور إصلاح النظام المصرفي الجزائري، وتمكن من تلبية هذا الهدف لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، استمرت الدولة في إنشاء شبكة اتصال إلكترونية تساعد البنوك على التوجه نحو الرقمنة، وتنقل هذه الشبكات في: (الزهران، 2018، صفحة 78)

الشبكة الاتصالية DZ-PAC:

وهي شبكة تحويل البيانات للاتصالات الجزائرية باستعمال معيار الأيتو X25 للاتحاد العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية، التي كانت منذ عام 1993، مع توفير الأمان الكافي للعمليات. وتتطلب مهارات استخدام هذه الشبكة في مختلف الأعمال البرمجية المستخدمة في الاتصالات بين البنوك.

الشبكة البنكية SWIFT:

التحويلات المالية والعمليات البنكية من خلال نظام واحد للاتصالات المالية بين البنوك، ولغة واحدة أيضا حيث تعتمد على نظم تشفير إلكترونية لتحقيق السرية، الخصوصية، والأمان ويقع المقر الرئيسي للشبكة في بلجيكا.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الشبكة النقدية المشتركة ما بين البنوك RMI.

في 25 مارس 1995 تم إنشاء شركة تأليه الصفقات المصرفية والنقدية (SATIM société d'automatisation des transactions interbancaires et monétiques) تتمثل مهمتها في تحديث التقنيات المصرفية عصرية وسائل الدفع وتطوير تسيير النقد ما بين البنوك، كما أسندت لها مهمة صناعة البطاقات البنكية، وفي سنة 1996 أطلقت هذه الشركة مشروع وضع نظام نقدي مشترك ما بين البنوك، نتج عنه إرساء الشبكة النقدية الإلكترونية البنكية المشتركة، RMI، والتي تتضمن حظيرة الموزعات الآلية للأوراق DAB الموزعة على كامل الوكالات البنكية والبريدية المستعملة لشبكة نقل -DZ PAC، حيث تقوم هذه الموزعات بمعالجة عمليات السحب المرتبطة بالبنوك الأعضاء وكذا التحويلات المالية المرتبطة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب، ما يضمن حسن سير عملية السحب عن طريق البطاقات البنكية، وتكامل الموزعات البنكية.

وللاندماج في القطاع البنكي على الداخلين الجدد أن يكون لديهم القدرة على استغلال هذه الشبكات و بها لتعزيز تنافسيتهم، ومن أجل ذلك يتوجب عليهم استثمار أموال ضخمة ولفترة طويلة في المجال ولوجي، والتكوين للتحكم الجيد فيها، وتمثل هذه الاستثمارات أساسا في تطوير وسائل الدفع الكترونية و نظام التسوية الإجمالية الفورية، ونظام المقاصة الإلكترونية. ويمكن حصر أهم أشكال التكنولوجيا المستعملة في القطاع المصرفي الجزائري فيما يلي:

وسائل ونظم الدفع الإلكترونية :

توجد عدة تطورات في أساليب تقديم الخدمات المصرفية من خلال وسائل ونظم الدفع الإلكترونية مختلفة وخاصة بعد انتشار عمليات التجارة الإلكترونية وتطورها على الصعيد العالمي والتي من أهمها: (زيدان، 2016، صفحة 57)

- **البطاقات البلاستيكية:** وهي أداة مالية تسويقية تتفوق بفعاليتها على الأدوات التقليدية في التعامل المالي، فهي تعد منافس قوي للصك، ومن أهم أنواعها، بطاقة الائتمان المصرفية، بطاقة الدفع الفوري، بطاقة السفر والبطاقة الذكية. وبحقق التعامل بالبطاقات البلاستيكية العديد من المنافع منها:

- ❖ الأمان : أنها أكثر أمانا من حمل النقود أو دفتر الشيكات؛
- ❖ المرونة: يستطيع حاملها أن يسحب مبالغ نقدية من أي بنك؛
- ❖ الربحية : تعتبر البطاقة البلاستيكية مصدرا رئيسيا من مصادر ربحية البنك.

- **النقود الرقمية (الإلكترونية):** وهي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية وتخزن في مكان آمن جدا والذي يعرف باسم المحفظة الإلكترونية.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

- الشيكات الإلكترونية: يعرف الشيك الإلكتروني على أنه المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها والشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الأنترنت، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادة إلكترونيته إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

🇩🇿 نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS

يُعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الذي وضعه بنك الجزائر، والمسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS (أرتس) Algeria Real Time Settlements نظاماً للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام.

على أساس إجمالي (دون الخضوع للمقاصة) وفي الوقت ARTS تتم عمليات الدفع بين البنوك في نظام "أرتس الحقيقي على حسابات التسوية المفتوحة في هذا النظام لصالح المشاركين ويخضع فتح حسابات التسوية لاتفاقية بين بنك الجزائر والمشاركين المعنيين . (04-05، 2005)

لقد تم تفعيل نظام آرتس في شهر فيفري 2016 في عملية الإنتاجية للنظام المصرفي الجزائري كما تم ربطه مع نظام تسليم مقابل تسوية السندات، وهذا بمساعدة المعونة التي قدمها البنك الدولي في مجال تحديث أنظمة الدفع بصفة عامة ونظام آرتس بصفة خاصة. وقد كان لوضع هذا النظام تأثيراً في عملية تسيير الخزينة. (احمد زغدار، 2015، صفحة 85)

• نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ATCI:

من أهم ما طرح في الجزائر في إطار تحديث وسائل الدفع والجاري العمل به ابتداء من سنة 2006، هو نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض، أو نظام الدفع الشامل، كما يعرف أيضاً بنظام الدفع للمبالغ الصغيرة. ويتعلق هذا النظام بتطوير وسائل الدفع وعمليات معالجتها سواء كانت وسائل دفع تقليدية أو إلكترونية الشيك التحويل السفتجة، السند لأمر، إشعار بالاحتطاع). يهدف هذا النظام إلى وضع نظام مقاصة خاص بأوامر الدفع الخاصة بالجمهور العريض، وهو يسمح بتبادل كل وسائل الدفع، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 15 ماي 2006، حيث بدأ تشغيل النظام بمقاصة الشيكات، وأدخلت الوسائل الأخرى تدريجياً في النظام. (كون، 2017، صفحة 87)

و يتعلق الأمر بالصكوك والسندات والتحويلات والاحتطاعات الأتوماتيكية، السحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية. ولا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الاسمية عن مليون دينار. إذ يجب أن تنفذ أوامر التحويل، التي

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

تفوق أو تساوي قيمتها الاسمية هذا المبلغ، ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل . يشغل نظام أتكي (ATCI) وفق مبدأ المقاصة المتعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون في هذا النظام .

يتم حساب أرصدة المقاصة المتعددة الأطراف من قبل نظام أتكي (ATCI) . ثم تدفق، بغرض تسويتها، في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل المسمى " آر تس ARTS . ويفوض بنك الجزائر مهمة تسيير

نظام (ATCI) لمركز المقاصة المسبقة المصرفية (CPI) وهي شركة ذات أسهم و فرع تابع لبنك الجزائر (الشعبية، نظام رقم 05-06 يتعلق بمنصة الصكوك و أدوات الدفع الخاصة بالجمهور، 2006)

وقد سمح استخدام هاذين النظامين بتخفيض آجال الدفع والتحصيل والتسوية إلى 05 أيام كحد أقصى، فضلا على تأمين المعاملات وزيادة ثقة الجمهور بوسائل الدفع وقد أدى تعميم الشيك النمطي المؤمن الذي يعتبر محور هذا النظام إلى تحسين الخدمات المقدمة للزبائن والرفع من نوعية وموثوقية المعلومات المتعلقة بالمدفوعات، كما ساعد هذين النظامين في زيادة فعالية السياسة النقدية وتعزيز دور الدولة في محاربة ظاهرة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما لما يضيفانه من ترك أثر المعاملات المالية والمصرفية (Trapabilite) (تومي، 2017، صفحة 65)

➤ المبحث الثاني: تطور السيولة , الملاءة المالية و الربحية خلال الفترة (2009-2023)

يتناول هذا المبحث دراسة لتطور مختلف المتغيرات المختارة خلال الفترة (2009-2023) و ذلك حسب المطالب

التالية :

✓ المطلب الاول : تطور السيولة (نسبة الاصول السائلة للبنوك) خلال الفترة (2009-2023)

جاء في هذا المطلب تطور السيولة (نسبة الاصول السائلة للبنوك) خلال الفترة (2009-2023) و الجدول التالي

وضح ذلك :

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الجدول (2-7) : نسبة السيولة (نسبة الأصول السائلة للبنوك) خلال الفترة 2009-2023

المؤشر / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	51.82	52.98	50.16	45.87	40.46	37.96	27.14
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم	114.52	114.29	103.73	107.51	93.52	82.06	61.64

المؤشر / السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	23.52	23.51	19.84	15.97	13.11	35.98	40.22	40.37
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم	58.39	53.7	47.45	44.23	102.06	102.06	108.53	117.56

المصدر : تقارير بنك الجزائر لسنة 2014/2019/2023

شهدت نسب السيولة في النظام المصرفي الجزائري تقلبات واضحة خلال الفترة (2009-2023)، حيث أظهرت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ارتفاعاً تدريجياً بين 2009 و2013، ما يعكس استقراراً نسبياً للنظام المصرفي في تلك الفترة. إلا أن النسبة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في 2014 و2015 بسبب التحديات الاقتصادية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط، الذي يُعد المصدر الرئيسي لعائدات الدولة. لاحقاً، ومع تحسن السياسات الاقتصادية وزيادة كفاءة إدارة السيولة، عادت النسب إلى الارتفاع في الفترة من 2021 إلى 2023، مما يشير إلى استجابة إيجابية للقطاع المصرفي. أما نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم، فقد حافظت على مستويات مرتفعة في بداية الفترة، مما يعكس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها، لكنها انخفضت تدريجياً بعد 2014، لتعود إلى التحسن في 2023، حيث بلغت 117.56%، وهو ما يدل على انتعاش ملحوظ في السيولة المصرفية.

✓ المطلب الثاني : تطور الملاءة المالية خلال الفترة (2009-2023)

كما جاء في هذا المطلب تطور الملاءة المالية خلال الفترة (2019-2023) و الجدول التالي وضع ذلك :

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الجدول (2-8) : نسبة الملاءة المالية خلال الفترة 2009-2023

المؤشر / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الملاءة الإجمالية	26.15	23.64	23.77	23.62	21.50	15.98	18.40
نسبة الملاءة القاعدية	19.09	17.67	17.00	17.48	15.51	13.27	15.76

المؤشر / السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الملاءة الإجمالية	18.75	19.4	19.05	17.99	19.17	21.60	21.53	22.76
نسبة الملاءة القاعدية	16.25	15.03	14.98	14.26	15.38	17.72	17.74	19.17

المصدر : تقارير بنك الجزائر لسنة 2014/2019/2023

شهدت الملاءة المالية للبنوك الجزائرية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (2009-2023)، حيث تميزت نسبة الملاءة الإجمالية بارتفاع تدريجي بين 2009 و2013، إذ بلغت أعلى مستوياتها عند 23.62% في 2012، مما يعكس سياسات حذرة لتعزيز رأس المال. ومع ذلك، انخفضت النسبة بشكل ملحوظ في 2014 و2015 نتيجة التأثيرات السلبية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، قبل أن تشهد تعافياً تدريجياً بداية من 2021 لتصل إلى 22.76% في 2023، بفضل الإصلاحات الاقتصادية وتحسن إدارة القطاع المصرفي. أما نسبة الملاءة القاعدية، فقد حافظت على استقرار نسبي خلال الفترة 2009-2013، لكنها سجلت انخفاضاً تدريجياً حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها عند 14.26% في 2019، متأثرة بالأزمات الاقتصادية وضعف الإيرادات النفطية. ورغم ذلك، شهدت هذه النسبة تحسناً واضحاً في السنوات الأخيرة لتبلغ 19.17% في 2023، مما يعكس جهوداً مستمرة لتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنوك. يعكس هذا التحليل قدرة البنوك الجزائرية على التكيف مع التحديات الاقتصادية، مع الحاجة إلى استدامة الإصلاحات وتنويع مصادر التمويل لتحسين المرونة المستقبلية للنظام المصرفي.

✓ المطلب الثالث : تطور الربحية خلال الفترة (2009-2023)

و قد جاء في هذا المطلب تطور الربحية خلال الفترة (2009-2023) و الجدول التالي وضع ذلك :

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الجدول (2-9): تطور الربحية خلال الفترة 2019-2023

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المؤشر / السنة
21.31	23.55	19.00	22.67	24.58	26.70	26.01	(ROE)
1.92	1.98	1.67	1.93	2.10	2.16	1.75	(ROA)
66.81	68.51	69.45	64.23	54.89	63.76	58.3	نسبة الهامش الربح إلى الدخل الإجمالي
40.01	28.49	33.53	35.64	35.07	31.43	32.22	نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	المؤشر / السنة
15.59	13.47	14.35	11.80	14.08	22.41	18.85	17.7 9	(ROE)
1.49	1.38	1.72	1.43	1.51	2.42	2.05	1.83	(ROA)
80.94	78.69	78.45	73.47	78.89	78.78	73.00	72.51	نسبة الهامش الربح إلى الدخل الإجمالي
37.05	39.96	35.29	35.93	30.79	29.34	35.99	34.08	نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي

المصدر : تقارير بنك الجزائر لسنة 2023/2019/2014

شهدت مؤشرات الربحية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2023) تقلبات واضحة، حيث سجل العائد على حقوق الملكية (ROE) مستويات مرتفعة في بداية الفترة، بلغت 26.01% في 2009 و 26.70% في 2010، مما يعكس أداءً قوياً للبنوك في تحقيق عوائد للمساهمين. إلا أن هذه النسبة شهدت انخفاضاً تدريجياً خلال السنوات اللاحقة، لتصل إلى أدنى مستوياتها عند 15.59% في 2023، متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع الإيرادات المصرفية نتيجة الأزمات الاقتصادية. أما العائد على الأصول (ROA)، فقد حافظ على استقرار نسبي خلال الفترة 2009-2014، حيث تراوح بين 1.75% و 2.16%، مما يشير إلى كفاءة معقولة في استغلال الأصول المصرفية. ومع ذلك، شهد المؤشر انخفاضاً تدريجياً في السنوات الأخيرة ليصل إلى 1.49% في 2023. من جهة أخرى، أظهرت نسبة الهامش الربحي إلى الدخل الإجمالي تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفعت من 58.3% في 2009 إلى 80.94% في 2023، بينما شهدت نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الإجمالي انخفاضاً ملحوظاً من 35.07% في 2011 إلى 37.05% في 2023. تعكس هذه المؤشرات تحديات القطاع المصرفي الجزائري في مواجهة الضغوط الاقتصادية، مع إشارات لتحسن كفاءة الأداء في إدارة

➤ المبحث الثالث : قياس و تحليل اثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك في الجزائر

خلال الفترة (2009-2023)

✓ المطلب الأول : التعريف بالمتغيرات وتقدير النموذج وتحليل النتائج

– الفرع الأول : تعريف متغيرات الدراسة

لتفسير تأثير السيولة و الملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية خلال الفترة 2009-2023 ، تم الاستعانة بالمتغيرات لبناء النموذج بالشكل التالي :

أ. **المتغير التابع :** و يتمثل في العائد على رأس المال و الذي يمثل مقياس مالي يستخدم لتقييم كفاءة و ربحية الشركة أو المشروع في استخدام رأس المال المستثمر. يُظهر هذا المؤشر النسبة بين الأرباح التي تحققها الشركة ورأس المال المستخدم لتحقيق هذه الأرباح و رمزنا له بالرمز ROE

ب. **المتغير المستقل :**

1. بالنسبة لنموذج السيولة و الربحية :

يدخل في هذا النموذج ثلاث متغيرات مستقلة و هي :

- **مؤشر الأصول السائلة / خصوم قصيرة الأجل :** هذا المؤشر يقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها السائلة فقط. وهو مؤشر مهم لتقييم السيولة الفورية للشركة و نرسم له بالرمز STA/STL
- **مؤشر الأصول السائلة / إجمالي الأصول :** يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للأصول السائلة من إجمالي الأصول المملوكة للشركة. ويُظهر مدى اعتماد الشركة على الأصول السائلة لمواجهة التزاماتها أو لتسيير أعمالها دون الحاجة الى تسيل أصول طويلة الأجل و نرسم له بالرمز LA/TA
- **مؤشر النمو الاقتصادي :** هو مقياس يُستخدم لتقييم التغير في إنتاجية الاقتصاد بمرور الوقت. يُعبر عادةً عن النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth Rate) ، والذي يعكس مدى توسع النشاط الاقتصادي في دولة أو منطقة معينة و نرسم له بالرمز GR

2. بالنسبة لنموذج الملاءة المالية و الربحية :

- **مؤشر نسبة الملاءة القاعدية :** نسبة الملاءة القاعدية هي مؤشر مالي يستخدم لقياس قدرة الشركة (أو البنك) على الوفاء بالتزاماتها المالية اعتماداً على رأس المال الأساسي (Base Capital). يُعد هذا المؤشر مهماً في تقييم استقرار الشركة وقدرتها على تحمل المخاطر المالية و نرسم لها بالرمز TIER1CR .

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

- **مؤشر نسبة الملاءة الاجمالية :** نسبة الملاءة الإجمالية هي مؤشر مالي يقيّم قدرة الشركة على الوفاء بجميع التزاماتها (قصيرة وطويلة الأجل) من خلال إجمالي أصولها. يستخدم هذا المؤشر لتقييم الصحة المالية العامة للشركة ومدى استقرارها المالي على المدى الطويل. و نرمز لها بالرمز CAR
- **مؤشر النمو الإقتصادي :** هو مقياس يُستخدم لتقييم التغير في إنتاجية الاقتصاد بمرور الوقت. يُعبر عادةً عن النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth Rate) ، والذي يعكس مدى توسع النشاط الاقتصادي في دولة أو منطقة معينة و نرمز له بالرمز GR

– الفرع الثاني : تقدير النموذج و تحليل النتائج

بعد تحديد و وصف متغيرات الدراسة ، نقوم بصياغة النموذج انطلاقا من هذه المتغيرات لتحديد أثر السيولة و الملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية كل على حدا ، و يمكن التعبير عن النموذجيين بالصيغتين الآتيتين :

• صيغة الربحية بدلالة السيولة :

$$ROE_t = \beta_1 (STA) + \beta_2(LA) + \beta_3(GR) + C_0 + \varepsilon t$$

• صيغة الربحية بدلالة الملاءة المالية :

$$ROE_t = \beta_1 (CAR) + \beta_2(TIER1CR) + \beta_3(GR) + C_0 + \varepsilon t$$

حيث :

β_1 ، β_2 ، β_3 معاملات العوامل التفسيرية في النموذج

C_0 الحد الثابت

εt حد الخطأ العشوائي

t فترة معينة

CAR نسبة الملاءة الإجمالية

$TIER_1_CR$ نسبة الملاءة القاعدية

GR النمو الاقتصادي

STA_STL الأصول السائلة / خصوم قصيرة الأجل

LA_TA أصول سائلة / إجمالي الأصول

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

و نلخص في الجداول التالية نتائج تقدير النموذج خلال الفترة الدراسية لكل من الصيغتين :

الجدول (2-10): نتائج تقدير نموذج السيولة و الربحية خلال فترة الدراسة

Dependent Variable: ROE				
Method: Least Squares				
Date: 04/25/25 Time: 20:09				
Sample: 2009 2023				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
STA_STL	-0.348933	0.061735	-5.652069	0.0001
LA_TA	0.912322	0.135038	6.756048	0.0000
GR	0.437277	0.306943	1.424621	0.1820
C	15.88857	1.817878	8.740173	0.0000
R-squared	0.838066	Mean dependent var	19.47733	
Adjusted R-squared	0.793902	S.D. dependent var	4.845092	
S.E. of regression	2.199574	Akaike info criterion	4.637583	
Sum squared resid	53.21938	Schwarz criterion	4.826396	
Log likelihood	-30.78187	Hannan-Quinn criter.	4.635572	
F-statistic	18.97632	Durbin-Watson stat	2.463613	
Prob(F-statistic)	0.000117			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

و من خلال الجدول كانت نتائج تقدير النموذج الخاص بالسيولة على النحو التالي :

$$ROE_t = - 0.348933(STA) + 0.912322 (LA) + 0.437277(GR) + 15.88857 + \varepsilon_t$$

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الجدول (2-11): نتائج تقدير نموذج الملاءة المالية و الربحية خلال فترة الدراسة

Dependent Variable: ROE
Method: Least Squares
Date: 04/25/25 Time: 20:08
Sample: 2009 2023
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAR	2.281148	0.745044	3.061763	0.0108
TIER1CR	-3.289779	1.219077	-2.698581	0.0207
GR	1.012702	0.444064	2.280531	0.0435
C	23.45387	9.764959	2.401840	0.0351
R-squared	0.535206	Mean dependent var	19.47733	
Adjusted R-squared	0.408444	S.D. dependent var	4.845092	
S.E. of regression	3.726492	Akaike info criterion	5.691990	
Sum squared resid	152.7541	Schwarz criterion	5.880803	
Log likelihood	-38.68992	Hannan-Quinn criter.	5.689979	
F-statistic	4.222127	Durbin-Watson stat	1.707933	
Prob(F-statistic)	0.032469			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

و من خلال الجدول كانت نتائج تقدير النموذج الخاص بالسيولة على النحو التالي :

$$ROE_t = 2.281148 (CAR) - 3.289779(TIER1CR) + 1.012702(GR) + 23.45387 + \varepsilon_t$$

و بعد الحصول على النتائج سنقوم باختبار المعلمات الخاصة بالنموذج المتحصل عليه ، أولا من الناحية الاحصائية لتحديد مدى معنويتها و ثانيا من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للنظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة و أخيرا من الناحية القياسية .

✓ المطلب الثاني : اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية

لإختبار المعلمات من الناحية الإحصائية نقوم بدراسة الإحصائية لمعنوية المتغيرات كل على حدا من خلال اختبار ستودنت و إختبار معامل التحديد ثم دراسة معنوية النموذجين ككل باستخدام اختبار فيشر

– الفرع الأول : إختبار ستودنت

تستخدم احصائية ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج ، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، و ذلك بإختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

الفرضية الصفرية : المعلمات ليس لها معنوية إحصائية

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الفرضية البديلة : المعلومات لها معنوية إحصائية

عند مستوى معنوية 5 % (أي مستوى ثقة 95 %) سندرس قيمة احتمالية الخطأ (prob) المبنية بين قوسين في الجداول السابقة للنماذج المقدرة فإذا كانت هذه القيمة أقل من 0.05 نقبل الفرضية البديلة و نرفض فرضية العدم أي المعلمة لها معنوية و منه :

• على مستوى نتائج تقدير نموذج السيولة و الربحية :

من أجل المعلمة 1 : للمتغير المستقل الأصول السائلة / خصوم قصيرة الأجل نلاحظ أن احتمالية الخطأ

تساوي 0.0001 و هي أقل من 0.05 و منه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، أي أن β_1 معنوي إحصائيا و أن المتغير STA-STL له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

من أجل المعلمة 2 : للمتغير المستقل (الأصول السائلة / إجمالي الأصول) نلاحظ أن احتمالية الخطأ تساوي

0 و هي أقل من 0.05 و منه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، أي أن β_2 معنوي إحصائيا و أن المتغير LA-TA له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

من أجل المعلمة β_3 : للمتغير المستقل (معدل النمو) نلاحظ أن احتمالية الخطأ تساوي 0.1820 و هي أكبر

من 0.05 و منه نرفض الفرضية البديلة و نقبل فرضية العدم ، أي أن β_3 ليس معنوي إحصائيا و أن المتغير GR ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

• على مستوى تقدير نموذج الملاءة المالية و الربحية :

من أجل المعلمة 1 : للمتغير المستقل (نسبة الملاءة الإجمالية) نلاحظ أن احتمالية الخطأ تساوي 0.0108

و هي أقل من 0.05 و منه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، أي أن β_1 معنوي إحصائيا و أن المتغير CAR له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

من أجل المعلمة 2 : للمتغير المستقل (نسبة الملاءة القاعدية) نلاحظ أن احتمالية الخطأ تساوي 0.0207 و

هي أقل من 0.05 و منه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، أي أن β_2 معنوي إحصائيا و أن المتغير TIER-1-CR له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

من أجل المعلمة β_3 : للمتغير المستقل (معدل النمو) نلاحظ أن احتمالية الخطأ تساوي 0.0435 و هي أقل

من 0.05 و منه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، أي أن β_3 معنوي إحصائيا و أن المتغير GR له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

– الفرع الثاني : إختبار معامل التحديد

معامل التحديد، المعروف أيضًا بـ R^2 ، هو مقياس إحصائي يُستخدم لتقييم مدى جودة النموذج في تفسير التغيرات في المتغير التابع بناءً على المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار. يُعد R^2 أحد الأدوات الأساسية لتحليل العلاقة بين المتغيرات في الإحصاء والاقتصاد والعلوم الاجتماعية . حيث :

- ✚ إذا كانت R^2 قريبة من 1 (مثل $R^2=0.90$ أو 90%)، فهذا يشير إلى أن النموذج يفسر نسبة كبيرة جدًا من التباين في المتغير التابع. هذا يعني أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج لها قوة تفسيرية عالية.
- ✚ إذا كانت R^2 بين 0.50 و 0.70، فهذا يعني أن النموذج يفسر نسبة متوسطة من التباين. وهذا يُشير إلى وجود عوامل أخرى غير مضمنة في النموذج قد تؤثر على المتغير التابع.
- ✚ إذا كانت R^2 أقل من 0.50، فهذا يعني أن النموذج يفسر نسبة صغيرة من التباين يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المختارة ليست كافية لتفسير العلاقة

• على مستوى نتائج تقدير نموذج السيولة و الربحية :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.838066 وهي قريبة الى الواحد الصحيح ، ما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 83.80 % من التغير الذي يحدث في النمو الاقتصادي ، أما النسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ و أكدت هذه قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ و البالغة 0.793902 . كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفا و يثبت ذلك إحصائيا دارين واتسن حيث أنها أكبر من معامل التحديد (DW = 20463613)

• على مستوى تقدير نموذج الملاءة المالية و الربحية :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.535206 و هي بين 0.50 و 0.70، فهذا يعني أن النموذج يفسر نسبة متوسطة من التباين. وهذا يُشير إلى وجود عوامل أخرى غير مضمنة في النموذج قد تؤثر على المتغير التابع. و أكدت هذه قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ و البالغة 0.408444 . كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفا و يثبت ذلك إحصائيا دارين واتسن حيث أنها أكبر من معامل التحديد

$$DW = 2.463613$$

– الفرع الثالث : إختبار فيشر

من أجل إختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه نقوم بإجراء اختبار فيشر لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد من خلال الفرضيتين التاليتين :

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

➤ **الفرضية الصفرية 0 :** لا يوجد علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع أي النموذج غير معنوي

➤ **الفرضية البديلة 1 :** توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع أي النموذج معنوي

أو من خلال قيمة احتمالية فيشر ، فإذا كانت هذه القيمة أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية البديلة حيث :

• على مستوى نتائج تقدير نموذج السيولة و الربحية :

نجد أن Prob (F-statistic) تساوي قيمتها إلى 0.000117 و هي أقل بكثير من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية البديلة (النموذج معنوي) ، أي أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية ، و بالتالي نقول من خلال التقييم الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائياً .

• على مستوى تقدير نموذج الملاءة المالية و الربحية :

نجد أن Prob (F-statistic) تساوي قيمتها إلى 0.032469 و هي أقل من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية البديلة (النموذج معنوي) ، أي أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية ، و بالتالي نقول من خلال التقييم الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائياً .

✓ المطلب الثالث : اختبار المعلمات من الناحية الإقتصادية

– الفرع الأول : على مستوى نتائج تقدير نموذج السيولة و الربحية :

➤ **بالنسبة للمؤشر الاصول السائلة / خصوم قصيرة الأجل:** تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد على وجود علاقة عكسية بين STA-STL و ROE وتعني أنه كلما زادت STA-STL بـ 1٪ ينخفض العائد على رأس المال بـ 0.348933٪، وهذه العلاقة العكسية بين نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل والعائد على حقوق الملكية (ROE)، تعكس التأثير السلبي للاحتفاظ المفرط بالسيولة على ربحية البنوك. وتُفسر هذه العلاقة وفقاً لـ نظرية المقايضة بين السيولة والربحية، التي ترى أن السيولة الزائدة تُسهم في الاستقرار المالي لكنها تُقيد قدرة البنك على تحقيق أرباح من خلال التوظيف الفعّال للأموال . كما تدعم نظرية تكلفة الفرصة البديلة هذا التفسير، حيث أن السيولة غير المستثمرة تمثل موارد غير مستغلة تؤدي إلى تراجع العائد على حقوق الملكية. وتُعزز نظرية الحذر الزائد هذا الاتجاه، مشيرة إلى أن الإفراط في التحفظ المالي ينعكس سلباً على كفاءة الأداء الربحي.

➤ **بالنسبة للمؤشر معدل النمو الإقتصادي :** تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على وجود علاقة طردية

بين GR و ROE و تعني أنه كلما زادت الاستقرار بوحدة واحدة يزيد العائد على رأس المال بـ 0.437277

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

أولاً، وفقاً لنظرية النمو الاقتصادي، فإن ارتفاع معدل النمو يعكس توسع النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات داخل الاقتصاد. هذا التوسع في الطلب ينعكس إيجاباً على مبيعات الشركات وأرباحها، مما يؤدي إلى زيادة العائد على رأس المال المستثمر (ROE). ثانياً، وفقاً لنظرية الاستثمار والتوسع، يعمل النمو الاقتصادي على تعزيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، مما يزيد من كفاءة استخدام رأس المال ويرفع إنتاجية الأصول. هذه الكفاءة المتزايدة تساهم في تعزيز ربحية الشركات وزيادة العائد على رأس المال. ثالثاً، تشرح نظرية الاستقرار الاقتصادي أن بيئة النمو المستقرة تقلل من مخاطر الاستثمار والتقلبات الاقتصادية، مما يزيد من ثقة المستثمرين ويخفض تكلفة رأس المال. هذه الظروف الإيجابية تشجع على المزيد من الاستثمارات الرأسمالية، مما يرفع العائد على رأس المال.

بالنسبة للمؤشر أصول السائلة / اجمالي الأصول: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على وجود علاقة طردية بين LA-TA و ROE و تعني أنه كلما زادت LA-TA ب 1٪ يزيد العائد على رأس المال ب 0.912322 ٪ ، وتفسر العلاقة الطردية بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية (ROE)، بأن البنوك التي تحتفظ بسيولة كافية ضمن هيكلها المالي تحقق ربحية أعلى. وتُعزى هذه النتيجة إلى فعالية إدارة السيولة، حيث يتم توظيف الأصول السائلة في أدوات مالية قصيرة الأجل تولّد عوائد دون تعريض البنك لمخاطر ائتمانية مرتفعة. كما تتيح السيولة المرتفعة مرونة تشغيلية عالية، ما يسمح للبنك بالاستجابة للطلب السوقي وتحقيق استقرار مالي وربحية مستدامة. وفي هذا السياق، تؤكد نظرية الاستجابة للفرص السوقية أن توفر السيولة يسهّل الاستفادة من الفرص الربحية الفجائية، ما يساهم في رفع العائد على حقوق الملكية.

الفرع الثاني : على مستوى تقدير نموذج الملاءة المالية و الربحية :

بالنسبة للمؤشر نسبة الملاءة اجمالية : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على وجود علاقة طردية بين CAR و ROE و تعني أنه كلما زادت نسبة الملاءة اجمالية ب 1٪ يزيد العائد على رأس المال ب 2.281148 ٪ ، وتدل العلاقة الطردية بين الملاءة المالية الإجمالية والعائد على حقوق الملكية (ROE)، إلى أن زيادة نسبة رأس المال التنظيمي الكلي مقارنةً بالأصول المرجحة بالمخاطر تُساهم في تحسين الأداء الربحي للبنك. ويتوافق هذا الاستنتاج مع ما جاءت به نظرية هيكل رأس المال (Capital Structure Theory) التي تؤكد أن البنوك ذات القاعدة الرأسمالية القوية تكون أكثر قدرة على امتصاص الخسائر وتحقيق نمو مستدام في الأرباح، نظراً لانخفاض درجة تعرضها للمخاطر المالية. كما تفسّر نظرية الإشارات (Signaling Theory) هذه العلاقة، حيث تعتبر أن ارتفاع نسبة الملاءة يُعد بمثابة "إشارة" إيجابية للأسواق، تعكس متانة البنك واستقراره، مما يعزز ثقة

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

المستثمرين ويؤدي إلى خفض تكلفة التمويل، وهو ما ينعكس بدوره إيجابياً على ربحية البنك. إضافة إلى ذلك، فإن نظرية الحيلة المصرفية (Prudential Banking Theory) تُعزز هذا الاتجاه، حيث تفترض أن امتلاك رأس مال كافٍ يمكن البنك من الاستمرار في تقديم التمويل حتى في فترات الأزمات، مما يساعده في الحفاظ على مستويات ربحية مستقرة. وتتفق هذه التفسيرات النظرية مع ما توصلت إليه الدراسة التطبيقية التي أثبتت أن الملاءة المالية تُعد من أهم محددات ربحية البنوك، وأن البنوك ذات رأس المال الأقوى تسجل أداءً مالياً أفضل.

بالنسبة للمؤشر نسبة رأس المال الأساسي (القاعدية) : تدل الإشارة سالبة في معادلة الانحدار المتعدد على وجود علاقة عكسية بين $TIER-1-CR$ و ROE وتعني أنه كلما زادت كفاية رأس المال بـ 1٪، ينقص العائد على رأس المال بـ 3.289779 ٪، وتفسر هذه النتيجة إلى أن زيادة رأس المال الأساسي لدى البنوك قد تؤدي إلى انخفاض في الأرباح المحققة للمساهمين. وتُفسر هذه العلاقة وفقاً لنظرية العائد-المخاطر، التي ترى أن المؤسسات التي تسعى إلى تعزيز أمانها المالي من خلال رفع رأس مالها الأساسي تميل إلى تخفيض مستويات المخاطرة، مما يقلل من فرص تحقيق عوائد مرتفعة. كما تؤكد نظرية تكلفة رأس المال أن ارتفاع نسبة رأس المال غير المستخدم بشكل فعال يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية، مما ينعكس سلباً على ربحية. وبالمثل، توضح نظرية الإدارة الحذرة أن البنوك ذات التوجه التحفظي غالباً ما تتجنب الأنشطة ذات العوائد العالية والمخاطر المرتفعة، ما يؤدي إلى تراجع نسبي في العائد على حقوق الملكية رغم تمتعها بهيكل رأسمالي قوي

بالنسبة للمؤشر معدل النمو الإقتصادي : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على وجود علاقة طردية بين GR و ROE وتعني أنه كلما زادت الاستقرار بوحدة واحدة يزيد العائد على رأس المال بـ 1.012702 أولاً، وفقاً لنظرية النمو الاقتصادي، فإن ارتفاع معدل النمو يعكس توسع النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات داخل الاقتصاد. هذا التوسع في الطلب ينعكس إيجاباً على مبيعات الشركات وأرباحها، مما يؤدي إلى زيادة العائد على رأس المال المستثمر (ROE). ثانياً، وفقاً لنظرية الاستثمار والتوسع، يعمل النمو الاقتصادي على تعزيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، مما يزيد من كفاءة استخدام رأس المال ويرفع إنتاجية الأصول. هذه الكفاءة المتزايدة تساهم في تعزيز ربحية الشركات وزيادة العائد على رأس المال. ثالثاً، تشرح نظرية الاستقرار الاقتصادي أن بيئة النمو المستقرة تقلل من مخاطر الاستثمار والتقلبات الاقتصادية، مما يزيد من ثقة المستثمرين ويخفض تكلفة رأس المال. هذه الظروف الإيجابية تشجع على المزيد من الاستثمارات الرأسمالية، مما يرفع العائد على رأس المال

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

✓ المطلب الرابع : إختبار المعلمات من الناحية القياسية

من أجل التقييم القياسي لمعاملات النموذج سنقوم بإجراء استقرارية مربعات البواقي ، اختبار دارين واتسون ، اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي و اختبار عدم تجانس التباين

– الفرع الاول : دراسة إستقرارية مربعات البواقي

• على مستوى نتائج تقدير نموذج السيولة و الربحية :

من خلال الجدول المذكور أسفله و من خلال تطورات معلمات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي ، نلاحظ أن المعلمات تقع كلها داخل مجال الثقة ، و أيضا احتمالية Q-Stat أكبر من 0.05 و بالتالي نقول أن مربعات البواقي مستقرة

الجدول (2-12): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالسيولة

Date: 04/25/25 Time: 20:15

Sample: 2009 2023

Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.202	-0.202	0.7437	0.388
		2 -0.170	-0.220	1.3120	0.519
		3 -0.277	-0.398	2.9444	0.400
		4 0.132	-0.124	3.3472	0.501
		5 0.161	0.017	4.0107	0.548
		6 -0.067	-0.128	4.1389	0.658
		7 0.059	0.109	4.2518	0.750
		8 -0.230	-0.180	6.1709	0.628
		9 0.111	-0.025	6.6948	0.669
		10 -0.010	-0.044	6.7001	0.753
		11 0.031	-0.116	6.7627	0.818
		12 -0.055	-0.082	7.0245	0.856

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

• على مستوى نتائج تقدير نموذج الملاءة المالية و الربحية :

من خلال الجدول المذكور أسفله و من خلال تطورات معلمات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي ، نلاحظ أن المعلمات تقع كلها داخل مجال الثقة ، و أيضا احتمالية Q-Stat أكبر من 0.05 و بالتالي نقول أن مربعات البواقي مستقرة

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الجدول (2-13): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالملاءة المالية

Date: 04/25/25 Time: 20:12

Sample: 2009 2023

Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.210	-0.210	0.8017	0.371
		2 -0.292	-0.352	2.4789	0.290
		3 -0.161	-0.379	3.0284	0.387
		4 0.064	-0.303	3.1233	0.537
		5 -0.065	-0.520	3.2314	0.664
		6 0.346	-0.112	6.6228	0.357
		7 -0.128	-0.381	7.1487	0.414
		8 -0.089	-0.374	7.4341	0.491
		9 0.142	0.018	8.2898	0.505
		10 -0.126	-0.198	9.0985	0.523
		11 -0.102	-0.003	9.7639	0.552
		12 0.099	-0.052	10.589	0.564

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

– الفرع الثاني : إختبار دارين واتسون

هذا الإختبار يدرس خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، إختبار دورين واتسون (Durbin–Watson Test) هو أداة إحصائية تُستخدم لتحديد وجود التغيرات الذاتية (Autocorrelation) في أخطاء نموذج الانحدار الخطي. التغيرات الذاتية يحدث عندما تكون الأخطاء في نموذج الانحدار ليست مستقلة عن بعضها البعض، مما يعني أن القيم السابقة للأخطاء تؤثر على القيم الحالية. حيث إذا كانت قيمة $DW = 2$ هذا يشير إلى عدم وجود تغير ذاتي أم إذا DW أكبر من 2 فإن يشير إلى وجود تغير ذاتي سالب. أما إذا كانت أصغر من 2 يشير إلى وجود تغير ذاتي موجب .

• على مستوى نتائج تقدير نموذج السيولة و الربحية :

من خلال نتائج التقدير للنموذج المقترح نجد أن قيمة دارين واتسون بلغت $DW = 2.463613$ هذا يشير إلى وجود تغير ذاتي سالب أي الأخطاء تتحرك في اتجاه معاكس بانتظام (أي أن خطأ موجب كبير يتبعه خطأ سالب كبير)

• على مستوى نتائج تقدير نموذج الملاءة المالية و الربحية :

من خلال نتائج التقدير للنموذج المقترح نجد أن قيمة دارين واتسون بلغت $DW = 1.707933$ هذا يشير إلى وجود تغير ذاتي موجب الأخطاء تتحرك في اتجاه معاكس بانتظام (أي أن خطأ موجب كبير يتبعه خطأ سالب كبير، والعكس صحيح)

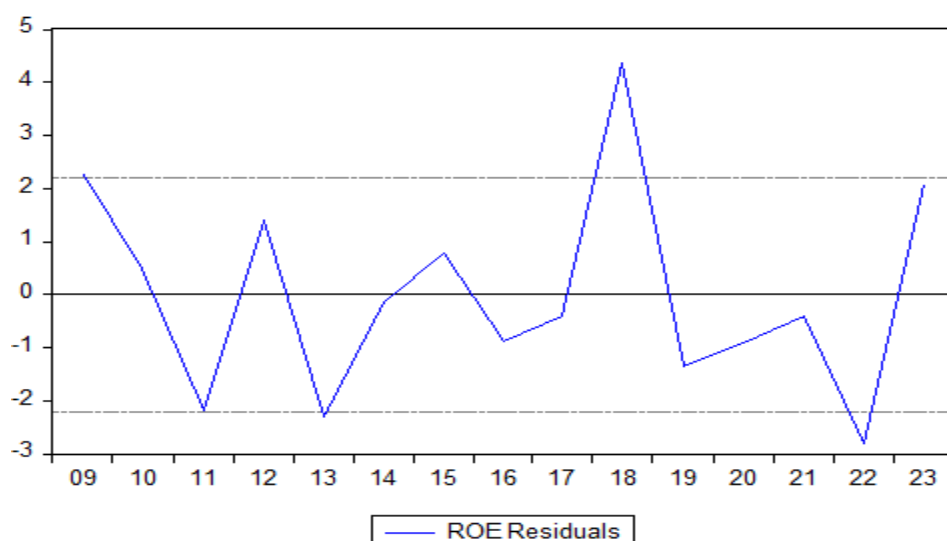
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

– الفرع الثالث : إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

- على مستوى نتائج تقدير نموذج السيولة و الربحية :

تتكون سلسلة البواقي U_t من 15 مشاهدة ، و تمثل القرف بين السلسلة الأصلية و السلسلة المقدرة وفق المعادلة التالية :
$$\widehat{ROEt} - ROEt = U_t$$
 و التمثلة في الشكل التالي :

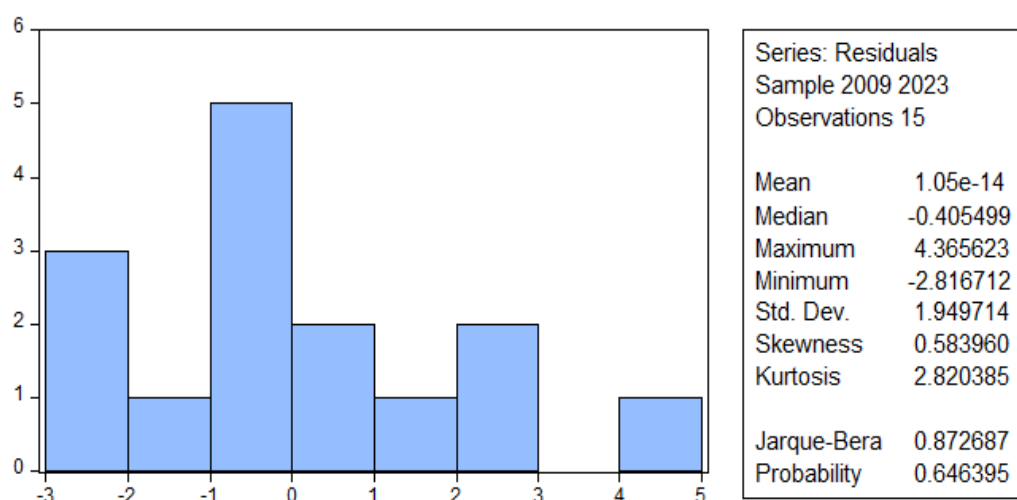
الشكل (2-12) : منحني بياني لسلسلة بواقي النموذج الخاص بالسيولة



المصدر : من أعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

و لمعرفة إذا كانت السلسلة الخاصة بالبواقي تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا ، نقوم بإجراء إختبار جارك بير كما في الشكل التالي :

الشكل (2-13) : إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخاص بالسيولة



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً (فرضية التوزيع الطبيعي محققة) ، لأن احتمالية احصائية Probability= 0.646395 وهي أكبر من 0.05 و عليه نقبل بأن تتوزع توزيعاً طبيعياً في مجال ثقة 95 %

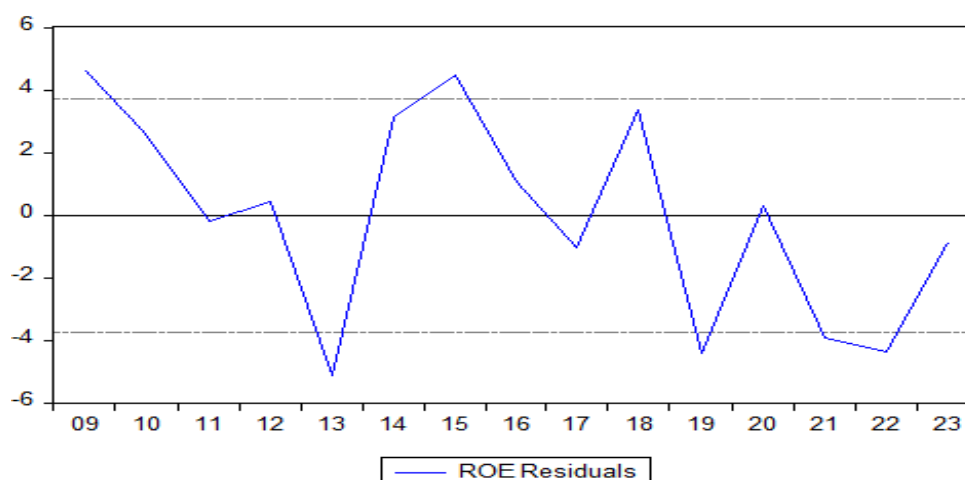
• على مستوى نتائج تقدير نموذج الملاءة المالية و الربحية :

تتكون سلسلة البواقي U_t من 15 مشاهدة ، و تمثل القرف بين السلسلة الأصلية و السلسلة المقدرة وفق المعادلة التالية :

$$\widehat{U}_t = ROEt - \widehat{ROEt}$$

و التمثلة في الشكل التالي :

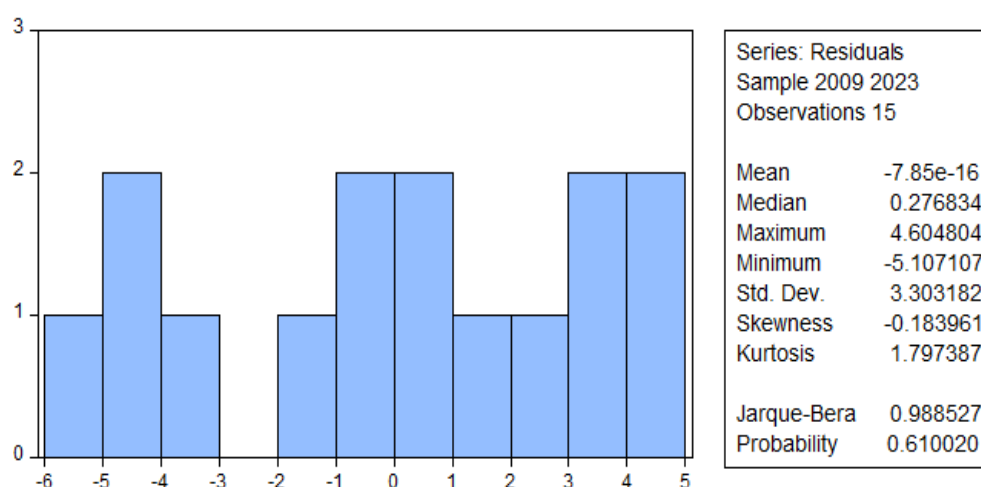
الشكل (2-14) : منحني بياني لسلسلة بواقي النموذج الخاص بالملاءة المالية



المصدر : من أعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

و لمعرفة إذا كانت السلسلة الخاصة بالبواقي تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا ، نقوم بإجراء اختبار جارك بيركا في الشكل التالي :

شكل (2-15) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخاص بالملاءة المالية



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً (فرضية التوزيع الطبيعي محققة) ، لأن احتمالية احصائية $Probability = 0.610020$ وهي أكبر من 0.05 و عليه نقبل بأن تتوزع توزيعاً طبيعياً في مجال ثقة 95%

– الفرع الرابع : إرتباط تسلسلي للبواقي و اختلاف التباين

لإختبار الارتباط التسلسلي للبواقي و اختلاف التباين سوف نستخدم على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الذي يعتمد بالدرجة الأولى على احصائية مضاعف لاغرانج ، و اختبار عدم تجانس التباين Arch الذي يجري اختباراً ذاتياً للتباينات من الدرجة الأولى . و ذلك لإختبار الفرضية الصفرية " عدم وجود تجانس التباين "

• على مستوى نتائج تقدير نموذج السيولة و الربحية :

كانت نتائج تقدير الاختبارين موضحة في الجدول التالي :

الجدول (2-14) : اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي و اختلاف التباين للنموذج الخاص بالسيولة

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.020400	Prob. F(3,11)	0.9958
Obs*R-squared	0.082993	Prob. Chi-Square(3)	0.9938
Scaled explained SS	0.040624	Prob. Chi-Square(3)	0.9978

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.518154	Prob. F(1,12)	0.4854
Obs*R-squared	0.579491	Prob. Chi-Square(1)	0.4465

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال احتمالية فيشر في اختباري Breusch-Pagan-Godfrey و Arch أنها أكبر من 5% و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي أن تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن ، و بالتالي نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الاحصائية

• على مستوى نتائج تقدير نموذج الملاءة المالية و الربحية :

كانت نتائج تقدير الاختبارين موضحة في الجدول التالي :

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية

الجدول (2-15): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي و اختلاف التباين للنموذج الخاص بالملاءة المالية

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.635181	Prob. F(1,12)	0.4409
Obs*R-squared	0.703792	Prob. Chi-Square(1)	0.4015

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.140087	Prob. F(3,11)	0.9339
Obs*R-squared	0.551995	Prob. Chi-Square(3)	0.9073
Scaled explained SS	0.118353	Prob. Chi-Square(3)	0.9895

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال احتمالية فيشر في اختباري Breusch-Pagan-Godfrey و Arch أنها أكبر من 5 % وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي أن تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن ، و بالتالي نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الإحصائية

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل، تم تسليط الضوء على الجوانب التحليلية والتطبيقية لدراسة أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2009 و 2023. جاءت هذه الدراسة استجابةً للحاجة إلى فهم العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك، لا سيما في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة.

بدأ الفصل بمراجعة تطور النظام المصرفي الجزائري من النشأة حتى الوقت الحاضر، مع التركيز على المراحل التاريخية الرئيسية مثل مرحلة السيادة، التأمين، وإعادة الهيكلة، وصولاً إلى مرحلة التحرير الاقتصادي. تم استعراض العوائق التي تواجه النظام المصرفي في الجزائر، مما ساعد على وضع أساس لفهم العوامل المؤثرة في بنية القطاع المصرفي ومدى تأثيرها على سيولته وملاءته وربحيته.

في الجزء الثاني، تم تحليل تطور السيولة المالية، الملاءة المالية، والربحية للبنوك التجارية خلال الفترة المدروسة. وقد وفرت هذه المرحلة رؤية واضحة حول الاتجاهات المالية الرئيسية، وبيّنت كيف يمكن لهذه المتغيرات أن تعكس الوضع المالي العام للبنوك الجزائرية.

في الجزء الأخير من الفصل، تم استخدام النماذج القياسية لقياس وتحليل أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك، مع الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية والاقتصادية. تم تطبيق اختبار ستودنت لتحليل معنوية المعاملات الفردية، واختبار معامل التحديد لتقييم جودة النموذج العام، بالإضافة إلى اختبار فيشر للتحقق من ملائمة النموذج. كما تم فحص استقرار النموذج من خلال اختبارات القياسية مثل اختبار دورين واتسون لاكتشاف التغيرات الذاتي للبواقي، واختبار التوزيع الطبيعي لضمان صحة الفرضيات الأساسية للنموذج.

أظهرت النتائج وجود علاقات مهمة بين السيولة والملاءة وربحية البنوك، حيث أوضحت التحليلات الإحصائية والاقتصادية مدى تأثير هذه العوامل على الأداء المالي. يشير هذا التحليل إلى الحاجة لتعزيز السياسات المصرفية التي تدعم الاستقرار المالي وتحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك.

الخاتمة

الخاتمة :

سعت الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير السيولة والملاءة المالية على الربحية البنكية، مما أتاح رؤية واضحة لتطور هذه المتغيرات عبر الزمن وأثرها على أداء القطاع المصرفي.

وقد أوضحت النتائج وجود تأثيرات مهمة من عدة نواحي، حيث من الناحية الإحصائية :

__ كشف اختبار ستيودنت أنه بالنسبة لمؤشرات السيولة فان STA/STL و LA/TA فإنهم معنويين أما بالنسبة للنموذج الاقتصادي فهو غير معنوي أما مؤشرات الملاءة المالية فقد أثبت أنهم معنويين

__ وجدنا انطلاقاً من اختبار معامل التحديد أن متغيرات الخاصة بنموذج السيولة مفسرة للعائد على رأس المال بنسبة 83,8066 % أما نموذج الملاءة المالية فمؤشراته مفسرة بنسبة 53,5206 %

__ كشف اختبار فيشر أن النموذجيين معنويين

و من الناحية الاقتصادية و التي هي متعلقة بتفسير المؤشرات المكونة لكل نموذج على حدا:

__ بالنسبة لمؤشرات نموذج السيولة نجد أن مؤشر STA/STL له علاقة عكسية مع مؤشر العائد على رأس المال التي تفسرها النظريات الاقتصادية بالتأثير السلبي للإحتفاظ المفرط بالسيولة التي تقيد البنك على تحقيق الأرباح و أنها تؤدي إلى تراجع العائد على حقوق الملكية و كفاءة الربح الأداء الربحي أما مؤشر LA/TA فله علاقة طردية مع مؤشر العائد على رأس المال البنوك التي تحتفظ بسيولة كافية ضمن هيكلها المالي تحقق ربحية أعلى. وتُعزى هذه النتيجة إلى فعالية إدارة السيولة، حيث يتم توظيف الأصول السائلة في أدوات مالية قصيرة الأجل تولّد عوائد دون تعريض البنك لمخاطر ائتمانية مرتفعة. كما تتيح السيولة المرتفعة مرونة تشغيلية عالية، ما يسمح للبنك بالاستجابة للطلب السوقي وتحقيق استقرار مالي و ربحية مستدامة

__ بالنسبة لمؤشرات نموذج الملاءة المالية نجد أن مؤشر CAR له علاقة طردية مع العائد على رأس المال ما يفسر بالنظريات الاقتصادية أن البنوك ذات القاعدة الرأسمالية القوية تكون أكثر قدرة على امتصاص الخسائر وتحقيق نمو مستدام في الأرباح، نظراً لانخفاض درجة تعرضها للمخاطر المالية أن و ان ارتفاع نسبة الملاءة يُعد بمثابة "إشارة" إيجابية للأسواق، تعكس متانة البنك واستقراره، مما يعزز ثقة المستثمرين ويؤدي إلى خفض تكلفة التمويل، وهو ما ينعكس بدوره إيجابياً على ربحية البنك. و أما مؤشر TIER1CR له علاقة عكسية مع العائد على رأس المال وتفسر هذه النتيجة إلى أن زيادة رأس المال الأساسي لدى البنوك قد تؤدي إلى انخفاض في الأرباح المحققة

للمساهمين ارتفاع نسبة رأس المال غير المستخدم بشكل فعال يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية، مما ينعكس سلبيًا على ربحية

__ أن النمو الاقتصادي له علاقة طردية للطرفين بالنسبة للعائد على رأس المال المفسر اقتصاديًا أن ارتفاع معدل النمو يعكس توسع النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات داخل الاقتصاد. هذا التوسع في الطلب ينعكس إيجابًا على مبيعات الشركات وأرباحها، مما يؤدي إلى زيادة العائد على رأس المال المستثمر (ROE).

و من الناحية القياسية تم دراسة بعض الاختبارات و كانت نتائجها كالتالي :

__ بالنسبة لإستقرار مربعات البواقي كانت مربعات البواقي مستقرة في النموذجين

__ بالنسبة لإختبار دارين واتسون فقد كان له تغاير ذاتي سلبي بالنسبة لنموذج السيولة و العكس في نموذج الملاءة المالية

__ بالنسبة لإختبار التوزيع الطبيعي للبواقي فإن النموذجين يتوزعان توزيعاً طبيعياً في مجال ثقة 95%

__ بالنسبة للارتباط التسلسلي للبواقي و اختلاف فمن خلال احتمالية فيشر في اختباري Breusch-Pagan-Godfrey

و Arch نجد أن تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن ، و بالتالي نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الاحصائية

مع ذلك، واجهت الدراسة بعض التحديات والقيود، مثل صعوبة اختيار المتغيرات المناسبة وتأثير العلاقة بينها، إضافة إلى محدودية النظريات الاقتصادية والبيانات الإحصائية المتوفرة التي تدعم التحليل التجريبي. كما صعوبة وجود بعض البيانات الإحصائية

وبناءً على ما سبق، في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نقترح على البنوك التجارية بالعمل على تعزيز إدارة السيولة من خلال تبني استراتيجيات فعالة تضمن تلبية الالتزامات قصيرة الأجل وتحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالسيولة اللازمة والاستثمار في الأنشطة المربحة. كما يُنصح بتنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على فئة واحدة من المصادر، إلى جانب الالتزام بالمعايير التنظيمية والرقابية، مثل معايير بازل، لضمان استقرار الأداء المالي. ويُعد تطوير التكنولوجيا المالية والاستثمار في الحلول الرقمية أمراً جوهرياً لتحسين كفاءة العمليات وتعزيز الشفافية. علاوة على ذلك، يجب على البنوك تبني أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر وتحليل الأداء المالي بشكل دوري لتحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. ولتعزيز الفاعلية، يُوصى بنشر الوعي بين الإدارات العليا بأهمية الملاءة المالية والسيولة كأدوات استراتيجية لتحقيق الربحية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع البنوك المركزية لتحسين التنظيم والإشراف. وأخيراً، ينبغي تشجيع المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول العلاقة بين الملاءة والسيولة وربحية البنوك، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

الخاتمة

ختامًا، نأمل أن تكون هذه الدراسة مساهمةً مفيدة في إثراء المعرفة المالية والمصرفية، وأن تساعد في دعم السياسات التي تضمن استدامة وربحية البنوك، بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني ككل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. الحناوي، ع. أ. (2018). *إدارة الأعمال المالية*. دار المعرفة.
2. السيد، أ. (2020). *التحليل المالي المتقدم*. مكتبة الأنجلو المصرية.
3. الشمري، ص. ر. (2009). *إدارة المصارف - الواقع والتطبيقات العلمية*. عمان: دار صفاء.
4. الشمري، ص. ر. *إدارة العمليات المصرفية - مداخل وتطبيقات*. عمان: دار اليازوري.
5. العزيز، س. م. (دون تاريخ). *اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين*. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.
6. جمعة، س. ف. (دون تاريخ). *الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة*. الرياض: دار المريخ.
7. حنفي عبد الغفار. (دون تاريخ). *إدارة المصارف*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
8. دريد، ك. آل شبيب. (2018). *إدارة البنوك المعاصرة*. عمان: دار المسير.
9. رايس، م. (2016). *انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي*. عمان: دار الجنان.
10. رضا، ص. أ. (2002). *إدارة المصارف - مدخل تحليلي كمي معاصر*. عمان: دار الفكر.
11. طه، ع. ج. (دون تاريخ). *تنظيم وإدارة البنوك: منهج وصفي تحليلي*. القاهرة: الدار الجامعية.
12. غزلان، م. ع. (دون تاريخ). *اقتصاديات النقود والمصارف*. بيروت: دار النهضة العربية.
13. محمد، ص. (2019). *إدارة المخاطر المالية وتحليل الملاء المالية للشركات*. دار الفكر الجامعي.
14. نصر، ح. م. ف. (دون تاريخ). *أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية*. عمان: دار صفاء.
15. هاشم، س. م. (1976). *مذكرات في البنوك والنقود*. بيروت: دار النهضة العربية.

ثانياً: المقالات العلمية والمجلات

1. الزهراء، ب. ص. (2018). استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال... مجلة *نماء للاقتصاد والتجارة*.
2. بيطار، م. و. (2010). كفاية رأس المال في المصرف التجاري. مجلة *جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*.
3. حبار، ع. أ. (2014). مقومات الوساطة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري *Arab Economic and Business Journal*.
4. زيدان، م. ح. (2016). إدارة التكنولوجيا المصرفية... *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*.
5. كون، ف. (2017). نظام المقاصة الإلكترونية... *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*.
6. ناصر، س. (دون تاريخ). النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة. *مجلة الدراسات الاقتصادية*.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. الاسلام، ب. س. (2018-2019). *أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية*... جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

قائمة المراجع

2. الجموعي، ق. م. (2005/2006). قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية ... جامعة الجزائر.
3. باسل، ج. ح. أ. (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في فلسطين. الجامعة الإسلامية.
4. ديبك، ه. أ. (2015). العلاقة بين كفاية رأس المال وربحية البنوك في فلسطين. ماجستير، المحاسبة والتمويل.
5. شرون، ر. ع. (2018). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتجارية. الجزائر: دار وائل.
6. عيبر، ب. ع. (2017/2018). أثر البنوك الأجنبية على أداء المنظومة المصرفية الوطنية. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
7. علي، م. م. (دون تاريخ). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف ... جامعة دمشق.
8. هاني، ه. أ. (دون تاريخ). دور المحفظة الاستثمارية في الموازنة بين السيولة والربحية. جامعة حلب.
9. شروق، ح. (2019/2020). إدارة مخاطر السيولة. جامعة تلمسان.
10. فريدة، م. (2014-2015). استراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
11. مخيسي قايد، أ. ب. خزناسي (2016). قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية. جامعة برج بوعريش.

رابعًا: التقارير الرسمية والقوانين

1. بنك الجزائر. (2024). التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي.
2. الشعبية، أ. أ. (2006، ديسمبر 15). نظام رقم 05-06 ... الجريدة الرسمية، عدد 26.
3. الشعبية، أ. أ. (2021، 22 أبريل). المقرر 02-21 المؤرخ في 28 مارس 2021. الجريدة الرسمية، عدد 30.
4. وزارة المالية الجزائرية. (2023). قانون المالية 09-23.
5. وكالة الأنباء الجزائرية. (2023). تفاصيل قانون النقدي المصرفي.